الشَّواهدُ النَّحويةُ والصَّرفيةُ الَّتي ردَّها المُبرِّدُ في كِتابهِ الكَامِل

٠ جمعاً ودراسةً تحليليةً ٠

د/ ناصر عبد الرحيم محمد عبد الرحيم

مدرس بقسم اللغويات، كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر فرع أسيوط

مقدمة

الحمدُ لله تعالى، حَمداً يملأُ ما بينَ السماءِ والأرضِ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدِ الخَلقِ ، وأفضلِ رُسُلِ اللهِ، نَبيّ الهُدَى ، والرسُولِ المُجتَبَى، وعلى آلهِ وصَحبهِ، ومَنْ سَارَ على نَهجهِ ودَربهِ ، وسلّم تَسليماً كثيرا.

وبَعدُ :

فهذا بحثٌ بعنوان:

" الشّواهدُ النّحويّةُ والصّرفيّةُ الّتي ردّها المُبرّدُ في كِتابهِ الكَاملِ "

" جَمعاً ودراسةً تَحليليةً "

أتقدّمُ بهِ إلى المَعنيينَ باللغةِ العربيةِ، والعاملينَ في حقلِها، رغبةً للإسهامِ في خدمةِ هذه اللغةِ، وبيانِ ما حَظِيَتْ به من فَضائلَ على اللّغاتِ الأُخرَى، وقد وقعَ الاختيارُ على كَنزٍ من كُنوزِ هذه اللغةِ، ألَا وهو كتابُ: " الكَاملُ للمُبرد " والذي يُعَدّ ركنًا اساسيًا من أركانِ اللغةِ والأدبِ ، كما تُصرحُ بهذا مُقدّمةُ ابنِ خُلدون.(١)

ولِمَا لكتابِ " الكاملِ " من اهميةٍ لا تَخفَى على أحدٍ ، ولِمَا لصَاحبهِ " المُبرّد " من مكانةٍ بارزةٍ، إذ انتَهتْ إليهِ رئاسةُ المَذهبِ البَصري ، كما كانَ مِنْ أحذقِ مَنْ عَلِمَ بكتابِ سيبويهِ ، وعلّمَهُ غيرَه ، أردتُ أنْ أتحقّقَ من صِدقِ ومَوضوعيةِ ردّهِ لهذهِ الشواهدِ، لتُوضعَ في ميزانِ النقدِ، فتكونَ نبراساً ودليلاً يُهتَدي به فيما وَقعَ مِنْ رَدٍّ لأيٍ من شواهدِ النحوِ والصّرفِ في أيٍّ من كتبِ التُراثِ الأُخرَى.

وقد اقتضتْ دراسةُ هذا البحثِ ان يأتيَ في مقدمةٍ، وتَمهيدٍ ، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمةٍ، وفهارسَ فنيةٍ:

---

(١) ينظر: مقدمة ابن خلدون ص ٥٥٣ ، ومقدمة تحقيق الكامل ، لـ محمد أحمد الدالي ١/ ١٧ .

* فالمُقدمةُ: فيها تعريفٌ بموضوعِ البحثِ، وأسبابِ اختيارِه، والمَنهجِ المُتبعِ، وخُطةِ السيرِ فيه .

والتَّمهيدُ: فيهِ دراسةٌ موجزةٌ عنِ المُبردِ وكتابِهِ الكاملِ، فالتعريفُ بالمُبردِ تَناولَ:

الحديثَ عن نَسبِه، ومَولدِه ونَشأته، وشُيوخه، وتلاميذه، ومَذهبِه النَّحوي ، ومؤلفاته، ثم وفاته. والتعريفُ بالكَاملِ تَناولَ:

ذِكرَ أبرزِ نسخِه المُحققةِ ، وأبرزِ الشُروحِ المَوضوعةِ عليهِ ، ومَصادرِه، ومَحتوياته ، والمَنهجِ المَتبعِ في تألفيه .

* أما المبحثُ الأولُ: ففيهِ دراسةٌ تحليليّةٌ للشواهدِ التي ردّها المُبردِ فحَملَها على الضَّرورةِ، واحتوى على سَبعِ مسائلَ .

* المبحثُ الثّاني: فيهِ دراسةٌ تحليليةٌ للشواهدِ التّي ردّها المُبردُ فحملَها على الضّعفِ أو الخطأ، وقد احتوى على سَبعِ مسائلَ .

* المَبحثُ الثّالثُ: وفيهِ دراسةٌ تحليليةٌ للشواهدِ الّتي ردّها المبردُ فَحملَها على وجهٍ يخالفُ الواردَ بها، واحتوى على خمسِ مَسائل .

وقد تَناولت الدراسةُ الشواهدَ النّحويةَ والصّرفيةَ الّتي رُدتْ منَ المبردِ بإحدَى طُرقِ الردِّ الوَاردةِ بالمَباحثِ المَذكورةِ .

ولم تَتَناولْ هذهِ الدراسةُ ما لم يَرِدْ فيهِ رَدٌ من المبرد لأيٍّ منْ شواهدِ الكَاملِ النحويةِ أو الصرفيةِ ، أو أيٍّ منَ الشواهدِ الّتي لا تَخصُ النَّحوَ أو الصّرف .

* أما نهجي في تناولِ هذهِ الشواهدِ فجاءَ على النحو التالي:

١- بَدءُ المَسألةِ بوضعِ عنوانٍ لها، ومعهُ إشارةٌ إلى مواضعِ ورودِها في عددٍ من المراجعِ والمصَادر .

٢ – ترتيبُ المسائلِ – موضعِ الشواهدِ المردودةِ – بحسبِ ورودِها في الكامل.

٣ ـ نقلُ عبارةِ الكاملِ التي ذُكرَ فيها الردُّ، معَ مراعاةِ الإيجازِ في النّقلِ ما امكنَ .

٤ ـ عرضُ المسالةِ موضعِ الردِّ ودراستُها، معَ بَيانِ ما بها من خلافٍ – إن وُجِدَ – وتخريجهِ من امهاتِ كُتبِ المُتقدمينَ والمتاخرينَ ، معَ مراعاةَ الإيجاز .

٥ـ التعقيبُ على ما ردّه المبردُ بالقبولِ او الرفضِ، معَ التوجيهِ لكلِّ اختيار.

٦. تتبعُ آراءِ المبردِ في كلِّ مسالةٍ رُدَّ شاهدَها في الكاملِ ، وذلك بالعودةِ إلى كتابِ المُقتضبِ للتاكُّدِ من ثباتِ رايهِ من عدمهِ ، وتوجيهِ هذا متَى وُجِد.

* ثم الخَاتمةُ: وفيها بيانٌ بالنتائجِ المُهمةِ ، التي توصّلَ هذا البحثُ إليها بفضلِ الله تعالى وتَوفيقه .

* الفهارسُ وتشملُ: فهرسَ المراجعِ والمَصادرِ، وفهرسَ موضوعاتِ البَحث .

هذا وما كانَ من توفيقٍ فمنَ الله تعالى، والفضلُ له اولاً وآخراً ، وما وقعَ من خطإٍ فمنّي ومنَ الشّيطانِ، وحسبي انّني مجتهدٌ إذا اخطأَ لا يُحرَمُ اجرَ اجتهادِه .

واللهَ تعَالى اسالُ انْ يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجههِ الكريمِ، وان ينفعَني بهِ والبَاحثينَ، إنّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وبالإجابةِ جَدير.

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

المبرد وكتابه الكامل

أولاً: المبرد: حياته وآثاره:[1]

أ - نسبه ونشاته:

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان أبو العباس المبرد ، ولد عام عشرة ومائتين للهجرة بالبصرة ، وفيها تلقى علمه على جهابذة النحو واللغة والتصريف ، وظل بها الى عام ستة وأربعين ومائتين للهجرة ، ثم ارتحل الى بغداد بطلب من الفتح بن خاقان ثم الخليفة المتوكل ، وقد ظل ببغداد بقية حياته.[2]

ب - شيوخه:

تلقى المبرد علمه على يد كوكبة من علماء اللغة والنحو والصرف، من أشهرهم:

١- الجرمي: أبو عمر صالح بن اسحاق (ت ٢٢٥هـ) وقد ابتدأ عليه قراءة كتاب سيبويه، إذ كان رواية لكتابه.[3]

٢- - التوزي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون (ت ٢٣٣هـ)، أعلم أهل زمانه بالشعر والرواية ، والذي اخذ عن ابي عبيدة والأصمعي.[4]

---

(١) تنظر ترجمته في اخبار النحويين البصريين ص٩٦-١٠٨، وتاريخ بغداد ٣/٣٨٠-٣٨٧، وشذرات الذهب ٢/١٩٠ ، والفهرست ص٥٩ ، والنجوم الزاهرة ٣/١١٧ ، ومعجم الأدباء ١٩/١١١-١٢٣ ، وبغية الوعاة ١/٢٣١.

(٢) ينظر انباه الرواة ٣/٢٤١-٢٤٣، وبغية الوعاة ١/٢٣٢.

(٣) ينظر أخبار النحويين البصريين ص٧٢-٧٤ ، ومعجم الادباء ١٢/٥-٦ ، ونزهة الألباء ص١٩٨.

(٤) تنظر انباه الرواة ٢/١٢٦ ، والفهرست ص٥٧ ، وبغية الوعاة ٢/٥٥ .

٣- المازني: ابو عثمان بكر بن محمد بن بقية (ت ٢٤٨ هـ) احد اهم أساتذته وقد أخذ عنه النحو والتصريف ، وختم عليه قراءة كتاب سيبويه.(١)

٤- الزيادي: أبو اسحاق ابراهيم بن سفيان بن اسلم (٢٤٩هـ) قرا كتاب سيبويه

ولم يتمه ، وهو ممن قرا على الأصمعي ، وقد اخذ عنه المبرد النحو.(٢)

٥- أبو حاتم السجستاني: سهل بن محمد بن عثمان ،اخذ عنه المبرد علوم العروض والشعر واللغة (ت ٢٥٥هـ).(٣)

٦- الرياشي: أبو الفضل العباس بن الفرج ، ممن قرا كتاب سيبويه على المازني فكان أعلم به منه ، وقد روى عنه المبرد في مواضع عدة من كتابه الكامل (ت٢٥٧هـ).(٤)

ومن أراد المزيد فعليه الرجوع إلى كتب التراجم والتاريخ ، ففيها البسط والتفصيل.

جـ - تلاميذه:

تخرج على يد المبرد تلاميذ كبار ملئوا اسماع الدنيا بعلمهم ، ومن ابرزهم:

(١) ينظر اخبار النحويين البصريين ص٧٤-٨٥ ، وشذرات الذهب ٢/١١٣ ، ومعجم الأدباء ٧/١٠٧-١٢٨ .
(٢) ينظر الفهرست ص٥٨ ، ونزهة الألباء ص٢٦٩ ، وبغية الوعاة ١/٣٥٠ .
(٣) ينظر انباه الرواة ٢/٥٨ ، وشذرات الذهب ٢/١٢١ ، والنجوم الزاهرة ٢/٣٣٢.
(٤)ينظر اخبار النحويين البصريين ص٨٩-٩٣، ومعجم الأدباء ١٢/٤٤ ، وبغية الوعاة ٢/٢٧ .

١ - الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، ابو اسحاق(ت ٣١١هـ) ممن لزم المبرد ، فأخذ عنه النحو.[١]

٢ - الأخفش الأصغر: علي بن سليمان بن الفضل ، ابو الحسن (ت٣١٥هـ) سمع من المبرد وثعلب، وروى عن المبرد كتابه الكامل.[٢]

٣ - ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري ، البغدادي (ت ٣١٦ هـ) كان من أحدث أصحاب المبرد سناً ، وممن قرأ عليه كتاب سيبويه[٣]

٤ - ابن الخياط: أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور ، النحوي ، السمرقندي (ت ٣٢٠هـ) كان يخلط بين نحو البصريين والكوفيين، وممن أخذ النحو عن المبرد. [٤]

٥ - ابن درستويه: أبو محمد عبد الله بن جعفر ، النحوي (ت٣٤٧هـ) ممن صحب المبرد ، وعلا قدره واشتهر في النحو. [٥]

وغير هؤلاء كثير ، منهم - على سبيل الذكر لا الحصر – ابن شقير [٦]، ونفطويه [٧]، وميرمان[٨] ، والوشاء [٩]، الخ .

وكثرة التلاميذ تدل على فضل المبرد ، وغزارة علمه ، ورسوخ قدمه ، وعلو قدره في شتى علوم اللغة وفروعها .

(١) ينظر انباه الرواة ٩٤/١، والفهرست ص٦٠-٦١،ونزهة الألباء ص٣٠٨-٣١٢ .
(٢) ينظر شذرات الذهب ٢٧٠/٢ ، ومرآة الجنان ٢٦٧/٢ ، وبغية الوعاة ١٤١/٢ .
(٣) ينظر أخبار النحويين البصريين ص١٠٨-١٠٩ ، والفهرست ص ٦٢، واللباب١/٥٤٧.
(٤) ينظر انباه الرواة ٥٤/٣ ، ومعجم الأدباء ١٤١/١٧ ، وبغية الوعاة ٥٤/١.
(٥) ينظر تاريخ بغداد ٤٢٨/٩ ، والنجوم الزاهرة ٣٢١/٣ ، ونزهة الألباء ص٣٥٦.
(٦) ينظر بغية الوعاة ٢٥٩/١.
(٧) ينظر ينظر البداية والنهاية ١٨٣/١١ ، وشذرات الذهب ٢٩٨/٢ ، وتاريخ بغداد ١٥٩/٦.
(٨) ينظر الفهرست ص٦٠ ، ومعجم الأدباء ٢٥٤/١٨ ، وبغية الوعاة ١٥٦/١ .
(٩) ينظر المرجع السابق ١/ ١٨ ، ٥٨.

د - صفاته وأخلاقه:

حظى أبو العباس المبرد بصفات منها :غزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وكرم العشرة ، وصحة القريحة ، وجودة الحظ ، وغير هذا من الصفات كثير ، قلت أن توجد عند غير المبرد.(١)

هـ - مذهبه النحوي:

مما لا يخفى على أحد تلمذة المبرد على أبي اسحاق الجرمي ، وأبي عثمان المازني ، حيث ابتدأ قراءة كتاب سيبويه على الاول ، وختمه على الثاني ، وكان الاول تلميذاً للأخفش ويونس بن حبيب ، والثاني كان راوية للأصمعي وابي عبيدة وأبي زيد الأنصاري ، وإليهما انتهت رئاسة المذهب البصري في زمانهما ، فلا عجب أن يكون أبو العباس المبرد زعيم وإمام البصريين في زمانه ، وقد كان بينه وبين ثعلب زعيم الكوفيين ما كان بين سيبويه والكسائي، وكانت أكثر الغلبة للمبرد على أحمد بن يحيى ثعلب.(٢) كما أن المتتبع لآراء المبرد وأقواله يجدها بعينها آراء البصريين ، بل وصل الأمر إلى رده لبعض الشواهد المخالفة لأقيستهم وأصولهم ، وهو ما سيتضح من خلال هذه الدراسة.(٣)

و - مؤلفاته:

يعد أبو العباس المبرد موسوعة علمية كبيرة ، إذ جادت قريحته بمؤلفات قلَّ نظيرها عند غيره ، فقد أحصى له القفطي أكثر من

---

(١) ينظر انباه الرواة ٢٤٢/٣ ، والنجوم الزاهرة ١١٧/٣ ، وبغية الوعاة ٢٣١/١ .
(٢) ينظر معجم الأدباء ١١٣/١٩ ، وطبقات اللغويين والنحويين ص١٥٨ ، ونزهة الألبا ص٢٨٧.
(٣) ينظر البحث ص ١١ – ٧٣ .

خمسين مؤلفاً ، بعضها وصل إلينا وطبع ، وبعضها مفقود لا يعرف عنه إلا اسمه ، وبعضها مازال مخطوطاً يحتاج إلى إبراز وتحقيق. .

ومن أبرز ما ألفه المبرد :

١- المقتضب ، وقد حققه / محمد عبد الخالق عضيمة ، وطبع بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية بمصر.

٢ - الكامل ، وقد حققه / محمد أحمد الدالي ، وطبع بمؤسسة الرسالة ببيروت.

٣ - الفاضل، وحققه / عبد العزيز الميمني ، ونشرته دار الكتب المصرية ،عام ١٩٥٦م

٤- شرح شواهد كتاب سيبويه

٥- ضرورة الشعر

٦- العروض.

٧- الرد على سيبويه .

٨- الاشتقاق.

٩- إعراب القرآن .

١٠- شرح لامية العرب .

ومن أراد المزيد فعليه الرجوع إلى كتب التراجم والتاريخ ، ففيها مزيد من البسط والتفصيل. (١)

ز. وفاتـه:

توفي ابو العباس المبرد يوم الإثنين ، لليلتين بقيتا من ذي الحجة ، سنة خمس وثمانين ومائتين للهجرة وله تسع وسبعون سنة ، ودفن بمقابر الكوفة. (٢)

رحم الله ابا العباس المبرد رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنات ، وجزاه عن العربية ودارسيها خير الجزاء .

ثانياً: كتـاب الـكامل

ركن ركين من أركان كتب الأدب وأصولها ، فقد نقل عن ابن خلدون في مقدمته أن أصول الادب وأركانه اربعة ، احدها كتاب الكامل. (٣)

أ - نسخه المحققة:

لكتاب الكامل نسخ مخطوطة عديدة اعتمد في التحقيق عليها ، ومن اشهرها نسختان:

١ - نسخة بدار الكتب الظاهرية بدمشق ، تحمل رقم (٦٩٥٨) وعـدد أوراقـها

(١) ينظر إنباه الرواة ٣/٢٥١-٢٥٢، ووفيات الأعيـان ٤/٣٢٠ ، والفهرسـت ص٥٩ ، وبغيـة الوعاة ١/٢٣٢ ، والأعلام ٧/١٤٤.

(٢) ينظر إنباه الرواة ٣/٢٥١ ، وسـير أعـلام النـبلاء ١٣/ ٥٧٧ ، وبغيـة الوعـاة ١/٢٣٣ ، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢/ ١٦٤ .

(٣) ينظر المقدمة لابن خلدون ص ٥٥٣ ، ومقدمة تحقيق الكامل ١/١٧ .

(٣٠٦) ورقة ، وكاتبها / عثمان مصطفى كرامة عام ١١٤٤هـ .

٢ - نسخة بدار الكتب الظاهرية ، تحمل رقم (٧٨١٦) وعدد أوراقها (٢٥٠) ورقة ، وكاتبها / مصطفى العلواني ، عام ١١٧٢هـ. [١]

ب - شروحه :

عنى العلماء بالكامل ما بين شارح له ، ومنبه على أغلاطه ، ومعلق عليه بتوضيح ' فممن شرحه من القدامى :

١ - ابن الوقشي: هشام بن أحمد بن هشام بن خالد (ت٤٨٩ه) من أهل طليطلة ، وشرحه يسمى: نكت الكامل للمبرد. [٢]

٢ - ابن السيد: عبد الله بن محمد البطليوسي ، نزيل بلنسية (ت ٥٢١هـ) وقد نقل

عنه عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب. [٣]

وممن شرحه من المحدثين :

١ - الشيخ سيد علي المرصفي ، في شرح سماه: رغبة الآمل من كتاب الكامل. [٤]

٢ - شرح الشيخ / الدلجموني ،وقد طبع بمطبعة صبيح بالقاهرة عام ١٣٤هـ. [٥]

وممن نبه على أغلاطه :-

(١) ينظر مقدمة تحقيق المرجع السابق ١/٢٥ - ٢٦ .
(٢) ينظر بغية الوعاة ٢/٢٧٤ .
(٣) ينظر خزانة الأدب ١/١٠ ، ١٦٥ ، ٣٩٤ ، ٢/١٨٩ ، ٣/٤٧١ ، ٥١٤ ، ٤ / ١٨٤ .
(٤) ينظر الأعلام للزركلي ٣/ ١٤٧ .
(٥) ينظر. مقدمة تحقيق الكامل ١/ ١٧ .

ابو القاسم علي بن حمزة البصري ، النحوي ، أبو نعيم من ائمة اللغة (ت ٣٥٧هـ) وذلك في كتاب: سماه: التنبيهات على اغاليط الرواة ، وقد نشره الشيخ / عبد العزيز الميمني ، وطبع بدار المعارف ، مصر ١٩٦٧م. (١)

جـ - مصادره:

تتلمذ المبرد على يد نخبة من الأساتذة ، منهم المازنيّ صاحب التصريف ، والجرمي ، صاحب الفرخ " فرخ كتاب سيبويه " والتوزي ، راوية أبي عبيدة والأصمعي ، فلا تعدو مصادر الكامل ان تكون اثراً لمصنفات واقوال وروايات هؤلاء الأعلام .

كما ان ممعن النظر في الكامل يجد اثر كتاب سيبويه وتصريف المازني ،وروايات أبي عبيدة والأصمعي ، واقوالهما ، واقوال بعض العرب واثر كتب القراءات واعاريب القرآن واضحاً في الكامل ،كما يبدو اثر المقتضب واضحاً في الكامل ،إذ أحال عليه في أكثر من موضع ، (٢)

د - محتوياته:

احتوى الكامل ابوابا بلغت: تسعة وخمسين باباً (٣) ،

كما احتوى على شواهد كثيرة ومتنوعة ، حيث بلغت شواهده من القرآن الكريم والقراءات: ثلاثمائة وسبعين شاهدا تقريباً (٤) ،

(١) ينظر مقدمة تحقيق الكامل ١/١٩ .
(٢) ينظر المرجع السابق ١/٣٦٤ ، ٤١٣، ٤٤٤، ٤٥٥، ٣/١٠٩٠ ، ١٢٧٥.
(٣) ينظر فهارس المرجع السابق ٤ / ٧ - ٧١ .
(٤) ينظر فهارس المرجع السابق ٤ / ٧٢ - ٩٥ .

كما بلغت شواهده من الشعر: ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعين شاهداً تقريباً. (١)

وبلغت شواهده من الرجز: أربعمائة وخمسة وخمسين شاهداً تقريباً. (٢)

وبلغت شواهده من الحديث الشريف: مائة وتسعة وأربعين حديثاً (٣)

ومن الأمثال: خمسة وسبعين مثلاً. (٤)

كما احتوى الكتاب على كثير من مباحث اللغة والنحو والتصريف ، وجلها مذكور بالمقتضب ، بدليل الاحالة عليه في كثير من المواضع. (٥)

واحتوى أيضاً على كثير من مباحث البلاغة وعلومها " البيان والمعاني والبديع ". (٦)

وكذا احتوى على عدد من الأسانيد والمرويات (٧)

، وما تقدم يدل على غنى هذا الكتاب ووفرة مادته العلمية وتعدد وتنوع علومه ومباحثه ، وبالتالي كثرة فوائد دراسته .

(١) ينظر فهارس المرجع السابق ٤ / ٢٢٥ - ٣٨٠ .
(٢) ينظر فهارس المرجع السابق / ٣٨١ - ٤٠٦ .
(٣) ينظر فهارس المرجع السابق ٤/ ٩٦- ١٠٦ .
(٤) ينظر فهارس المرجع السابق ٤/١٠٧ - ١١٠ .
(٥) ينظر فهارس الكامل ٤/٤٦٢ - ٤٩٤ .
(٦) ينظر فهارس المرجع السابق ٤/٤٩٧ - ٥٠٠ .
(٧) ينظر فهارس المرجع السابق ٤/٥١٤ -٥١٧ .

هـ -منهج المبرد في كتابه الكامل:

اتبع المبرد نهجاً واضحاً يحقق له وضوح العبارة وسهولتها ، وتنوع مباحثها من لغة ، ونحو وتصريف وبلاغة ،وأدب ، وتاريخ ،وقصص ، وتفسيرها بما يغني عن الرجوع إلى غير الكامل ، وقد أفصح المبرد عن نهجه هذا فقال في مقدمة كتابه: " هذا كتاب الفناه يجمع ضروباً من الآداب ، ما بين كلام منثور وشعر مرصوف ، ومثل سائر ، وموعظة بالغة ، واختيار من خطبة شريفة ورسالة بليغة ، والنية فيه أن نفسّر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب أو معنى مستغلق ، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً ، حتى يكون هذا الكتاب بنفسه مكتفياً ، وعن أن يرجع إلى أحد في تفسيره مستغنيًا ، وبالله التوفيق ". (١)

(١) مقدمة تحقيق المرجع السابق ١/١ - ٢ .

المبحث الأول :

دراسة تحليلية للشواهد التي ردّها المبرد للضرورة

ويشمل الشواهد الواردة في المسائل التالية:

١ - التقاء الساكنين

٢- رفع المضارع في جواب الشرط

٣-اقتران خبر " كَادَ وكَرِب " بـ " أنْ "

٤- إسكان الياء المنصوبة للضرورة

٥- العطف على الضمير المجرور

٦ – استعمال " فُعَل " في غير النداء

٧- جمع " فَاعِل " على " فَوَاعِل "

مسألة: التقاء الساكنين (١)

قال في الكامل ١ / ٣٩: " وحمّارة " [٢] مما لا يجوز أن يحتج عليه ببيت شعر، لأن كل ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنين لا يقع في وزن الشعر إلا في ضَرب منه يُقال له: المتقارب، وهو قولـه:

فذاكَ القصاصُ وكانَ التّقا ∴ صٌ فرضاً وحتماً على المُسلمينا [٣]

ولو قال: " وكان القِصاصُ فرضا " كان أجود وأحسن، ولكن قد أجازوا هذا في هذه العروض، ولا نظير له في غيرها من الأعاريض ".

الأصل في اللغة العربية ألّا يلتقي ساكنان، إذ اللغة مبنية على الحركة ؛ إذ هي مبينة للمعاني، والحرف الساكن كالمعدوم، فلو التقى ساكنان في كلمة واحدة ففيه إجحاف بالكلمة، وإخلال بها .

والتقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة، وقد يَعرِض لها في الوسط أو الآخر، ولا يعرض لها في الأول ؛ إذ لا يبتدأ بساكن في لغة العرب، كما لا يوقف على متحرك .

والتقاء الساكنين قد يكون ضرورياً، وذلك إذا وقع بوسط الكلمة وكان أول الساكنين مداً والثاني مدغماً، وذلك نحو :

{ الضّـــالّينَ } (٤) { دابّـــةٍ } (١) { خاصّـــةً } (٢) { الْحاقّـــةُ } (٣)

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٠٥ ـ ٥٠٧، ٥٣٢ ـ ٥٣٤، والمقتضب ١ / ١٥٧ ٢٩٨ وضرورة الشعر للسيرافي ص١٠٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٠٥، والمساعد ٢/ ٣٣٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ٣٧٠ ـ ٣٧٥ .

(٢) يعني بهذا: " حمّارة القَيظِ " وهو شدة حر الصيف واحتدامه ، وقد عني بتفسيره قبل .

(٣) من المتقارب، بلا نسبة في: العقد الفريد ٥/ ٤٩٤، واللسان مادة (ق . ص . ص)١٢/ ١٢١ .

(٤) من الآية (٧) من سورة الفاتحة .

{ الطَّامَّةُ } (٤) وقد وردت كلها فى القرآن الكريم.

وقد يكون اختياراً متى كان التقاء الساكنين ناشئاً من الوقف، كما فى نحو: (يعلمونْ، صَرْفْ، نَحْوْ، وِرْدْ، وَضْعْ) أو فيما أجري الوصل فيه مجرى الوقف ، كقراءة (٥) "ومَحْيَايْ " (٦) بإسكان الياء وصلا ووقفا. (٧)

* وفى التقاء الساكنين اختياراً – في غير ما تقدم - خلاف بين النحويين حيث أجازه بعض النحويين، منهم يونس بن حبيب .

وقد نقل سيبويه هذا المذهب بقوله: " وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانِ زيداً، واضرِبنانِ زيداً ". (٨)

وذهب أكثر النحويين إلى منع التقاء الساكنين اختياراً وجوازه فى الضرورة فقط. (٩)

ومن هؤلاء: سيبويه ؛حيث جاء قوله:" لأنه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير فى الكلام ". (١٠)

---

(١) من الآية (٣٨) من سورة الأنعام .
(٢) من الآية (٢٥) من سورة الأنفال .
(٣) من الآية (١) من سورة الحاقة .
(٤) من الآية (٣٤) من سورة النازعات .
(٥) من الآية (١٦٢) من سورة الأنعام .
(٦) القراءة بإسكان الياء في " محياي " لنافع وابي جعفر ، وقرأ الباقون بفتحها . ينظر السبعة ص ٢٧٤ ؛ والكشف ١/ ٤٥٩ ، والدر المصون ٥ / ٣٣٨ – ٣٣٩
(٧) ينظر: المقتضب ١ / ٢٩٨، والمساعد ٣/ ٣٣٤، وهمع الهوامع ٣ / ٣٧١ .
(٨) الكتاب لسيبويه ٣ / ٥٢٧ .
(٩) ينظر ضرورة الشعر للسيرافي ص ١٠٤ ، والبحر المحيط ١/ ١٥١، وشرح الأشموني٣/ ١٢٧ .
(١٠) الكتاب ٣ / ٥٠٨ .

كما بيَّنَ سيبويه هذا القليل الذى يلتقي فيه الساكنان، فقال: "وإن كان قبل المسكنة ألف لم تغير الألف، واحتملت ذلك الألف لأنها حرف مد، وذلك قولك: رادُوا، ومادُوا، والحادَّة، فصارت بمنزلة متحرك ". (١)

وكانَ سيبويه يرى أن التقاء الساكنين إذا كان أولهما ألفا ، والآخر أول مدغمين فليس من هذا الباب ؛ لكون أول الساكنين مداً .

أما ما ذهب إليه المبرد من القول بمنع التقاء الساكنين إلا فى وزن المتقارب، إذ يُغتفر فيه هذا ففيه نظر ؛ وذلك لأن التقاء الساكنين ليس مقصوراً على بحر المتقارب فحسب، بل ورد فيه وفى غيره، ومما جاء من غيره: ما ورد في مقصور بحر المديد ، من قول الشاعـــــر:

لايغُــرنَّ امــرأً عيـــشُه ∴ كـــلُّ عيـــشٍ إلى زَوال (٢)

ومنه أيضا ما أورده المبرد في الكامل من قول أوس بن حجر:

وازدَحمَتْ حلقَتا البِطَانِ بأقـــــ ∴ ـوامٍ وطارتْ نفوسُهم جَزعَا(٣)

وأما ردُّ المبرد لقول الشاعر وبخاصة ما جاء في قولـــه: " ولـو قـال: وكانَ القصاصُ فرضاً كان أجود، وأحسن ". (٤)

فليس بوجه ؛ حيث أجاز أكثر النحويين ، ومنهم سيبويه والمبرد أيضاً،التقاء الساكنين فى سعة الكلام ، إذا كان أول الساكنين مداً والآخر مدغماً، يؤكد هذا قول سيبويه المتقدم ذكره .

وكذا ما جاء فى كتاب المقتضب - وهو أسبق تأليفاً من الكامل -

---

(١) المرجع السابق ٤ / ٤١٩ .

(٢) من المديد ، بلا نسبة في الكافي في العروض والقوافي ص ٣٢ ، ولسان العرب مادة: " ق. ص . ص " ١٢ / ١٢١ .

(٣) من المنسرح ، لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٤ ، من شواهد الكامل ١ / ٢٩.

(١) المرجع السابق ١ / ٣٩ .

من قول المبرد:

" احتملت الساكن المدغم فى قولك: دابّة وشابّة، لأن المدة قد صارت خلفاً من الحركة فساغ ذلك للفاعل، ولولا المد لكان جمع الساكنين ممتنعاً فى اللفظ ". [1]

ففي قوله: " فساغ ذلك للفاعل " ما يدل دلالة واضحة على جواز اجتماع الساكنين متى كان الأول منهما مداً والآخر حرفاً إدغام. وهذه الصورة هي التى وردت فى قول الشاعر:

فذاكَ القصاصُ وكان التّقا ∴ صٌ فرضاً وحتماً على المُسلمينا

وقد عقّب عليها المبرد بأن الأجود أن يقال: (القصاص) لا (التقاصٌ). [2]

وفى هذا تناقض واضح مع ما جاء فى المقتضب، ومخالفة لما أجازه جمهور النحويين، وما ورد فى سعة الكلام، حيث ذكر أبو حيان أن التقاء الساكنين بهذه الصورة لا ضرورة فيه، بل هو جائز متى كان أول الساكنين حرف مد ، والثاني حرف إدغام. [3] وهو ما تحقق في الشاهد الذي رده المبرد .

---

[1] المقتضب ١ / ٢٩٨ .

[2] ينظر: الكامل ١ / ٣٩ .

[3] ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٧٧ .

مسألة: رفع المضارع في جواب الشرط [1]

قال في الكامل ١ / ١٧٤: " وقولـه: وإنْ بَعدُوا لا يَأمنُونَ اقترَابَـه [2]

على التقديم والتأخير، أراد: لا يأمنون اقترابه وإن بعدوا ، وهذا حسنٌ في الإعراب إذا كان الفعل الأول في المجازاة ماضياً ... فإن كان الفعل الأول مجزوماً لم يجز رفع الثاني إلا ضرورة "

لرفع جواب الشرط حالتان :

إحداهما: وجوباً، متى اقترن الجواب بالفاء، ومنه قوله تعالى: {فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً } [3] سواء أكان فعل الشرط مضارعاً كما في هذه الآية، أو ماضياً، كما في قوله تعالى: { مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا } [4].

والأخرى: جوازاً ، متى وقع فعل الشرط ماضياً، فمن شواهد الرفع: ما ورد في قول الشاعر:

وإن أتَاهُ خليلٌ يومَ مَسغبةٍ ∴ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ [5]

---

[1] ينظر: الكتاب ٣ / ٦٧، والمقتضب ٢ / ٧٠، والإنصاف ٢ / ٦٢٥، وشرح المفصل ٨ / ١٥٧، وشرح التسهيل ٤ / ٧٨، والتصريح ٢ / ٢٤٩، وشرح الأشموني ٣ / ٢٥٨، وهمع الهوامع ٢ / ٤٦٠، وخزانة الأدب ٩ / ٧٠ - ٧١ .

[2] صدر بيت من الطويل، لعروة بن الورد، في ديوانه ص ١٥٣، وتمامه:
تَشوَّف أهلِ الغَائبِ المُنتظَرِ، من شواهد شرح ديوان الحماسة ١ / ١٦١، وشرح التسهيل ٤ / ٧٧ ، ورواية الديوان: وإذا بعدوا لايأمنون اقترابه ، وعليها لا إشكال في الرفع .

[3] الآية (١٣) من سورة الجن .

[4] من الآية (١٦٠) من سورة الأنعام .

[5] من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ص ٩١، من شواهد الكتاب ٣ / ٦٦ والمقتضب
٢ / ٧٠، والإنصاف ٢ / ٦٢٥، والدرر اللوامع ٥ / ٨٢ .

ومن شواهد الجزم، ما ورد فى قوله تعالى: { مَن كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ }[1].

وفى رفع الجواب بعد شرط فعله مضارع خلاف، فيه رأيان:

أحدهما: إن الجواب مرفوع على التقديم والتأخير، والتقدير فى الشاهد السابق:

يقول إن أتاهُ خليلٌ ... إلخ.[2]

وإليه ذهب سيبويه، ويؤكده قوله: " وقد تقول: إنْ أتيتني آتيكَ، أي: آتيكَ إن أتيتني ... ولا يحسن: إنْ تأتِني آتيكَ، من قبل إن " إن " هي العاملة، وقد جاء فى الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ ∴ إنك إن يُصرَعْ أخوكُ تُصرَعُ[3]

أي: إنك تُصرعُ إن يُصرعْ أخوك ".[4]

والرأي الآخر: أن الجواب مرفوع ليس على التقديم والتأخير، إنما على إرادة الفاء، وإليه ذهب المبرد.[5]

ويوضحه قوله: " فإن كان الأول مجزوماً لم يجز رفع الثاني إلا ضرورة، فسيبويه يذهب إلى انه على التقديم والتأخير، وهو عندي على

---

(1) من الآية (١٥) من سورة هود .

(2) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٦، وشرح المفصل ٨ / ١٥٧، وهمع الهوامع ٢ / ٤٦٠ .

(3) من الرجز، لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٣ / ٦٧، وشرح أبيات الكتاب ٢ /١٢١ ، ولعمرو بن خثارم في المقاصد النحوية ٤/٤٣٠ ، والدرر١/٢٢٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٠، وشرح التسهيل ٤ / ٧٨، وهمع الهوامع ٢ / ٤٦٠ .

(4) الكتاب ٣ / ٦٦ ـ ٦٧ .

(5) ينظر: المقتضب ٢ / ٧٠، وشرح التسهيل ٤ / ٧٨، والتصريح ٢ / ٢٤٩ .

إرادة الفاء ". [1]

وفى وصف المبرد لرفع الجواب بالضرورة نظر ؛ لوروده فى شواهد عدة، منها ما ورد من أقوال: زهير، وعروة بن الورد، وجرير البجلي أو عمرو بن خثارم، المتقدم ذكرها، ويضاف إليها أيضاً قول ابي ذؤيب الهذلي:

فقلتُ تحمّلْ فوقَ طَوقكَ إنّها ∴ مُطبّعةٌ مَنْ يأتهَا لا يَضِيرُها [2]

ولورود هذا فى غير الشعر أيضاً، ومنه قراءة الرفع الواردة في قوله تعالى: { أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوْتُ} [3] برفع " يُدركُكُم " فى الجواب. [4]

وهو ما يبعده عن الوصف بالضرورة، والأحسن وصفه بالقلة كما فعل ابن مالك فقال:

" وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً، أو منفياً بلم، وبقلة إن كان غير ذلك ". [5]

كما أن تخصيص رفع الجواب بالضرورة يؤدي إلى القول بردّ رفعه فى غيرها، وبالتالي ردّ قراءة الرفع المتقدمة، وهي قراءة صحيحة، وفى وصفه بالقلة تخلص من كل هذا.

---

[1] الكامل ١ / ١٧٤، وينظر: المقتضب ٢ / ٧٠ .

[2] من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، فى شرح ديوان الهذليين ١ / ١٥٤، وشرح التسهيل ٤ / ٧٨، وخزانة الأدب ٩ / ٧١ .

[3] من الآية (٧٨) من سورة النساء .

[4] القراءة برفع " يدركم " على إرادة الفاء ، أي: فهو يدركم ، ويقرأ بإظهار الكاف الأولى ساكنة. ينظر المحتسب ١ / ١٩١، والجامع للقرطبي ٥ / ٢٨٢ ، والتبيان للعكبري ١/ ٣٧٤ .

[5] شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٧ .

وبالعودة إلى كتاب المقتضب يتبين أن للمبرد فى هذه المسألة رأيين:

أحدهما: ماصرّح به فى الكامل، وخالف فيه سيبويه.

والآخر: ما صرّح به في المقتضب فوافق فيه سيبويه ،

ويوضحهما قوله: " وهو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم ..... وكذلك قول الشاعر:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ ∴ إنّكَ إنْ يُصرعْ أخُوكَ تُصرَعُ

وقال آخر:

فقلتُ تحمّلْ فَوقَ طَوقكَ إنّها ∴ مُطبّعةٌ مَنْ يأتِها لا يُضِيرُها

يريد: لا يُضيرُها مَنْ يأتِها " [1] ويستنبط من هذا: أن للمبرد قولين فى المقتضب، وقول واحد فى الكامل ،بما يعني تراجع المبرد عن القول برأي سيبويه، إذ المقتضب أسبق تأليفاً من الكامل ؛ لإحالته عليه فى أكثر من موضع.[2]

ونحو ما تقدم يؤكد قوة ما ذهب إليه سيبويه، من رفع الجواب على إرادة التقديم والتأخير ، كما يوضح عدم ثبات رأي المبرد فى هذه المسألة وتردده، إذ وافق سيبويه في أحد قوليه بالمقتضب ، وخالفه تماما في الكامل ، كما أن وصفه لرفع الجواب فى هذه الصورة بالضرورة لم يكن موفقاً، لوروده في شواهد عديدة ، فالمناسب لهذه الصورة الوصف بالقلة.

---

[1] المقتضب ٢ / ٧٠ .

[2] ينظر: الكامل ١ / ٣٦٤، ٤٥٢، ٤٧٠، ٤٨٥ .

مسألة: اقتران خبر "كَادَ" و"كَرِبَ" بـ"أنْ"[1]

قال في الكامل ١ / ٢٥٣ ـ ٢٥٤: " وقد اضطر الشاعر فأدخل " أنْ " بعد " كَادَ " كما أدخلها هذا بعد " كرب " فقال: ..... وقدْ كَربتْ أعنَاقُها أن تَقطّعا [2]

وقال رؤبة: ..... قدْ كَادَ مِن طُولِ البِلى أنْ يَمصَحا [3]

" كادَ " و " كَربَ " من أفعال المقاربة، الدالة على قرب وقوع الخبر، وهي أفعال ناسخة للمبتدأ والخبر، إلا أن خبرها يقع جملة فعلية فعلها مضارع، مجرداً منها مع " كاد " و"كرب " وذلك لدلالة " كَادَ " و " كَربَ " على قرب وقوع الخبر ودنوه، فلم يحتج خبرها لـ" أنْ " لما فيها من الدلالة على الاستقبال، فيتنافيان .

وفي وقوع خبر " كَادَ " و " كَربَ " مقترنا بـ " أنْ " رأيان:

أحدهما: قصر اقتران خبريهما بـ" أنْ " على الضرورة، وإليه ذهب متقدمو البصريين، كأبي عمرو بن العلاء ، والأصمعي، واختاره الفارسي، والأندلسيون. [4]

---

[1] ينظر: الكتاب ٣ / ١٢، ١٥٩ - ١٦٠، والمقتضب ٣ / ٦٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢١، والتذييل والتكميل ٤ / ٣٣٧، وأوضح المسالك ١ / ٣١٢، والتصريح ١ / ٢٠٦، وهمع الهوامع ١ / ٤١٦، وحاشية الصبان ١ / ٤٠٨ ..

[2] عجز بيت من الطويل، وصدره: سقاها ذُوو الأحلامِ سجلاً على الظّمَا .....
لأبي زيد الأسلمي، من شواهد التذييل والتكميل ٤ / ٣٣٧، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٨١٥، والتصريح ١ / ٢٠٧ .

[3] عجز بيت من الرجز، وصدره: ربعٌ عفاهُ الدّهر طولا فامّحى
لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢، من شواهد الكتاب ٣ / ١٦٠، وأسرار العربية ص١١٠ وشرح المفصل ٧ / ١٢١، وهمع الهوامع ١ / ٤١٧ .

[4] ينظر: المسائل الحلبيات ص٢٥١، وأسرار العربية ص١١٠ ، وضرائر الشعر ص١١

أما سيبويه فصريح عبارته مع " كادَ " منع اقتران خبرها بـ " أنْ " فى الاختيار، وقصره على الضرورة، ويؤكد قوله: " وكدتُ انْ افعلَ لا يجوزُ إلّا فى شعر ". (١)

وقد ذكر علة جوازه فى الشعر فقال: " وقد جاء فى الشعر: كادَ ان يفعلَ، شبهوه بـ عَسَى ". (٢)

كما اشار الأنباري إلى علة اقتران خبر " كَادَ " بـ " انْ " بقوله: " وكما انّ " عَسَى " تُشبّه بـ " كادَ " فى حذف " انْ " معها، فكذلك "كادَ" تُشبّه بـ " عَسى " فى إثبات " انْ " معها ... وإن كان الاختيار حذفها ". (٣)

و الراي الآخر: جواز اقتران خبر " كادَ " و " كَربَ " بـ " انْ " فى الاختيار، كما جاز فى الشعر، وإليه ذهب متأخرو النحويين، ووافقهم ابن يعيش وابن مالك. (٤)

والعلة فى الجواز عندهم: هي علة الحمل والمشابهة، حيث حملت "كادَ" و " كربَ " على " عسَى " فى اقتران الخبر بـ " انْ " فكأنٍ خبريهما بَعُدا عن الحال فاشبها خبر " عسى " الدال على الاستقبال لما فيها من الطمع والإشفاق .

كما يشهد لجواز اقتران خبر " كادَ " بـ " انْ " قول الشاعر:

وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٣٠، وخزانة الأدب ٩ / ٣٤٩ .

(١) الكتاب لسيبويه ٣ / ١٥٨ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣ / ١٦٠ .

(٣) أسرار العربية ص ١١٠ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٢٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٣٠، وشرح التسهيل ١ / ٣٩١، والتذييل والتكميل ٤ / ٣٣٧ .

كَادتِ النفسُ أنْ تفيضَ عليهِ ∴ إذْ غـدَا حَشوَ ربطـةٍ وبُرودِ [1]

وقول الشاعر :

أبيتُم قَبولَ السِّلمِ منا فكِدتمُوا ∴ لدَى الحَربِ أنْ تغنُوا السُّيوفَ عَنِ السِّلِّ[2]

وكذا قولا أبي زيد الأسلمي ورؤبة المتقدمين :

ويشهد له أيضاً قول النبي ، صلى الله عليه وسلم: "ما كِدتُ أنْ أُصلِيَ العصرَ حتَّى كَادتِ الشَّمسُ أنْ تَغرُبَ " [3]

وقوله – صلى الله عليه وسلم - أيضاً: " كادَ الفَقرُ أنْ يكُونَ كُفراً ". [4]

فاطلاق القول دون وصف له بالضرورة يدل على جوازه فى الاختيار، كما تُصرح بهذا عبارة سيبويه.

وبناءً على ما تقدَّمَ: فإن وصف المبرد لاقتران خبر " كَادَ " و "كَربَ " بـ " أنْ " بالضرورة فيه نظر، إذ ما وصفه بالضرورة ورد بكثرة فى أكثر من شاهد ، كما ورد فى الاختيار، فيما تقدم، وقد ذكره سيبويه دون أن يقصره على الضرورة، ونهجه في هذا أحق وأولى .

وهو ما يؤكد أن مذهب المتأخرين فى إجازة اقتران خبر " كَادَ

---

[1] من الخفيف، بلا نسبة فى أدب الكاتب ص٤٠٦، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٣٠، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٦٢، وخزانة الأدب ٩ / ٣٤٨ .

[2] البيت من الطويل، بلا نسبة فى التذييل والتكميل ٤ / ٣٣٧، وشرح الأشموني للألفية ١ / ٢٧٧، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٠٨، وحاشية الصبان ١ / ٤٠٩ .

[3] الحديث أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من صلى بالناس جماعة ١/ ٢١٤ ، حديث رقم (٥٧١) .

[4] الحديث أخرجه الطبراني في كتاب الدعاء ١/ ٣١٩ ، حديث رقم (١٠٤٨) وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة ٩/ ٧ ، حديث رقم (٤٠٨٠) .

" و"كَربَ" بـ " أنْ " فى الاختيار أحق بالاتباع ؛ لوروده فى شواهد عديدة لا تختص بالضرورة. (١)

كما أنّ القياس لا يَمنعُ من هذا، فكل من " عسى " و " كاد " قد يُحمَل على الآخر فى إرادة قُرب وقوع الخبر أو بُعده ، فيُستعمَل أحدهما استعمالَ الآخر.

فقصر اقتران خبر " كَادَ " و" كَربَ " بـ " أنْ " على الضرورة، بعد تحكما بلا دليل قاطع .

مسألة :إسكان الياءالمنصوبة للضرورة(٢)

قال فى الكامل ٢ / ٩٠٨ - ٩٠٩: " وقوله: أو القَمَرَ السّارِى لألقَى المَقَالِدا (٣) إنما أسكن الياء (٤) ضرورة، وإنما جاز ذلك لأن هذه الياء تسكن فى الرفع والخفض، فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها فى النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة ".

من سنن العرب فى كلامها أنها قد تحذف الحرف أو الحركة لقصد التخفيف ، فمن حذف الحرف: حذف الياء فى الرفع والاكتفاء عنها بكسر ما قبلها، ومنه قول الشاعر:

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٠٣، ومجاز القرآن ٢/ ١٩١، والمقتضب ٤/ ٢١، والخصائص ١/ ٧٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٩١- ٩٢، وشرح المفصل ٦/ ٥١، وخزانة الأدب ١٠ / ٥١١ .

(٢) عجز بيت من الطويل، للأعشى، بديوانه ص ٦٥ ، وصدره: فَتَى لَو يُبَارِى الشّمسَ القَتْ قِنَاعَهَا ، من شواهد مجاز القرآن ٢ / ١٩١، وشرح القصائد السبع الطوال ص٤٠٦، وضرائر الشعر ص٩٢ .

(٣) يقصد: إسكان ياء الساري للضرورة .

قالتْ سُليمَى اشترِ لنا دَقيـــقا ∴ وهـَاتِ خُبزَ البُرِّ او سَوِيقا [1]

ومنه ايضاً قولـه تعالى: { ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ } [2].

فحذف الياء، واكتفى بانكسار ما قبلها، فى " اشترِ " و " نَبغِ ".

ومن حذف الحركة: حذفهم الضمة فى " عَضُد " فقالوا: "عَضْـد" والكسرة فى " فَخِذ " فقالوا: " فَخْذ ". [3]

ومن هذا القبيل: ما أورده المبرد من قول الأعشى المتقدم ، وفيـه أسكنـــت الـــياء فى " السَّارِى " بعد حذف حركتها وهي الفتحة طلباً للتخفيف.

وحيـث إنَّهـم قـد يضـطرون فيفتحـون السـاكن، فيقولـون فـى "خَفْـقٍ"[4]: " خَفَـقٍ " وفـــي " حَشْـكٍ "[5]: " حَشَـك " فـزادوا على الساكن فتحة ـ والسكون أخف من الفتح ـ كان حذف الفتحـة مـن على الساكن أجدر، لأنهم يحلونـه بالحـــذف محلاً هـــو أخـــف من مـــحله وهو السكون. [6]

وذكر السيرافي وابن عصفور خلافاً بين سيبويه والمبرد فى جواز إسكان حرف الإعراب للضرورة، وبخاصة فى حالة الرفع والجر .

---

[1] من الرجز، للعذافر الكندي، من شواهد نوادر ابي زيد الأنصاري ص٣٠٨، والخصائص ٢/ ٣٤٠، وشرح المفصل ٩ / ١٢٤، وشرح الشافية ٤ / ٢٢٥ .

[2] من الآية (٦٤) من سورة الكهف .

[3] ينظر: الكتاب ٤ / ٢٠٣، وضرورة الشعر للسيرافي ص١١٩، والخصائص ١ / ٧٤ .

[4] جاء في اللسان ، مادة (خ . ف . ق) ٥/١١٤ " الخَفْقُ: اضطراب الشيء ..... وخَفَقَ الرجل: أي: حرّك راسه وهو ناعس ..... وخَفَقَ الشيء: إذا غاب " .

[5] جاء في اللسان ، مادة (ح . ش . ك) ٤ / ١٣٠: " الحشك: شدّة الدرة في الضرع وقيل: سرعة تجمع اللبن فيه .... والحشك: تركك الناقة لا تحلبها حتى يجتمع لبنها " .

[6] ينظر: الكتاب ٤ / ٢٠٣، وضرورة الشعر للسيرافي ص ١١٨ ـ ١١٩ .

حيث أجازه سيبويه من جهة تشبيه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمة من نحو: " عَضُد " وبالكسرة من نحو: " فَخِذ ". [1] فى حين ذهب المبرد وتلميذه الزجاج إلى منع هذا وإنكاره، وتأويل ما ورد منه .

وقد رجح السيرافي وابن عصفور راي سيبويه، فاستدلا لهذا بوقوع الإدغام فى" تامنا " فى قوله تعالى: { مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ } [2]، وذلك طلباً للتخفيف، وإن أدى هذا إلى ذهاب حركة الإعراب، وينقاس عليه ذهاب الضمة أو الكسرة طلباً للتخفيف. [3]

ويؤيده ما ورد من قراءة بغضهم: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ } [4] {وَيُعَلِّمُكُمُ الكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ } [5] - بإسكان الراء والميم فيهما - [6] وهو ما يقوى راي مَنْ قال بالجواز ، ومنه ايضاً قول امرئ القيس:

فَاليَومَ أشرَبْ غيرَ مُستحقِبٍ ∴ إثماً مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ [7]

بإسكان الباء فى " أشرَبْ " ويُروَى ايضاً: " فاليوم أُسقَى " وكلتا الروايتين حجة فى الاستدلال. [8]

---

(1) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٠٣ .

(2) من الآية (١١) من سورة يوسف .

(3) ينظر: ضرورة الشعر للسيرافي ص ١١٩، ١٢٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٩٥ .

(4) من الآية (٦٧) من سورة البقرة .

(5) من الآية (١٥١) من سورة البقرة .

(6) القراءة بإسكان الراء فى " يأمركم " والميم فى " يعلمكم " محكية عن ابي عمرو بن العلاء ، وقد ردها المبرد ، فذكر ان ابا عمرو كان يقرأ باختلاس حركة حرف الإعراب لا بحذفها . ينظر الجامع للقرطبي ١ /٤٤٤ .

(7) من الشريع، لامرئ القيس فى ديوانه ص١٤٩، من شواهد الكتاب ٤ / ٢٠٤، والنوادر لأبى زيد ص٣١٣ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، وخزانة الأدب٣ / ٤٦٣ ، ورواية الديوان: فاليومَ أُسقَى.

(8) ينظر: النوادر لأبى زيد ص٣١٣، وإصلاح المنطق ص٢٤٥، والخصائص ١ /٧٤ وخزانة الأدب ٣ / ٤٢٧، ٤ / ٤٤٢ .

والتحقيق أن مذهب المبرد في جواز إسكان حرف الإعراب للضرورة كمذهب سيبويه تماماً ؛ إذ يرى جواز إسكان حرف الإعراب للضرورة مطلقاً، ويؤكده ما صرّح به من جواز إسكان الياء في حالة النصب ؛ قياساً على جوازه مع الرفع والجر ؛ فقال: " ويضطر الشاعر إلى إسكانها في النصب فيكون ذلك جائزاً له ؛ إذ كانت تسكن في الموضعين ".[1]

ونحو هذا يؤكد أنّ ما نُسِبَ إلى المبرد في هذا ليس موافقاً، فتصريحه في المقتضب والكامل يؤكد جواز إسكان حرف الإعراب رفعًا ونصباً وجراً .

وفي وصف المبرد ومن سبقه لإسكان الياء حالة النصب بالضرورة نظر، فنحو هذا قد ورد في الشعر في شواهد عدة ، وقد ذكر ابن جني أنها أكثر من أن تعد [2]، فكيف تكون إذن من الضرورة ؟

كما أن إسكان الياء قد ورد أيضاً في سعة الكلام ، بدليل ما ذكره بعض النحويين من أن إسكان الياء - وبخاصة عند الوقف عليها - لغة عن العرب. [3]

كما نُقِلَ عن ابن جني أيضاً: أنّ سكون الياء من المضارع في موضع النصب كثير؛ لأن فيه تشبيهاً للياء بالألف لقربها منها، والألف لا تحرك أبداً، فجاء هذا عنهم مجيئاً كالمستمر. [4]

وما تقدم يؤكدْ أن إسكان الياء قد ورد بكثرة شعراً ونثراً، وهو ما يجعل القول بأنه ضرورة بعيداً من القبول.

---

[1] المقتضب للمبرد ٤ / ٢١، وينظر: الكامل ٢ / ٩٠٨ ـ ٩٠٩ .

[2] ينظر: المحتسب لابن جني ١ / ١٢٧ ، وذلك عند تفسيره: " أَوْ يَعفُوَ الَّذِي بِيدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ" .

[3] ينظر: خزانة الأدب ٤ / ٤٣٩ .

[4] ينظر: المرجع السابق ٨ / ٣٤٧ .

مسألة: العطف على المضمر المجرور من دون إعادة الجار[1]

قال في الكامل ٢ / ٩٣١ :" وقرأ حمزة [2]: { الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ}[3] وهذا مما لا يجوز عندنا، إلا أن يضطر إليه شاعر، كما قال:

فاليومَ قرّبتَ تهجُونا وتشتُمنا ∴ فاذهبْ فما بكَ والأيامِ منْ عَجبِ[4]

يرد الضمير – في النحو - على نوعين: متصل ومنفصل :

فالمنفصل بأنواعه ، والمتصل المنصوب يعطف عليهما من دون قيد او شرط ، فيقال: أنت وزيد مجتهدان ، وأكرمتك وعليا .

أما المتصل المرفوع فيعطف عليه الظاهر مع الفصل بضمير منفصل بكثرة، ومن دون فصل بقلة. [5]

وفى كيفية العطف على المضمر المجرور خلاف بيانه فى رأيين :

أحدهما: أن الظاهر يعطف على الضمير المجرور بإعادة الجار،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٨١، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٣، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٩٥، والملخص فى ضبط قوانين العربية ص٥٨٩، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٦، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٨، وحاشية الصبان ٣ / ١١٥ . .

(٢) من الآية (١) من سورة النساء .

(٣) قرأ حمزة وقتادة والنخعي والأعمش " والأرحامِ " – بكسر الميم – بالعطف على الضمير المجرور" به " وقرأ الباقون بالنصب . ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٢، والسبعة ص٢٢٦، والنشر ٢ / ٢٤٧، والدر المصون ٣ / ٥٥٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٣٦ .

(٤) من البسيط، بلا نسبة فى شرح المفصل ٣ / ٧٨، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٦، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٩، والدرر اللوامع ٦ / ١٥١ .

(٥) ينظر شرح الكافية ١ / ٣١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٣، وحاشية الصبان٣ / ١١٤ .

ومن دون إعادته، وإليه ذهب الكوفيون، والأخفش [١]، واختاره ابن مالك.[٢]

وقد احتجوا لهذا بالقياس، والسماع :

أما القياس: فمن جهة جواز عطف الظاهر على ضمير النصب دون قيد، فكذلك المجرور لاشتراكهما فى الفضلة. [٣]

والسماع: منه قوله تعالى: { وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ } [٤] وقوله تعالى: { واتقوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ } فى قراءةبكسر الميم " والأرحامِ ".

وقول العرب: ما فيها غيرُهُ وفَرسِهِ. [٥] وكذا قول الشاعر المتقدم ذكره ،

ففي كل ما تقدم: عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور من دون إعادة الجار.

الرأي الآخر: العطف على الضمير المجرور بإعادة الجار لا غير، وإليه ذهب البصريون إلا الأخفش. [٦]

وقد احتجوا لهذا: بأن قالوا: إن من حق المتعاطفين أن يصح حلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصلح حلوله محل المعطوف. [٧]

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٣، وحاشية الصبان ٣ / ١١٤ .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٦ .

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٤ .

(٤) من الآية (٢١٧) من سورة البقرة .

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٩ .

(٦) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٨١، والإنصاف ٢ / ٤٦٤، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ وشرح شواهد ابن عقيل ص٢١ .

(٧) ينظر: همع الهوامع ٣ / ١٨٧ .

كما ردّوا ما وردِ من شواهد تُجيزُ عطف الظاهر على ضمير الجر من دون إعادة الجار. [1]

* والأقوى من هذا: ما عليه الكوفيون والأخفش ، من جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور بإعادة الجار ومن دون إعادته .

وقد وافق المبرد ما عليه البصريون ، من منع عطف الظاهر على ضمير الجر من دون إعادة الجار ، حيث قال: " ومن زعم أنه أراد: { والْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ } [2]، فمخطئ فى قول البصريين ؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح". [3]

كما أنه لم يكتف بهذه الموافقة فحسب، بل غالى فى هذا فردّ مايرتب هذا النوع من العطف ولو كان شاهده قراءة سبعية حيث قال: " وقرأ حمزة: (الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر [4].

وفى وصف المبرد لما ورد في هذا الشاهد ونحوه بالضرورة نظر ؛ لوروده فى اختيار الكلام ، ومنه قراءة حمزة المتقدمة، وأيضاً قوله تعالى: (وكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحَرَامِ).

وقول العرب: " ما فيها غَيرُه وفَرسِه "، وذلك مما حكاه قطرب [5]

كما كثر وقوع هذا فى الشعر، ومنه الشاهد المتقدم، وكذا قول الشاعر :

---

(1) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٦٧، وحاشية الصبان ٣ / ١١٥ .

(2) من الآية (١٦٢) من سورة النساء ، ويقصد بهذا قوله تعالى: { وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ } .

(3) الكامل للمبرد ٢ / ٩٣٢ .

(4) الكامل للمبرد ٢ / ٩٣١ .

(5) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٢١٢، والتصريح ٢ / ١٥٢ .

تُعلّقُ فى مِثلِ السّوارِي سُيوفُنَا ∴ وما بينَهَا والكَعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ [1]

وقول الشاعر:

إذا أوقدُوا ناراً لِحربِ عَدوِّهم ∴ فقَد خَابَ مَنْ يَصلَى بهَا وسَعيرِهَا [2]

وغير هذا من الشواهد كثير. [3]

ولكثرة هذه الشواهد يضعف معها القول بأنها من الضرورة .

وبهذا يتضح ضعف ما ذهب إليه المبرد ، وأن نهجه في رد مايدل له كثير الشواهد لم يكن صائباً ولا سديداً .

وفى كتابه المقتضب صرح أيضا بمنع العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، فقال: " لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل، كقوله تعالى: { إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ} [4]، كأنه قال: ومنجون أهلك ولم تعطف على الكاف المجرورة". [5]

إلا أنه لم يعنى بذكر أيٍ من الشواهد التى أوردها فى كتابه الكامل، والتى رد بعضها، ووصف بعضها بالضرورة، ونهجه فى المقتضب أفضل وأحسن .

---

(1) من الطويل، بلا نسبة فى الإنصاف ٢ / ٤٦٥، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٣، وحاشية الصبان ٣ / ١١٥ ، والغوط: جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض ، والنفانف: المفازة والهواء الشديد.

(2) من الطويل، بلا نسبة فى شرح الألفية لابن الناظم ص٢١٢، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٧، والمقاصد النحوية ٤ / ١١٦ .

(3) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٦٢ ـ ٦٦٤ .

(4) من الآية (٣٣) من سورة العنكبوت .

(5) المقتضب ٤ / ١٥٢ .

وفيما تقدم يتضح صحة: ما عليه الكوفيون والأخفش ، من جواز عطف الظاهر على ضمير الجر بإعادة الجار ومن دون إعادته ؛ لورود ما يؤيد الوجهين من شواهد عديدة ومتنوعة، مما يخرجه عن الوصف بالضرورة أو الرمي بالقبح .

وقد أحسن ابن مالك صنعاً في التعامل مع هذا الخلاف، حين وصف عطف الظاهر على ضمير الجر بإعادة الجار بالكثير، وبغير إعادته بالقليل، من دون إنكار أو رد لأحد الوجهين [1]، ونهجه في هذا جدير بالاتباع.

[1] ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٥٩ .

مسألة: استعمال "فُعَل" في غير النداء [1]

قال في الكامل ٣ / ١٢٣١: " وإنما قالت: بِيدَيْ مِلحَادةٍ غُدَرِ [2]

في غير النداء للضرورة، فنقلته معرفة من النداء، ثم جعلته نكرة ؛ لخروجه عن الإشارة، فنعتت به " مِلحَادةٍ " كما قال الحطيئة:

اطُوَفُ ما أُطوَفُ ثُمَّ آوِى ∴ إلى بَيتٍ قَعدَتُهُ لَكَاعِ [3]

وهذا لا يقع إلا في النداء ".

* يقصد بالنداء: طلب الإقبال بـ " يا " أو بإحدى أخواتها، وله حروف مخصوصة، منها: " يا، أي، آ، أيا، هيا، وا " [4].

وكما أن للنداء حروفاً تخصه فله أيضاً أسماء تستعمل فيه بخاصة منها: " فُلُ " كناية عن المذكر، بمعنى " فلان " وأيضاً " فُلَة " كناية عن المؤنث، بمعنى " فُلانَة ".

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٤٨، والمقتضب ٤ / ٢٣٨، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٨٥، والأمالي الشجرية ٢ / ١٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٧، وشرح الألفية لابن عقيل ٣ / ٢٧٨، وأوضح المسالك ٤ / ٤٥، والتصريح ٢ / ١٨٠، وحاشية الصبان ٣ / ٢٣٩ .

(٢) جزء بيت من البسيط ، نسبه المبرد في الكامل ٣ / ١٢٢٤ ، لأم عمران بن الحارث ، وتمامه:

يدعُوه سراً وإعلاناً لِيرزقَه *** شهادةً بِيدَيْ مِلحَادةٍ غُدَرِ

ومعنى " ملحادة ": مفعال من الإلحاد ، كما يقال: معطاء ومحسان ، وأدخلت الهاء فيه للمبالغة .

(٣) من الوافر، للحطيئة في ديوانه ص ٢٨٠، من شواهد المقتضب ٤ / ٢٣٨، وجمل الزجاجي ص١٧٦، وشرح المفصل ٤ / ٥٧، وخزانة الأدب ١ / ٤٠٨ .

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٧٨ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٣٩ .

ومنه أيضاً: " لَؤمانِ " و " نَومَانِ " و " مَكرمانِ " .

ومنه أيضاً: ما جاء بزنة " فُعَل " فى سب المذكر، نحو :" غُدَر" و " فُجَر " " خُبَث " ، وما ورد بزنة " فعال " فى سب المؤنث، نحو: " خَبَاثِ " و"لَكَاعِ" و " فَجَارِ ".(١)

واختلف فى قياس ما جاء بزنة " فَعَالِ " و " فُعَل " إلى رأيين:

أحدهما: أنه يُقاس على ما ورد عليها من كل فعل: ثلاثي، تام ، متصرف، وإليه ذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور. (٢)

والآخر: أنه يقتصر على ما سمع من نحو هذا، ولا يقاس عليه ونسب للمبرد (٣)، واختاره ابن مالك فيما ورد بزنة فعال فى سب المؤنث، حيث قال: (٤)

فى سَبِّ الأُنثَى وَزنُ يا خَبَاثِ ∴ والأمرُ هكَذَا مِنَ الثُلاثي

وشَاعَ فى سَبِّ الذُكورِ فُعَلُ ∴ ولا تَقِسْ وجُرَّ فى الشِعر فُلُ

والأصل فيما تقدم من ألفاظ أن يستعمل فى النداء فحسب ؛ إذ لم يسمع استعماله إلا فيه بخاصة ، وفى استعماله فى غير النداء للضرورة مذهبان :

أحدهما: أنه لا يستعمل فى غير النداء مطلقاً ، لا فى الضرورة ولا فى غيرها، وإليه ذهب بعض النحويين. وقد ذكروا أن ما ظاهره استعمال

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٦٥، ٥٨٤، والتصريح ٢ / ١٦٣، ١٨٠ .
(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٨٤، وأوضح المسالك ٤/ ٤٥، والتصريح ٢ / ١٨٠
(٣) ينظر: أوضح المسالك ٤ / ٤٦، والتصريح ٢ / ١٨٠، وحاشية الصبان ٣ / ٢٣٩ .
(٤) شرح الألفية لابن عقيل ٣ / ٢٧٧ .

هذه الألفاظ فى غير النداء فيه حذف، مقدر معه حرف النداء [١].

والآخر: أن يستعمل فى النداء بخاصة، وقد يستعمل فى غيره للضرورة، وإليه ذهب الجمهور [٢] .

ومما يؤيد ما ذهبوا إليه قول الحطيئة المتقدم ، وكذا قول الشاعر:

تَدافُعَ الشَّيبِ ولم تُقتَلِ . في لُجةٍ أمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ [٣]

حيث استعمل " لكَاعِ " خبراً، و " فُلِ " اسماً مجروراً، فخرج بهذا عن اختصاصه بالنداء .

وقد خرجه بعضهم على أن في الكلام حذفاً ـ ففي الشاهد الأول تقديره: بيتٌ قَعيدتُه مَقولٌ لها: يا لكَاعِ، وفي الشاهد الثاني على أنّ المراد بـ " فُلِ ": " فُلانٌ " فرخم بحذف الألف والنون، وليس المقصود به " فُلُ " الذى أصله " فُلُو " المختص بالنداء. [٤]

وظاهر عبارة المبرد فى الكامل يجيز القياس على ما سُمع من نحو "فُعَل" حيث قال :

" فإذا أريد به مذهب المعرفة جاز أن تبنيه فى النداء من كل فِعلٍ ؛ لأن المنادى مشار إليه، وذلك قولك: يا فُسُقُ ويا خُبُثُ ". [٥]

---

(١) ينظر: التصريح ٢ / ١٨٠، وحاشية الصبان ٣ / ٢٣٩ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ٢٧٢، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٨٥، وشرح المفصل ٤ / ٥٧ .

(٣) من الرجز، لأبي النجم العجلي، فى ديوانه ص٢٢٩ ـ، من شواهد الكتاب ٢/٢٤٨ والمقتضب ٤/ ٢٣٨، والمقرب ص٣٨، والدرر اللوامع ١ / ١٥٤ .

(٤) ينظر: اوضح المسالك ٤ / ٤٣، والتصريح ٢ / ١٨٠ .

(٥) الكامل للمبرد ٣ / ١٢٣١ .

كما تجيز عبارته ايضاً استعمال ما اختص بالنداء في غيره للضرورة، ليس خروجاً عن اصله ؛ بل على تأويل نقله من المعرف بالنداء إلى جعله نكرة، فيصح عندئذ ان يستعمل في غير النداء، ويبينه قوله: " وإنما قالت: بِيدَىْ مِلحَادةٍ غُدَرِ " في غير النداء للضرورة، فنقلته معرفة من النداء ثم جعلته نكرة لخروجه عن الإشارة، فنعتت به مِلحَادة ". (١)

ونحو هذا ورد في كتابه المقتضب حيث قال: " وقد يضطر الشاعر، فيستعمل هذا في غير النداء، لأنها في النداء معارف، فينقلها على ذلك، وذلك قوله :

في لُجةٍ امسِكْ فُلاناً عن فُلِ

وقال الآخر:

أُجوَلُ ما أُجوَلُ ثمّ آوِي ∴ إلى بيَتٍ قَعِيدتُه لَكَاعِ (٢)

ويلاحظ أن المبرد عني بنسبة هذا الشاهد في الكامل ، ولم يعن بنسبته في المقتضب ، كما اختلفت رواية صدر الشاهد في الكتابين ؛ حيث رواه في الكامل: أطوّفُ ما أطوّفُ ... (٣) ورواه في المقتضب: أُجوَلُ ما أُجوَلُ ... (٤) ورواية الكامل أدق ، لموافقتها رواية الديوان (٥).

(١) المرجع السابق ٣ / ١٢٣١ .
(٢) المقتضب للمبرد ٤ / ٢٣٨ .
(٣) ينظر: الكامل ٣ / ١٢٣١ .
(٤) ينظر: المقتضب ٤ / ٢٣٨ .
(٥) ينظر: ديوان الحطيئة ص٢٨٠ بتحقيق / نعمان امين ، مطبعة الحلبي .

مسألة: جمع "فَاعِل" على "فَوَاعِل" وصفاً لمذكر [1]

قال فى الكامل ٣ / ١٣٣٠، وقولـه: " تَوابعُ ". [2]

أراد به: الرجال، فجاز فى الشعر، وإنما ردّه إلى أصـله للضـرورة، وما كان من المنعوت على " فَاعِل " فجمعه " فَاعلُون " لئلا يلتبس بجمع " فاعِلة " التى هي نعت ".

يجمع على " فوَاعِل " اضطراراً ما جاء بإحدى الأوزان التاليـة: [3]

١ـ " فاعِلة ": اسماً كان أم صفة، نحو: فاطمة: فواطِم، وناصـية: نواصٍ.

٢ـ " فَوعُل " نحو: جَوهَر: جَواهِر، وكَوثَر: كَوَاثِر.

٣ـ " فَوعَلة " نحو: صَومعَة: صَوامِع، وزَوبعَة: زَوابِع .

٤ـ " فَاعِلاء " نحو: قاصِعاء: قَواصِع، ونَافِقَاء: نَوَافِق.

٥ـ " فَاعِل " لمؤنثٍ عاقلٍ، نحو: حَائِض: حَوَائِض، وطَالِق: طَوَالِق.

٦ـ " فَاعِل " لمذكر مالا يعقل، صفة كان نحو: صَاهِل: صَـواهِل، وشاهِق: شَواهِق .

أم اسمًا نحو: خَاتِم: خَواتَم، وقَالب: قَوَالِب .

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٣٣، والمقتضب ٢ / ٢١٦ ـ ٢١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٥ - ٥٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص٧٨٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٤ / ١٣١، وأوضح المسالك ٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١، والتصريح ٢ / ٣١٣ ، وحاشية الصبان ٤ / ١٤٠ ـ ١٤١.

(٢) جزء بيت من الكامل، مجهول القائل، وتمامه:

وإذا طَلبتَ إلى المُهلَّبِ حاجـةً .·. عرَضتْ توَابعُ دُونَـهُ وعَبِيـدُ

من شواهد الكامل ٣ / ١٣٣٠ .

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢ / ٩٣٥، وأوضح المسالك ٤ / ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

كما ورد جمع "فاعِل" صفة لمذكر عاقل على " فواعِل " كتَابِع: توَابِع، وفارِس: فوَارِس ، وناكِس: نوَاكِس، ومما جاء من نحو هذا قول الشاعر:

وإذا الرِّجالُ رَأوْا يزيدَ رَأيتَهُم ∴ خُضعَ الرِّقَابِ نَوَاكسَ الأبصَار[1]

وقول الشاعر:

وإذا طَلَبتَ إلى المُهلَّبِ حاجةً ∴ عَرَضَتْ توَابِعُ دُونَهُ وعَبيدُ

وقول الشاعر:

فدتْ نَفسِي وما ملكَتْ يمِينِي ∴ فَوارسَ صَدقَتْ فِيهِم ظُنُونِي [2]

فـ " نواكس " جمع لـ " ناكس " و " فوارس " جمع لـ"فارس" و " توابع " جمع لـ " تابع "، وهي صفات لمذكر عاقل، وقد جمعت على " فواعل " .

وفى تخريج هذا وجوه بيانها فى التالي:

أحدها: أنه من الشاذ الذى لا يقاس عليه، وإن كان ما ورد منه على الأصل، إلا إنهم كرهوا التباس بناء المذكر والمؤنث ففصلوا بينهما. [3]

ثانيها: أنه من الضرورة الشعرية. [4]

ثالثها: أنه على القياس، ولا ضرورة فيه، بل هو متأول بتقدير محذوف، صفة لطوائف، والتقدير: طوائفُ الفوارس، وطوائفُ

---

(1) من الكامل، للفرزدق، فى ديوانه ١ /٣٠٤، من شواهد الكتاب ٣ / ٦٣٣، والمقتضب ٢ / ٢١٧، وشرح المفصل ٥ / ٥٦، وخزانة الأدب ١ / ٩٩ .

(2) من الوافر، لأبي الغول الطهوى، من شواهد شرح المفصل ٥ / ٥٥ .

(3) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٧٨٠، وأوضح المسالك ٤ / ٣٢١ .

(4) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٣٣، والمقتضب ٢ / ٢١٧ .

التوابـــــع، وطوائفُ النواكس، وطوائـــفُ مؤنثٍ، فيـــكون بهذا جارياً على القياس. (١)

رابعها: أن هذه الصفات لا تكاد تستعمل لغير المذكر، فليس للمؤنث حظٌ فيها ، فجرت عندهم مجرى المثل، والأمثال تجري على نمط واحد. (٢)

* والأقوى من هذه الوجوه: الرابع ؛ وذلك لكون هذه الصفات مما غلب استعماله للمذكر، فجرت عندهم مجرى الأمثال، وهي تجري على نمط واحد للمذكر والمؤنث .

كما ورد عدد من نحو هذه الأوصاف على فواعل، وهي: " حارِس: حَوارِس، وحَاجِب: حَواجِب، وخَاطِئ: خواطِئ، وحاجّ: حوَاجّ، وغائِب: غَوَائِب، وشَاهِد: شَواهِد، ورَافِد: رَوافِد " إضافة إلى " نَاكِسٍ: نَواكِس، وتَابِع: تَوابِع، وفَارِس: فَوارِس ". (٣)

ونحو هذا يجعل القول بوصف ما جاء من هذه الأوصاف بالضرورة محلّ نظـر ؛ لكثـرة الـوارد منهـا، ولجريانهـا مجـرى المثـل، فوصـفها بالضرورة ليس مناسباً.

وهو ما فعله المبرد ، إذ وصف ما جاء بزنة " فاعـل " مجموعـاً علـى " فواعل " بأنه من الضرورة فقال :" وقولـه: توابعُ، أرادَ به الرجالَ، فجـاز فى الشعر، وإنما ردّه إلى أصله للضرورة " (٤) كما ذكْـر القيـاس فيـه بقولـه: " وما كان من النعوت على فَاعِل فجمعه على " فَاعلُون ". (٥)

---

(١) ينظر: التصريح ٢ / ٣١٣، وحاشية الصبان ٤ / ١٤١ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٢١٧، وشرح المفصل ٥ / ٥٦ ، والتصريح ٢ / ٣١٣ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٥ / ٥٥، وخزانة الأدب ١ / ١٠٠ .

(٤) الكامل للمبرد ٣ / ١٣٣٠ .

(٥) المر جع السابق ٣ / ١٣٣٠ .

وقد تحدث عن هذا أيضاً فى موضع آخر من الكامل، فذكر وجه منع جمع " فاعل " على

" فواعل " فقال:" لا يجمعون ما كان من "فاعِل" نعتًا على " فَواعِل " لئلا يلتبس بالمؤنث ".(١)

كما حصر المبرد ما جاء من جمع " فاعلٍ " على " فواعل " من نعت المذكر في قوله :

" ولم يأت ذا إلا فى حرفين: أحدهما: فى جمع " فَارسٍ ": "فوَارِس" لأن هذا مما لا يستعمل فى النساء فأمنوا الالتباس، ويقولون فى المثل: وهو " هَالِكٌ فى الهَوَالِك " (٢)، فاجروه على أصله، لكثرة الاستعمال لأنه مثل، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال " نوَاكسُ الأبصَارِ " ولا يكون هذا أبداً إلا فى ضرورة ". (٣)

وفي قصره لما جاء من نحو هذه الأوصاف على " حرفين " أو لفظين نظر ؛ لأن الوارد منه ـ كما تقدم ـ يزيد على عشرة ألفاظ، فعبارة المبرد هذه تعوذها الدقة والتحقيق .

كما ذكر المبرد قريباً من نحو هذا فى المقتضب فقال: " وقد قالوا: فَارِس وفَوَارِس ؛ لأن هذا لا يكونِ من نعوت النساء، فأمنوا الالتباس، فجاءوا به على الأصل، وقد قالوا: هَالكٌ فى الهَوَالكِ ؛ لأنه مَثَلٌ مُستعملٌ، والأمثال تجري على لفظ واحد "(٤).

وصرح أيضا بأن ما جاء بخلاف هذين اللفظين فهو من الضرورة التى يجوز للشاعر ارتكابها فقال: " وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع "

---

(١) المرجع السابق ٢ / ٥٧٤ .
(٢) ينظر المثل فى: لسان العرب ، مادة " ه . ل . ك " ١٥ / ٨١ ، ط: دار صادر- .
(٣) الكامل ٢ / ٥٧٤ .
(٤) المقتضب ٢ /٢١٦ . .

فاعِلاً " على " فوَاعِـــــل " لأنـه الأصل ". [1]

وفى وصفه لما ورد من نحو هذا بالضرورة نظر ؛ لكثرة ما ورد منه فى الشعر، وفى غيره أيضا .

المبحث الثاني:

دراسة تحليلية للشواهد التي ردّها المبرد للعيب أوالضعف

ويشمل الشواهد الواردة في المسائل التالية :

١- الفصل بين المبتدأ والخبر والنعت والمنعوت ، وتقديم المستثنى على المستثنى منه

٢- قصر الممدود ومدّ المقصور

٣- العطف على معمولي عاملين

٤- إضافة اسم الفاعل المنون للضمير

٥- حذف همزة الاستفهام بلا دليل

٦ – العطف على ضمير الرفع المتصل

٧- استعمال " أفعَل " من " فَعَلْ "

[1] المرجع السابق ٢ / ٢١٧ . .

مسألة : في الفصل بين المبتدأ والخبر ،والصفة والموصوف، وتقدم المستثنى على المستثنى منه[1]

قال فى الكامل ١ / ٤١ ـ ٤٢: " ومن اقبح الضرورة، واهجن الألفاظ، وابعد المعاني قولـه:

وما مِثلُهُ فى النّاسِ إلّا مُملكاً ∴ ابُـو أُمِّهِ حيٌّ أبـوهُ يُقارِبُه [2]

مدح بهذا الشعر إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بـن المغيـرة ..... فدلّ على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد، وهجنه بما أوقع فيـه مـن التقـديم والتأخير ".

الأصل فى المبتدأ والخبر أن يتصلا، لأنهما كالموصـوف وصـفته، فحقهما الاتصال، وإذا فصل بينهما فلا يفصل بأجنبي .

وقد يفصل بينهما بـــ" كان " الزائدة ، ومنه قول أمّ عقيل :

انـتَ تَكـــــونُ ماجـدٌ نبيلُ ∴ إذا تَهـــبُّ شَـمالٌ بَلِـــيلُ [3]

وفيه حكم بزيادة " كـان " لمجيئهـا بلفـظ المضـارع ، ولوقوعهـا فاصلة بين المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظـر: الكتـاب ٢ / ٣٣٥ ـ ٣٣٧، والمقتضـب ٤ / ٩٨، ٣٩٧ ـ ٣٩٩، والإنصـاف ١ / ٢٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٩، ٣ / ٥٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٥، ٢٨٨ ، والتـذييل والتكميل ٨ / ٢٤١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٤٨ .

(٢) من الطويل، مما نسب إلى الفرزدق، وليس بديوانه، من شواهد الخصائص ١ / ١٤٦، ٢ / ٣٩٣، ودلائل الإعجاز ص ٨٣، وخزانة الأدب ٥ / ١٤٦ .
والبيت به تعقيد واضح ، حيث أراد الشاعر أن يقول: وما مثلُه في النـاس حيٌّ يقاربه إلّا مملكـــا ابو امه ابُـــوه ، فقدّم وأخرّ وفصل بين المتلازمين ، فجاء الكلام غايةً في التعقيد .

(٣) من الرجز ، لأم عقيل بن ابي طالب ، قالته ترقيص ابنها عقيل، من شواهد أوضح المسالك ١ / ٢٥٥ ، والتصريح ١ / ١٩١ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٣٩ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٨ .

كما أن الأصل فى الموصوف والصفة أن يتصلا، وقد يفصل بينهما بالشرط، ومنه قوله تعالى: { وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ }[1] ا ففصل بين الموصوف " لقسم " والصفة " عظيم " بالشرط " لو تعلمون " أو بمعمول الصفة، ومنه ايضا قوله تعالى: { وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً }[2]

والأصل فى المستثنى أن يتأخر عن المستثنى منه، وفى تقديم المستثنى على المستثنى منه خلاف ؛ حيث منعه الجمهور موجباً كان أم منفياً، وجوزه الكوفيون والزجاج. [3]

واستدلوا لهذا بقول الشاعر:

خَلا اللهَ ما أرجُو سِواكَ وإنّما ∴ أعدُّ عِيالي شُعبةً من عِيالِكا[4]

وفيه تقدم المستثنى وهو لفظ الجلالة " الله " على المستثنى منه الكاف من " سواك "

وما وصفه المبرد بأقبح الضرورة، وأهجن الألفاظ، وأبعد المعاني مما نسبَ إلى الشاعر الفرزدق، فيه ما يؤدي إلى الفصل بين المبتدا " أبُو أمهِ " وبين الخبر" ابُوه " بأجنبي ، وهو قوله: " حيٌّ " .

وفيه أيضاً الفصل بين المنعوت: " حيٌّ " ونعته: " يُقاربُه " بأجنبي،وهو " أبُوه ".

وفيه أيضاً تقديم للمستثنى " مُملَكاً " على المستثنى منه " حيٌّ يُقاربُه "، وهو ممتنع عند الجمهور.

---

(1) الآية (٧٦) من سورة الواقعة .

(2) من الآية (٦٣) من سورة النساء .

(3) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٧٩، وارتشاف الضرب ٢ / ١٥١٧، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٤ .

(4) من الطويل، مما نسب إلى الأعشى ، وليس بديوانه ، من شواهد شرح التسهيل ٢ / ٢٩١، والتذييل والتكميل ٨ / ٢٤١ ، والتصريح ١ / ٣٦٣ ، والدرر اللوامع ٣ / ١٦٤ .

وحمله بعضهم على وجه لاتعقيد فيه ، فجعل الاستثناء من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور قبله ، وجعل قوله: " حي " خبرا لقوله: " أبُو امَّهِ " وكذلك قوله: " أبُوه " فهو خبر بعد خبر ، وجملة المبتدأ وخبريه في محل نصب صفة لقوله: " مُملكاً " وكذلك جملة: " يُقاربُه " فهي صفة بعد صفة. (١)

وأكثر البلاغيين يستشهدون به على اختلال فصاحة الكلام ، لوجود ما يسمى بضعف التأليف ، أو التعقيد اللفظي ، وقد وصفه الإمام عبد القاهر بأنه مما أجمع فيه على فساد النظم، فقال: " ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه ، حيث ذكروا فساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق:

وما مِثلُه فى النَّاسِ إلَّا مُملكاً ∴ أبُو أمِّهِ حيٌّ أبُوه يُقاربُه (٢)

والشاهد - كما هو واضح - جمع من أنواع التعقيد اللفظي ، والنحوي، والبلاغي، لما فيه من الفصل بين ما يجب اتصاله ، ولما فيه من تقديم ما يجب تأخيره ، وهو ما يجعل وصف المبرد له بالقبح صائباً وفى محلّه اللائق به .

مسألة: قصر الممدود ومد المقصور (٣)

قال فى الكامل ١ / ٢٨١: " وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود، وليس له أن يمد المقصور ..... ولو مدّ المقصور لكان قد زاد فى

---

(١) ينظر: بغية الإيضاح د / عبد المتعال الصعيدي ١ / ١٩ .

(٢) دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ص ٨٣ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٣٦، والمقتضب ٣ / ٧٩، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٢٦، ٢٠ والإنصاف ٢ / ٧٤٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٤ / ١٠٢، والمساعد ٣ / ٣٣٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٩٧، والتصريح ٢ / ٢٩٣، وحاشية الصبان ٤ / ١٠٩، وملحقات الإنصاف من مسائل الخلاف ص٤٣٢ ، والضرائر للأستاذ / محمود شكري ص ٤٠ .

الشئ ما ليس منه، قال الشاعر، وهو يزيد بن عمرو بن الصعق: [1]

فَرغْتُم لتِمرِينِ السِّياطِ وانتُـمُ ∴ يُشَنّ عَليكُم بالقِنَا كُلّ مَرْيَعِ [2]

يراد بالمقصور: الاسم المعرب الذي آخره الف لازمة قبلها فتحة .

اما الممدود: فالاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها الف زائدة. [3]

وقد اتفق النحويون فى جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية ؛ لـوروده فى شواهد عديدة، منها قول الشاعر :

لابُدّ من صَنعَا وإنْ طالَ السّفرْ ∴ وإنْ تَحـنّي كُلّ عُـودٍ ودَبَرْ [4]

وفيه قصر " صنعا " واصلها المد ،كما ان القياس لا يمنعه ؛ لأنه ردّ إلى الأصل. [5]

وفى مدِّ المقصور خلاف بين النحويين، فى بيانه ثلاثة آراء:

الراي الأول: منع مدّ المقصور مطلقـاً، وإليه ذـ هب جمهور البصريين إلا الأخفش. [6]

والحجة فى المنع: أن المقصور هو اصل للممدود، فلا تكون الفـه إلا

---

(١) من الطويل ، ليزيد بن عمرو بن الصعق ، من شواهد الكامل ١ / ٢٨١ ، والأصمعيات ص١٤٤ ، ورغبة الأمل ٣/٢١ ، وقد ذكر علي بن حمزة في التنبيهات ص ١٠٨ - ١١١: ان المبرد قد غير رواية هذا البيت ، وان الرواية الصحيحة هي: .....يشن عليكم بالقنا – بالقاف – وعليها لا شاهد فيها على قصر الممدود .

(٢) الكامل للمبرد ١ / ٢٨١ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٣٦، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٦، ٢، وشرح المفصل ١ / ٥٥ .

(٤) من الرجز، غير المنسوب، من شواهد أوضح المسالك ٤ / ٢٩٦، والتصريح ٢ / ٢٩٣، وحاشية الصبان ٤ / ١٠٩ .

(٥) ينظر: التصريح ٢ / ٢٩٣، وحاشية الصبان ٤ / ١٠٩ .

(٦) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٤٥، وشرح المفصل ٦ / ٣٨، والتصريح ٢ / ٢٩٣ .

أصلية، بخلاف الممدود ، ولأن فى قصر الممدود حذف زائد، ورداً إلى الأصل ، وليس فى مد المقصور رد إلى أصل. (١)

الرأي الثاني: جواز مدِّ المقصور فيما لا يخرجه المد إلى عدم النظير، والمنع فيما يخرجه المد إلى عدم النظير، وإليه ذهب الفراء. (٢)

فيجوز عنده مدُّ " مِقلَى " و " لِحَى " لأن لهما نظيراً وهو: "مِفتَاح" و" جِبال ".

ويمتنع مدُّ " مَولَى " لعدم وجود " مَفعَال ". (٣)

الرأي الثالث: جواز مدِّ المقصور مطلقاً، وإليه ذهب الكوفيون إلّا الفراء، ووافقهم الأخفش. (٤)

والحجة فى الجواز: القياس، والسماع:

أما القياس: فمن جهة قياسه على جواز إشباع حركات المد " الفتحة، الضمة، الكسرة " فينتج عنها حروف المد " الألف، والواو، والياء " فيقاس على هذا جواز إشباع الفتحة قبل ألف المقصور فينشأ عنها ألف فيلحق بالممدود بعد انقلاب المتطفة منهما همزة . (٥)

والسماع: لوروده فى شواهد عدة، منها قول الشاعر:

إنّما الفَقرُ والغِناءُ مِنَ اللهِ ∴ فهذا يعُطِي وهذا يَحُدُّ (٦)

---

(١) شرح المفصل ٦ / ٣٨ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٤٥، وحاشية الصبان ٤ / ١٠٩ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٤٦ .

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٧٦١، وشرح الألفية لابن عقيل ٤ / ١٠٢ .

(٥) الإنصاف ٢ / ٧٤٩ .

(٦) من الخفيف، بلا نسبة فى الإنصاف ٢ / ٧٤٧ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١ / ٢١٤.

ومنه أيضاً:

سَيُغنِينِي الَّذِي اغنَاكَ عنِّي ∴ فلا فَقرٌ يَدومُ ولا غِنَاءُ [1]

وغير هذا من الشواهد كثير. [2]

والأقوى فى هذا: ما عليه الكوفيون والأخفش، من جواز مد المقصور فى الضرورة الشعرية، لقوة مذهبهم فى القياس والسماع، ولما فى مذهب غيرهم من رد لما ثبتت صحته من عديد الشواهد.

وقد اختار المبرد ما عليه البصريون، من منع مد المقصور فى ضرورة الشعر، فقال:

" وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود، وليس له أن يمد المقصور ". [3]

وقد ذكر علي بن حمزة في التنبيهات: أن المبرد قد غير روايات بعض الشواهد - ومنها بعض المستدل بها على جواز قصر الممدود - ومنها قول يزيد بن عمرو بن الصعق:

فَرغتُم لِتَمرينِ السِّياطِ وأنتُمُ ∴ يُشنُّ عليكُمْ بالفِنَا كُلّ مَرِيَعِ

حيث ذكر أن رواية الشاهد هي: يشن عليكم بالقنا – بالقاف - وأن المبرد قد غير رواية هذا الشاهد ونحوه لتوافق احتجاجه على جواز قصر الممدود ، وإذا ثبتت صحة هذا فإن المبرد يكون قد رد بهذا رواية هذه

---

[1] من الوافر، بلا نسبة فى الإنصاف ٢ / ٧٤٧، والمساعد ٣ / ٣٣٣ ،أوضح المسالك ٤/ ٢٩٧ .

[2] ينظر: الإنصاف٢/٧٤٧ -٧٤٩، والتصريح ٢/ ٢٩٣ ، وحاشية الصبان ٤/ ١٠٩ .

[3] الكامل للمبرد ١ / ٢٨١ .

الشواهد التي رويت بها لتتوافق مع ما احتج له [١] .

كما أن منع المبرد لمد المقصور مطلقا يعد ردا لما وافق القياس وجاء به السماع ، ومنه الشاهدان المتقدمان ، وكذا عدد من الشواهد الأخرى مما ورد في مصادر عدة تقدمت الإشارة إليها. [٢]

وأما في المقتضب: فأشار إلى جواز قصر الممدود، فقال: " وأما البُكاءُ فإنه يُمدُّ ويقصر ، فمن مدّه فإنما أخرجه مخرج الصوت ، ومن قصره أخرجه مخرج الحزن " [٣] .

ولم يشر المبرد إلى جواز مد المقصور؛ ولعل مرجع هذا إلى ما عني به سيبويه، حيث لم يرد فى كتابه ما يشير إلى هذه المسألة، والمبرد متابع لسيبويه فى هذا، فكتابه شرح لما جاء فى كتاب سيبويه ، إذ هو مقتضب منه .

مسألة:العطف على معمولى عاملين [٤]

قال فى الكامل ١ / ٣٧٤: " وقال أعرابي أنشدنيه أبو العالية:

ألَا تَسألُ المَكيَّ ذَا العِلمِ ما الَّذِيْ ∴ يحلُّ مِنَ التَّقبيلِ فى رَمضَانِ

فَقالَ لِيَ المَكيُّ أمّا لِزَوجةٍ ∴ فَسبعٌ وأمّا خُلَّةً فَثمَانِ [٥]

---

[١] ينظر حاشية (١٠) من المرجع السابق ١ / ٢٨٢ .

[٢] ينظر الإنصاف ٢ / ٧٤٧ ، والمساعد ٣ / ٣٣٣ ، اوضح المسالك ٤/٢٩٧ والتصريح ٢ / ٢٩٣.

[٣] المقتضب ٣ / ٨٦ .

[٤] ينظر: الكتاب ١ / ٦٥ ـ ٦٦، والمقتضب ٤ / ١٩٥، والإنصاف ٢ / ٤٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٧، وشرح الكافية١ / ٣٢٣، والتصريح ٢ / ١٥٤، وحاشية الصبان ٣ / ١٢٢ - ١٢٣ .

[٥] من: الطويل ، نسبه المبرد لبعض الأعراب فيما أنشده أبو العالية ، من شواهد الكامل ١ / ٣٧٤ .

قولـه: " خُلّة " يريد: ذاتَ خُلّة، ويكون سماها بالمصـدر ... وفـى الشعر عيب، وهو الذى يسميه النحويون: العطف على عاملين، وذلك انـه عطف " خُلة " على اللام الخافضـة لزوجـة، وعطـف " ثمانيـاً " علـى " سَبع".

اجمع النحاة على جواز العطف على معمولى عامل واحـد ؛ نحـو: إنّ زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ .

كما أجمعوا على جواز العطف على معمولات عاملَ واحد نحو: أعلَم زيدٌ عمراً بكراً جالساً وابو بكر خالداً سعيداً منطلقاً، واجمعوا ايضـاً علـى منع العطف على معمولى اكثر من عاملين، كما فى نحو: إنّ زيداً ضاربٌ ابوه لعمرو واخاكَ غلامُه بكرٍ. (١)

وفى العطف على معمولى عاملين خلاف، فيه ثلاثة آراء:

أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الفراء ، وممن حكـاه عنـه الفارسـي وابن الحاجب. (٢)

ويؤكده قولـه: " تُقرا الآياتُ بالخفض على تأويـل النصـب يـرد على قولـه :(إنّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَـاتٍ) (٣) ويقـوّى الخفـض فيهـا: انهـــا فى قـــراءة عبد الله (لآياتٍ) وفى قراءة

"أُبيّ " لآياتٍ لآياتٍ لآياتٍ" ثلاثهنّ، والرفع قراءة النـاس على الاستئـناف فـيما بـعد" إنّ " (٤).

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢ / ٥٥٩ ـ ٥٦٠، وحاشية الصبان ٣ / ١٢٢ .

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣ / ٤٥، ومغني اللبيب ٢ / ٥٦٠، والتصريح ٢ / ١٥٤ .

(٣) من الآية (٣) من سورة الجاثية .

(٤) قرا حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش بكسر تاء" آيات " فـى ثـلاث آيـات، وقـرا الباقون بنصب الأولى، ورفع الأخريين على الابتداء. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/١٣٩، والإتحاف ص ٥٠١ .

والعرب تقول: إنّ لى عليكَ مالاً وعلى اخيكَ مالٌ كثيرٌ، فينصبون الثاني ويرفعونه ". [1]

فصريح قول الفراء يؤكد إجازته العطف على معمولى عاملين، كما هو واضح من نقله لبعض القراءات، والمأثور من قول العرب.

الراي الثاني: الجواز بشرط ان يكون احد العاملين جاراً والا يفصل بين العاطف والمعطوف بغير " إلّا " وإليه ذهب الأخفش. [2]

ومما يؤيده قول الشاعر:

أكُلَّ امرئٍ تَحسَبِينَ امرَا .. ونَارٍ تَوقَدُ باللّيلِ نَارا [3]

وفيه: عَطفُ " نار " على " امرئ " المجرور، وعطف " ناراً " على " امرا " المنصوب.

ومنه ايضاً قول العرب: " ما كلُّ سوداءَ تَمرةً ولا بيضاءَ شَحمةً".

ومنه ايضا قولهم :

فى الدّارِ زيدٌ والحُجرةِ عَمروٌ. [4]

كما يؤيده ايضاً قراءة النصب المتقدمة ، والتى نقلها الفراء فى كتابه المعاني .

الراي الثالث: المنع مطلقاً، وإليه ذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج. [5]

---

[1] معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٥ .

[2] ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٧٢، وشرح المفصل ٣ / ٢٨، والتصريح ٢ / ١٥٤ .

[3] من المتقارب، لأبي داود الأيادي، في ديوانه ص ٢٥٣ ، من شواهد الكتاب ٦٦/١ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٣٤ ، ورصف المباني ص ٣٤٨.

[4] ينظر: شرح المفصل ٣ / ٢٨، ومغني اللبيب ٢ / ٥٦٠ .

[5] ينظر: الكتاب ١ / ٦٥ ـ ٦٦، والمقتضب ٤ / ١٩٥، والأصول ٢ / ٦٩ .

والحجة عند هؤلاء: انّ العطف على عاملين ضعيف، إذ هو على خلاف الأصل، وما ورد مما ظاهره العطف على عاملين فمحمول على حذف مضاف مع بقاء عمله ، وهو جائز فى كلامهم، وله وجه من القياس أيضا، ومنه: ما ورد محكيا عن رؤبة عند سؤاله كيف أصبحت؟ فكان يقول: خير عافاك الله، يريد: بخير، فحذف الباء وابقى عملها.[1]

وقد اختار المبرد القول بمنع العطف على عاملين، بل ورد ما جاء مؤيداً له فقال :

" وفى هذا الشعر عيب، وهو الذى يسميه النحويون: العطف على عاملين، وذلك انه عطف " خلة " على اللام الخافضة لـ " زوجة " وعطف " ثمانياً " على " سبع "، ويلزم مَنْ قال هذا ان يقول: مَرَّ عَبدُ الله بزيدٍ وعمروٌ خالدٍ، ففيه هذا القبح، وقد قرأ بعض القراء ـ وليس بجائز عندنا ـ { وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }[2] فجعل " آياتٍ " فى موضع نصب وخفض لتاء الجمع، فحملها على " إنّ " وعطفها بالواو، وعطف " اختلافاً " على " فى " ولا أرَى ذَا فى القرآن جائزاً، لأنه ليس بموضع ضرورة، وأنشد سيبويه لعدي بن زيد:

أكلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امرَأً ∴ ونَارٍ توقَّدُ باللَّيلِ نَارا[3]

فعطف على " امرئٍ " وعلى المنصوب الأول ".[4]

والواضح من كلام المبرد هذا انكاره الواضح لظاهرة العطف على

---

(1) ينظر: شرح المفصل ٣ / ٢٧، والتصريح ٢ / ١٥٤، وحاشية الصبان ٣/١٢٣ .

(2) الآية (٥) من سورة الزخرف .

(3) فى نسبة المبرد الشاهد لعدي بن زيد نظر ؛ إذ الصواب انه لأبي داود الأيادي في ديوانه ص ٣٥٣، وينظر فى الكتاب ١ / ٦٦ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ / ١٩٠ .

(4) الكامل للمبرد ١ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

معمولي عاملين ، حيث وصف ما جاء من هذا فى الشعر بالمعيب، كما رد صراحة ما وَرِدَ منها مِنْ قراءات قرآنية ووصفه بغير الجائز وغير المقبول.

ولاشك أنّ موقفه هذا غير مقبول، وأن ردّ القراءة القرآنية الصحيحة المتواترة، المتصلة السند ليس مقبولاً لا من المبرد ولا من غيره من النحويين.

كما أن ردّه للشواهد النحوية الشعرية ، التى تؤيد وقوع هذه الظاهرة ، غير موفق ولا مقبول ،وما حمله على هذا إلا دفاعه عن قواعد وأقيسة البصريين والانتصار لها ومهما قابل هذا من شواهد وأدلة، ونهجه فى هذا غير سديد.

كما اتضح أيضاً عدم دقة المبرد فى نسبته للشاهد المتقدم ، حيث نسبه إلى عديّ بن زيد، والصحيح أنه لأبي داود الأيادي ، وقد تكرر هذا منه فى كتاب الكامل فى موضعين: أحدهما: فيما تقدم الحديث عنه.

والآخر: عند تعقيبه على قول الشاعر:

بالكَلبِ خَيراً والحَماةِ شَـــــراً ∴ لا تَسامِي نَهــكاً لهَا وضَرَاً [1]

حيث قال: " كلام معيب عند النحويين، وبعضهم لا يجيزه، وذلك لأنه عطف على عاملين، على الباء وعلى الفعل ... .. وقال عديٌ بن زيد ..... فعطف على " كل " وعلى الفعل ". [2]

كما تكرر من المبرد ردّ القراءة التى تؤدي إلى العطف على معمولي عاملين، وذلك في موضعين من كتاب الكامل ، وفى موضع واحد بكتابه المقتضب، حيث ذكر عدداً من الشواهد الشعرية ، وقراءة

من الرجز ، لأبي النجم العجلي ، في ديوانه ص ١٢٣ ، من شواهد الكامل ٢ / ٩٩٨ . الكامل للمبرد ٢ / ١٠٠٢ .

النصب الواردة في أول سورة الجاثية [1]، فرفض كل ما يؤدي إلى هذه الظاهرة، ورفضه غير مقبول ولا سديد، وما دفعه إليه إلا حبُّ الانتصار للقاعدة النحوية ، وإن قُوبلت بشواهد صحيحة، ومتنوعة ، وكثيرة .

وبهذا يتضح أن أقوى الآراء وأرجحها: ما عليه أبو الحسن الأخفش ، من جواز العطف على معمولى عاملين مع اشتراط كون أحدهما جاراً، والا يفصل بين العاطف والمعطوف بغير

" إلّا ". وذلك لقوة هذا الراي وتأييده بعدد من الشواهد المتنوعة ، قرآنية ، وشعرية ، وأقوال مأثورة، ممّا يجعل القول بردِّ هذا النوع من العطف من قبيل التحكم بلا دليلٍ واضح .

كما يتضح أيضاً: ضعف نهج المبرد، ومجانبته الصواب ، وبخاصة فى موقفه الرافض لبعض الشواهد الصحيحة والكثيرة ، لمجرد مخالفتها لقواعد وأقيسة البصريين النحوية المتأصلة عندهم. والحق أن تكون القاعدة خاضعة للشاهد وواصفة له ، وليست الشواهد هي الخاضعة لخدمة القواعد وموافقتها .

مسألة: إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير [2]

قال فى الكامل ١ / ٤٦٨: " وأنشد بعضهم:

وليسَ حَامِلَنِي إلّا ابنُ حمّـالِ [3] ٠

---

[1] ينظر: المقتضب ٤ / ١٩٥، والكامل ١ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦، ٢ / ١٠٠٢ .

[2] ينظر: الجمل فى النحو للخليل ص٢٦٧، والكتاب ١ / ١٨٨، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦، والمسائل الحلبيات ص٣٢١، وشرح المفصل ٢ / ١٢٤، وشرح الكافية للرضى ١ / ٣٨٣، وأوضح المسالك ٣ /٨٤، والتصريح ٢/٣٠ وشرح أبيات معاني القرآن للفراء ، ص٣١٢ .

[3] عجز بيت من البسيط، نسبه المبرد لأبي محلم السعدي، وصدره :
ألَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبيَانَ يَحمِلُنِي .....

وهذا لا يجوز فى الكلام ؛ لأنه إذا نُوِّنَ الاسم لم يتصل به المضمر، لأن المضمر لا يقوم بنفسه، فإنما يقع معاقباً للتنوين، تقول: هذا ضَارِبٌ زيداً غداً وهذا ضَارِبُك غداً، ولا يقع التنوين ههنا، لأنه لو وقع لانفصل المضمر، وعلى هذا قول الله تعالى: (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهلَكَ) [1]، وقد رَوى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا فى الضرورة".

اسم الفاعل يُضاف إما إلى ظاهر وإما إلى مضمر، فإن أضيف لظاهر أو مضمر وجب أن يحذف له التالي: [2]

١ـ التنوين ؛ لأنه علامة على انتهاء الاسم، والإضافة علامة دالة على عدم انتهائه ؛ لاقتضائها مضافاً إليه تالياً للمضاف .

٢ـ نون المثنى والجمع: لكونها تلي علامة الإعراب (الألف أو الواو أو الياء) فيجب حذفهما عند الإضافة.

٣ـ " أل " إذا لم يكن المضاف إليه مقترناً بأل أو مضافاً لما فيه "أل " اومضافا لمضاف فيه " أل " أو لم يكن المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً.

* وفى إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير خلاف، بيانه في رأيين:

احدهما: جواز إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير، وذلك نحو أن يقال: ضاربني، وضاربنك، وضاربنه، وإليه ذهب بعض النحويين. [3]

من شواهد شرح المفصل ٧ / ١٤٣، وشرح الكافية للرضى ١ / ٢٨٣ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٤٩.

من الآية (٣٣) من سورة العنكبوت .

ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٢ / ٤٧، واوضح المسالك ٣ / ٨٣ .

ينظر: شرح المفصل ٢ / ١٢٥، وشرح الكافية للرضى ١ / ٣٨٣ .

ومما يدل لهذا ما ورد في الشاهد السابق ، ومنه أيضا قول الشاعر: [1]

هُمُ القَائلُونَ الخيرَ والآمرُونَـهُ .·. إذا ما خَشوا يوماً مِنَ الأمرِ مُعظَمَا

وقول الشاعر: [2]

ولـم يَرتَفِـقْ والنّـاسُ مُحتَضِـرُونَه .·. جَميعاً وأبدَى المُعتَفِينَ رَواهِقَه

فأضاف اسم الفاعل فى " حاملني " و " الآمرونه " و" محتضرونه " إلى الضمير.

الرأي الآخر: منع إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير ؛ لكون هذه النون تعاقب الإضافة إلى المظهر وهو أقوى من المضمر، لصلاحيته للانفصال عن المضاف، فمعاقبتها عند الإضافة إلى المضمر أوجب ؛ لأن علامة المضمر غير منفصلة عن المضاف مطلقاً، وإليه ذهب الجمهور. [3]

وقد ردّ الجمهور ما تقدّم من شواهد ، فخرجوها على النحو التالي:

ذكر ابن يعيش أنّ الشاهد الأول فيه روايتان :

إحداهما: " حَاملَني " وهي شاذة، والأخرى: " يَحملُني " وهي الصحيحة، ويوضحهما قوله: " فإن قلتَ: فقد جاءَ " ضَاربُني "، قال: وليسَ حَاملَني إلّا ابنُ حمّالٍ.

---

[1] من الطويل، مجهول القائل، من شواهد الكتاب ١ / ١٨٨، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦، وشرح المفصل ٢ / ١٢٥، وخزانة الأدب ٢ / ١٨٧ .

[2] من الطويل، مجهول القائل، من شواهد الكتاب ١ / ١٨٨، وضرورة الشعر للسيرافي ص ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٥ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٣ .

[3] ينظر: الكتاب ١ / ١٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦، وشرح الكافية ١ / ٢٨٣ .

فقليل من الشاذ الذى لم يلتفت إليه، مع أن الرواية الصحيحة: وليسَ يَحملُني. [1]

أما الشاهدان الأخران فذكر سيبويه انهما مصنوعان وان إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير فيهما ضرورة. [2]

وذهب الفراء إلى أن إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير غلط لا يصح.

ويوضح هذا قوله: " وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنتَ ضَارِبُني، يتوهم انه اراد: هل تَضربُني ؟ فيكون ذلك على غير صحة ". [3]

وذهب المبرد إلى القول بمنع إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير، لا فى الضرورة ولا فى غيرها، وان البيتين اللذين وردا عند سيبويه الهاء فيهما للسكت، وليست هاء الضمير، فحقها ان تسقط فى الوصل، إلا أن الضرورة اقتضت أن تجري فى الوصل مجراها فى الوقف، وحركت لشبهها بهاء الضمير .

ويوضح هذا قوله: " وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت فى نون الاثنين والجمع ؛ لأنه لا يلتبس بالمضمر، تقول: هما رجلانَه، وهم ضَاربُونَه، إذا وقفت ؛ لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا الموقع ". [4]

كما ردّ المبرد قول الشاعر:

---

[1] شرح المفصل ٢ / ١٢٥ .

[2] ينظر: الكتاب ١ / ١٨٨ .

[3] معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦ .

[4] الكامل للمبرد ١ / ٤٦٨ .

أنَا فَتى مِن بني ذُبيانَ يَحمِلُني ∴ وليسَ حَامِلَني إلَّا ابنُ حمّالِ

فذكر أنّ ما وَردَ فيه لا يجوز فى الضرورة ولا غيرها، وقد وجه هذا بقوله: " وهذا لا يجوز فى الكلام ؛ لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر، لأن المضمر لا يقوم بنفسه، فإنما يقع معاقباً للتنوين، تقول: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وهذا ضَاربُك غداً ". (١)

وفي المقتضب: صرح بحذف التنوين من اسم الفاعل - استخفافا - متى أضيف إلى الضمير ، فقال: " وهذا رجلٌ ملازِمُه إخوتُه ، فطرحت التنوين استخفافا " (٢)

ولم يتعرض للخلاف في إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير ، كما لم يذكر أيا من الشواهد التى وردت بالكامل.

والحق أن ما رده المبرد بالكامل مما ورد من شواهد مجانب للصواب ؛ لكثرة ما ورد منه، فيضاف إلى ما تقدم منها قول الشاعر: (٣)

ومَا أدرِي وظَنّي كُلّ ظَنّ ∴ أمُسلِمُني إلى قَومٍ شَرَاح

ومنه أيضا قول الشاعر:

فليسَ المُوافِيني لِيرفدَ خائباً ∴ فإنّ لَهُ أضعافَ ما كَانَ أمّلا (٤)

فقال: " أمسلمني " " والموافيني " ولم يقل: " امسلمي " " والموافي "

.

(١) المرجع السابق ١ / ٤٦٨ .

(٢) المقتضب ٤ / ١٥٥ .

(٣) من الوافر، ليزيد بن محرم، من شواهد معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦، والأضداد لابن الأنباري ص٣٦، وجامع البيان ٣ / ٣٦، ومغني اللبيب ٢ / ٣٩٨ .

(٤) من الطويل، بلا نسبة في مغني اللبيب ٢ / ٣٤٥ ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٨٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٧ ، والدرر اللوامع ١ / ٢١٣ .

ومنه أيضاً ما حُكي عن بعضهم من جواز: ضَاربناكَ وضَاربني [1]

وعليه: فردُّ كل ما تقدّم من شواهد غير سديد، والأولى حمل ما ورد منها على الشذوذ أوالضرورة، وقد ذكر السيوطي أن هذه النون اللاحقة لاسم الفاعل المضاف للضمير ليست في الأصل تنويناً ، بل هي نون الوقاية ، وقد لحقت اسم الفاعل تشبيها له بالفعل. [2]

كما أن عدّه الهاء اللاحقة لنحو: "الفاعلونه" و " محتضرونه " للسكت، وأنها قد أُجريت فى الوصل مجراها فى الوقف ضعيف أيضاً ؛ لأنه يؤدي إلى وقوع ضرورتين باللفظ،

وقد أشار إلى هذا ابن يعيش، فقال: " والأول أمثل ؛ لأن فيه ضرورة واحدة، وفى هذا ضرورتان ". [3]يقصد بهذا مذهب سيبويه، إذ وصف ما ورد من نحو هذا بالضرورة والشذوذ، أما مذهب المبرد ففيه ما يؤدي إلى وقوع ضرورتين باللفظ، وهما: إلحاق هاء السكت آخر المضاف، وإجراؤها فى الوصل مجراها فى الوقف .

والأولى والأرجح عد هذه النون للوقاية لا للتنوين ، وقد لحقت اسم الفاعل تشبيها له بالفعل.

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٢ / ١٢٤، وشرح الكافية ١ / ٢٨٣ .

[2] ينظر: همع الهوامع ١ / ٢١٧ ، .

[3] شرح المفصل ٢ / ١٢٥ .

مسألة: حذف همزة الاستفهام بلا دليل [1]

قال فى الكامل ٢ / ٧٩١:" وقولـه: ثُمّ قَالوا تُحبُّها قُلتُ بَهراً[2]

قال قوم: أراد بقولـه: " تحبها " الاستفهام، كما قال امرؤ القيس:

أحارِ تَرَى برقاً أُريكَ وَمِيضَـه [3]

فحذف ألف الاستفهام، وهو يريد: " أترى " وقالوا: أراد " أتحبها" وهذا القول خطأ فاحش، إنما يجوز حذف الألف إذا كان فى الكـلام دليـل عليها ".

الاستفهام أحد أنواع الإنشاء، الذي هو قسيم للخبر .

ويُقصَد به: طلب الفهم بالهمزة أو بإحدى أخواتهـا، ومنـه قولـه تعالى: { أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ } [4]، وقولـه تعالى: { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ } [5] .

ولا يجوز أن تحذف همزة الاستفهام إلا إذا دل دليل على حذفها، ومنـه قول الشاعر:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ١٧٤، والمقتضب ٣ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥، والخصائص ٢/٢٨١ وشرح المفصل ١ / ١٢١، ٨ / ١٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٢١، ومغني اللبيب ١ / ٢١، والتصريح ٢ / ١٤٤، وحاشية الصبان ٣ / ١٠١ .

(٢) صدر بيت من الطويل، لعمر بن أبى ربيعة، فى ديوانه ص ٦٠، وعجزه:
عَدَدَ الرَّملِ والحَصَى والتُّرَاب ، من شواهد الكتاب ١ /٣١١، وشرح المفصل١/ ١٢١، ومغني اللبيب ١ /٢١ ، وشرح المغني وشواهده ص٦٩

(٣) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس فى ديوانه ص٥٩، وعجزه: كَلمعِ اليَدَينِ فى حَبيٍ مُكَلَّلِ ، من شواهد الكتاب ٢ / ٢٥٢، والمقتضب ٤ / ٢٣٤ وخزانة الأدب ٤ / ١٢١ ، ورواية الديوان: هي: أصاحِ تَرَي بَرقا .

(٤) من الآية (١٤٠) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٦) من سورة البقرة .

لَعمرِي ما أَدري وإن كنتُ دَارياً ∴ بِسبعٍ رَمَينَ الجَمرَ أم بِثمَانِ [1]

والتقدير: " ابسبع " فحذفت الهمزة ؛ لوجود ما يدل عليها " أم بثمان " لكون " أم " عديلة الهمزة.

وفى حذف همزة الاستفهام بلا دليل عليها خلاف، فيه ثلاثة آراء:

أحدها: منع حذف همزة الاستفهام مالم يدل دليل عليها، لا فى الاختيار ولا فى ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو عمرو بن العلاء، حيث نقل عنه قوله: " عمر بن أبي ربيعة حجة فى العربية ما أخذ عليه بشئ إلا قوله: " ثم قَالوا تُحبُّها، وله فيها عذرٌ إنْ أراد الخبرَ لا الاستفهامَ، أي: أنتَ تحبُّها ، على وجه الإخبار ". [2]

والثاني: جواز حذف همزة الاستفهام فى ضرورة الشعر إذا دلّ على حذفها دليل، وإليه ذهب أكثر النحويين. [3]

وذلك لورود هذا الحذف فى شواهد كثيرة، يضاف إلى ما تقدم منها قول الشاعر:

طَرِبتُ وما شَوقاً إلى البَيضِ أطربُ ∴ ولا لعبًا مِنِّى وذو الشَّيبِ يَلعبُ [4]

وقول الشاعر:

حيَا وأيسَر ما قاسَيتُ ما قَتَلا والبَينُ جارٍ على ضَعفِي وما عدلا [1]

---

(١) من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، فى ديوانه ص ٣٩٩، من شواهد المقتضب ٣ / ٢٩٤، وشرح المفصل ٨ / ١٥٤، والمقاصد النحوية ٤ / ١٤٢، والدرر اللوامع ٢ / ١٧٥ ، ورواية الديوان: فَوَاللهِ ما أدري وإنّي لحَاسِبٌ ∴ بسبعٍ رَميتُ الجَمرَ أم بِثمَانِ .

(٢) شرح المغني وشواهده لابن هشام ص٧٥ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ١٧٤، والخصائص ٢ / ٢٨١، ومغني اللبيب ١ / ٢١ .

(٤) من الطويل، للكميت بن زيد الأسدي، فى ديوانه ص٥١٢، من شواهد المحتسب ١ / ٥٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٢١، والمقاصد النحوية ٣ / ١١٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤٨٢ .

والتقدير فى الأول: " أوَ ذُو الشّيبِ يَلعبُ ؟ " وفى الثاني: " أاحيا ؟ " وقد حذفت منهما همزة الاستفهام، ولم يدل فى الكلام دليل عليها.

وغير هذا من الشواهد كثير. (٢)

الراي الثالث: جواز حذف همزة الاستفهام فى الضرورة وفى الاختيار إذا أمن اللبس، وإليه ذهب الأخفش. (٣)

ومما يدل لجوازه فى الاختيار عنده: ما ورد فى قوله تعالى: { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ}(٤) وقوله تعالى: { هَذَا رَبِّي } (٥) وقوله تعالى: { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ } (٦) فى قراءة "انذرتهم" بهمزة واحدة. (٧)

وقد اختار هذا الرأي ابن مالك. (٨)

وهو الأقوى مما تقدّمَ مِنَ الآراء، لِما فيه من جواز حذف همزة الاستفهام فى الضرورة والاختيار، بل يطرد هذا الحذف إذا وقع قبل الهمزة "ام" المتصلة ؛ وذلك لكثرته نظماً ونثراً.

---

(١) من البسيط، للمتنبي، في شرح ديوانه ٣ / ٢٨٢ ، من شواهد مغني اللبيب ١ / ٢١، وشرح شواهد المغني ص٧٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ١٧٤ - ٧٧٥، وشرح المفصل ٨ / ١٥٤، ومغني اللبيب ١ / ٢١، وشرح شواهد المغني ص٦٣، ٧٥، ٨٦ .

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ١٨٤ ، ٢/ ٦٤٦، ومغني اللبيب ١ /٢١، وحاشية الصبان ٣ / ١٠١

(٤) من الآية (٢٢) من سورة الشعراء .

(٥) من الآية (٧٤) والآية (٧٥) والآية (٧٦) من سورة الأنعام .

(٦) من الآية (٦) من سورة البقرة .

(٧) القراءة " انذرتهم " - بهمزة واحدة - لابن محيصن، وقراءة الجمهور " أانذرتهم " بتحقيق الهمزتين، ينظر: المحتسب ١ / ٥٠، والتبيان ١ / ١٤، وإتحاف فضلاء البشر ص١٦٩ .

(٨) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٢٠ - ٦٢١ .

وقد اختارَ المبرد ما وافق مذهب أبي عمرو بن العلاء ، من منع حذف همزة الاستفهام مالم يدل دليل على حذفها لا فى الضرورة ولا الاختيار، حيث عقب على قول عمر بن أبي ربيعة المتقدم ، فقال: " وقالوا: اراد: " اتُحبُّها " وهذا القول خطأ فاحش، إنما يجوز حذف الألف إذا كان فى الكلام دليل عليها ". (١)

وذكر أيضاً أن الكلام فى البيت إيجاب لا استفهام فيه ؛ وذلك تجنباً لتقدير حذف الهمزة بلا دليل عليها .

ويوضحه قوله: " قوله: تُحبُّها، إيجاب عليه غير استفهام، إنما قالوا: أنتَ تحبها، اي: قد علمنا ذلك، فهذا معنى صحيح، لا ضرورة فيه". (٢)

كما وصف حذف الهمزة بلا دليل بغير الأجود فقال: " وبيت الأخطل فيه قولان، وهو:

كَذبتكَ عينُكَ أم رَأيتَ بواسطٍ ∴ غَلسَ الظلامِ مِنَ الرّبابِ خَيَالا (٣)

أراد أكذبتكَ عَينُكَ، كما قلنا قبله، وليس هذا بالأجود، ولكنه ابتدأ متيقناً ثم شك فادخل " أم ". (٤)

وما وصفه فى الكامل بالخطأ الفاحش وبغير الأجود اجازه فى المقتضب بلا تخطئة ولا تضعيف، فقال: " فاما قول الأخطل ..... فيكون على ضربين: يجوز أن يكون: أكذبتكَ عَينكَ ؟ فحذف الألف، ويجوز أن يكون ابتدأ " كذبتكَ عينُك " مخبراً، ثم أدركه الشك فى

---

(١) الكامل للمبرد ٢ / ٧٩٢ .

(٢) المرجع السابق ٢ / ٧٩٢ .

(٣) من الكامل ، للأخطل فى ديوانه ص ٣٨٥ ، من شواهد الكتاب ٣ / ١٧٤، والمقتضب ٣ / ٢٩٥ ، ومغني اللبيب ١ / ٢١، وخزانة الأدب ٤ / ٤٥٢ .

(٤) الكامل ٢ / ٧٩٣ ـ ٧٩٤ .

أنه قد رأي، فاستفهم مستثبتاً ".[1]

وما ذكره فى المقتضب أولى وأوفق، ويتفق مع ما عليه سيبويه والجمهور ؛ وذلك لورود حذف همزة الاستفهام فى الشعر، وإن لم يدل على حذفها دليل .

أما ما ردّه فى الكامل ففيه تحكّم بلا دليل قاطع ، ومنع لما وَردَ فى جوازه كثير من الشواهد .

فالأولى بالاتباع والأرجح: ما عليه الأخفش واختاره ابن مالك ؛ وذلك لورود حذف همزة الاستفهام فى النظم والنثر فى عديد من الشواهد ، من دون أن يدل على حذفها دليل .

(١) المقتضب للمبرد ٣ / ٢٩٥ .

مسألة: العطف على ضمير الرفع المتصل دون فصل [1]

قال فى الكامل ٢ / ٩٣١ ـ ٩٣٢: " وليس بالوجه ان يعطف المظهر المرفوع على الضمير حتى يؤكد ... فأما قوله: { لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا } [2]، فإنه لما طال الكلام وزيدت فيه " لا " احتمل الحذف، وهذا على قبحه جائز فى الكلام، أعني: ذهبتُ وزيدٌ، واذهبْ وعمروٌ، قال جرير: [3]

ورجَا الأُخيطَلُ مِنْ سَقَاهةِ رَأيهِ ∴ ما لم يكُنْ وأبٌ لهُ لِينَالا "

الضمير نوعان: متصل، ومنفصل .

وكلاهما إما مرفوع وإما منصوب وإما مجرور، فالمنفصل بأنواعه والمتصل المنصوب يعطف عليهما دون قيد أو شرط، وذلك نحو: أنتَ وزيدٌ مُجتهدَانِ، وإياكَ وزيداً الإهمالَ، وأكرمتُكَ وعليًا.

وفى كيفية العطف على ضمير الرفع المتصل خلاف، فيه رأيان:

أحدهما: أنه يعطف عليه مع الفصل ومن دونه، فيقال: قمتُ وزيدٌ، وقمتُ أنا وزيدٌ، وإليه ذهب الكوفيون [4]، وقد احتجوا لهذا بالسماع:

فمما يشهد للعطف دون فصل :قوله تعالى :{ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٧٩، والمقتضب ٣ / ٢١٠، ٤ / ١١١- ١١٢، والإنصاف ٢ / ٤٧٤، وشرح المفصل ٣ / ٧٦، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٤٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٣ / ٢٣٧، والتصريح ٢ / ١٥١، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٨، وحاشية الصبان ٣ / ١١٤ .

(٢) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام .

(٣) من الكامل، لجرير، فى ديوانه صـ ٥٦٢، من شواهد الإنصاف ٢ / ٤٧٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٣، وأوضح المسالك ٣ / ٣٩٠، وحاشية الصبان ٣ / ١١٤ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢ /٤٧٤، ومسائل خلافية للعكبري ص١٤٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٩ .

بِالأُفُقِ الأَعْلَى }[1] بعطف " هو " على المضير المتصل المستكن بالفعل ، والتقدير: فاستَوى جبريلٌ ومحمّدٌ – عليهما السلام - بالأفق الأعلى .

ومنه أيضاً قول الشاعر:

قُلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تَهَادى ∴ كنِعَاجِ المَلا تَعسّفنَ رَمَلا [2]

ومنه أيضاً قولهم: مررت برجل سواء والعدم، وكذا قول جرير المتقدم ذكره .

ومما يشهد للعطف مع الفصل قوله تعالى: { يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ } [3]، وقوله تعالى: { مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا} [4].

والآخر: أنه لا يعطف على ضمير الرفع المتصل إلا مع الفصل بضمير منفصل أو ما يقوم مقامه، وإليه ذهب جمهور البصريين. [5]

ووجه المنع عندهم: من جهة أن ضمير الرفع المتصل ليس فى نية الانفصال عن الفعل، فالعطف عليه يؤدي إلى عطف الاسم على الفعل وهو مالا يجوز، بخلاف العطف على ضمير النصب المتصل، لكونه فى نية الانفصال عن الفعل فلا يؤدي إلى هذا. [6]

أما ما ورد من شواهد ، ومنها الآية الكريمة) فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى) فالواو فيها للحال لا العطف

---

[1] الآيتان (٦، ٧) من سورة النجم .

[2] من الخفيف، لعمرو بن أبى ربيعة، فى ديوانه ص ٣٤٠، من شواهد الكتاب ٣ / ٣٧٦ والخصائص ٢ / ٣٨٦، وشرح المفصل ٣ / ٧٦، وحاشية الصبان ٣ / ١١٤ .

[3] من الآية (٣٥) من سورة البقرة .

[4] ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٣، وحاشية الصبان ٣ / ١١٤ .

[5] ينظر: الكتاب ٢ / ٣٧٩، والإنصاف ٢ / ٤٧٧، ومسائل خلافية ص١٤٠ .

[6] ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٧٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٣ .

أما شواهد الشعر فمحمولة إما على الشذوذ، وأما على الضرورة، وفيها يجوز مالا يجوز فى الاختيار. (١)

* والأقوى من هذا: ما عليه الكوفيون من جواز العطف على ضمير الرفع المتصل مع الفصل ومن دونه، لورود ما يؤيد الوجهين، فمنع احدهما يعد تحكماً بلا دليل قاطع .

وقد بالغ المبرد فى منع العطف على ضمير الرفع المتصل مالم يفصل بين المعطوفين بضمير منفصل لدرجة أنه وصف ما جاء من نحو هذا بغير الوجه وبالقبيح؛ حيث قال: " وليس بالوجه أن يعطف المظهر المرفوع على المضمر حتى يؤكد ... وهذا على قبحه جائز فى الكلام، أعني: ذهبتُ وزيدٌ، واذهبْ وعمروٌ ". (٢)

وفى وَصفهِ لما جاء من عطف المظهر على المضمر المرفوع المتصل من دون فصل بالقبيح نظر ؛ ففي هذا مغالاة فى المنع واضحة ما دفعه إليها إلا تعصب واضح لقواعد وأقيسة البصريين ، إذ يردون ما خالف قواعدهم ويصفونه بغير الجائز، تارة وبالشاذ تارة أخرى، والمبرد بلغ الغاية فى الردِ والمنع فوَصفَ ما جاء من نحوِ هذا بالقَبيح.

وفى هذا ردٌ واضح لما وَردَ من شواهد صحيحة وقوية ما ينبغي ردها بأي حال، أو حملها على الضرورة، ولو أنه وصف ما وَردَ منه مع الفصل بالكثير، وما وَردَ بغير فصل بالقليل لكانَ قد أصابَ .

وحسنًا فعل ابن مالك ؛ حيث قال: " وَيقلُّ العطفُ على ضمير الرفع المتصل مالم يله فصلٌ ". (٣)

ولم يختلف ما صرح به المبرد فى المقتضب عما جاء فى الكامل

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٧٧، وشرح المفصل ٣ / ٧٦ .
(٢) الكامل للمبرد ٢ / ٩٣١ ـ ٩٣٢ .
(٣) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢ / ٦٤٥ .

مسألة: حذف التنوين للتقاء الساكنين[1]

قال في الكامل ١/٣٢٧: " وقوله: أو مِنْ بَنِى خَلَفِ الخُضرِ " [2]

فإنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وليس بالوجه ، وإنما يُحذَفُ من الحرف لالتقاء الساكنين حروف المد واللين ..... فأما التنوين فجاز هذا فيه ، لأنه نون في اللفظ ، والنون تدغم في الياء والواو ، وتزاد كما تزاد حروف المد واللين ويبدل بعضها من بعض " .

إذا التقى ساكنان فالأول منهما إما أن يكون حرف مدّ، أو غيره :

فإن كان مداً حُذِفَ لالتقاء الساكنين ، نحو اضرِبُنّ يا زَيدونَ ، واضرِبِنّ يا هِندَاتُ ،

وإن لم يكن الساكن الاول حرفَ مدٍّ وَجبَ تحريكُه منعاً لالتقاء الساكنين ، وذلك نحو قوله تعالى :" فَلَا تَخْشَوا النَّاسَ وَاخشَوْنِ "[3]

وفي حذف التنوين اختياراً – تخلصاً من الساكنين – خلاف ، فيه رأيان:

(١) ينظر الكتاب ٤/١٥٢، والمقتضب ٣/ ٢٢ ، ١٦٧، وضرورة الشعر للسيرافي ص١٠٠ -١٠٤ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٨٦ وشرح المفصل ٩/١٢١، والمساعد لابن عقيل ٢ / ٣٣٦ ، وهمع الهوامع ٣/٣٧٢ ، والضرائر للسيد محمود شكري ص ٧٦ ، وظاهرة التنوين في العربية ، د / عبد الرحمن إسماعيل ، ص ٤٧ .

(٢) عجز بيت من البسيط ، وصدره: أوفى الذِّرارَةِ مِنْ تَيمٍ رَضيتُ بِهِم ..... لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٩١ ، من شواهد الكامل ١/٣٢٧ ، وضرورة الشعر للسيرافي ص١٠٣.

(٣) من الآية (٤٤) من سورة يس .

فاطلاق القول دون وصفه بالضرورة يدل على جوازه فى الاختيار، وهو لغة قوم كما تُصرِّح بهذا عبارة سيبويه.

وبناءً على ما تقدم: فَوصفُ المبرد لتجرُّد خبر " عسَى " من" انْ" بغير الجيد، فيه نظر، إذ ما وصفه بغير الجيد هو لغة لبعض العرب، وقد ذكرها سيبويه من دون قصرها على الضرورة او وصفها بغير الجيد، ونهجه في هذا أحق وأولى .

وقد اختلفت عبارة المبرد فى تجرد خبر " عسَى " من " انْ " فى كتابه المقتضب مقارنة بما جاء في الكامل ؛ حيث قال: " لأنّ " عسَى " إنما خبرها الفعل مع " انْ " او الفعل مجرداً ". (١)

فظاهر عبارته هذه يجيز وقوع خبر " عسَى " مقترناً بـ " انْ " ومجرداً منها،

فى حين وصف تجرد الخبر من " انْ " فى الكامل بالوجه غير الجيد، وما ورد فى المقتضب أحسن وأوجه .

كما أن القياس لا يمنع من هذا، فكلٌ من " عسَى " و " كادَ " قد يُحمَل أحدُهما على الآخر فى إرادة قُربِ وقوع الخبر، أو بُعدِه فيُستعمَلُ أحدهما استعمالَ الآخر ، فردُّ هذا ونحوه يُعدُّ تحكماً بلا دليل قاطع ، كما يعدُّ رداً لما ثَبتَ من صحيح الشواهد ،

وما عليه متأخرو النحويين وابن مالك في هذا أولى وأحق بالاتباع.

(١) المقتضب ٣ / ٧٠ .

فإذا شُبِّهتْ " عسَى " بـ " كَادَ " فكانَ خبرُها اقتربَ من الحال، وبَعُدَ من الاستقبال، وعكسه صحيح أيضاً. (١)

كما يشهد لجواز تجرُّد خبر " عَسَى " من " انْ " قول الشاعر:

عسَى الكَربُ الَّذِى أمسَيت فيهِ ∴ يَكونُ وَرَاءَهُ فَرجٌ قَريبُ (٢)

وقول آخـر:

عسَى اللهُ يُغنِى عن بلادِ ابنِ قَادرٍ ∴ بِمُنهَمِرٍ جَونِ الرِّبابِ سَكُوبِ (٣)

وقول آخـر:

وماذا عسَى الحَجَّاجُ يَبلغُ جُهدُهُ ∴ إذا نَحنُ جَاوَزنَا خَفيرَ زِيَادِ (٤)

وقول آخـر:

فأمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا ولَكنْ ∴ عَسَى يَغترُّ بِى حَمِقٌ لَئِيمُ (٥)

كما يؤيده قول سيبويه المتقدم: " واعلم أن مـن العـرب مـن يقـول: عسَى يَفعلُ، تشبيهاً بـ كادَ يَفعلُ "(٦).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٢ .

(٢) من الوافر، لهدبة بن الخشرم، من شـواهد الكتـاب ٣ / ١٥٩، وأمـالي القـالي ١ / ٧١، وأسرار العربية ص١٠٩، والجنى الداني ص٤٦٢، والدرر اللوامع ٢ / ١٤٥ .

(٣) من البسيط، نسب لهدبة بن الخشرم فى الكتاب ٤ / ١٣٩، وشرح أبيات سـيبويه لابـن السيرافي ٢ / ١٤١، منسوباً لسماعة بن الأشول، وبلا نسبة فى المقتضب٣ / ٤٨ .

(٤) من الطويل، للفرزدق فى ديوانـه ١ / ١٦٠، مـن شـواهد التصـريح ١ / ٢٠٥، وأوضـح المسالك ١ / ٣٠٨، والدرر اللوامع ٢ / ١٥٤ .

(٥) من الوافر، للمرار بن سعيد الأسدي، من شواهد الكتاب ٣ / ١٥٩، وشرح أبيات الكتاب ٢ / ٦٣، والمحتسب ١ / ١١٩، وخزانة الأدب ٩ / ٣٢٨ .

(٦) الكتاب لسيبويه ٣ / ١٥٨ .

الَا فَتى مِن بني ذُبيانَ يَحملُني ∴ وليسَ حَاملَني إلّا ابنُ حمّالِ

فذكر انّ ما وَردَ فيه لا يجوز فى الضرورة ولا غيرها، وقد وجه هذا بقوله: " وهذا لا يجوز فى الكلام ؛ لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر، لأن المضمر لا يقوم بنفسه، فإنما يقع معاقباً للتنوين، تقول: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وهذا ضَاربُك غداً ". (١)

وفي المقتضب: صرح بحذف التنوين من اسم الفاعل - استخفافا - متى أضيف إلى الضمير ، فقال: " وهذا رجلٌ ملازِمُه إخوتُه ، فطرحت التنوين استخفافا " (٢)

ولم يتعرض للخلاف في إضافة اسم الفاعل المنون إلى الضمير ، كما لم يذكر أيا من الشواهد التى وردت بالكامل.

والحق أن ما رده المبرد بالكامل مما ورد من شواهد مجانب للصواب ؛ لكثرة ما ورد منه، فيضاف إلى ما تقدم منها قول الشاعر: (٣) .

ومَا ادرِي وظَنّي كُلّ ظَنّ ∴ أمُسلِمُني إلى قَومٍ شَرَاح

ومنه أيضا قول الشاعر:

فليسَ المُوافِيني لِيرفدَ خائباً ∴ فإنّ لَهُ أضعافَ ما كَانَ أمّلا(٤)

فقال: " أمسلمني " " والموافيني " ولم يقل: " أمسلمي " " والموافي "

(١) المرجع السابق ١ / ٤٦٨ .

(٢) المقتضب ٤ / ١٥٥ .

(٣) من الوافر، ليزيد بن محرم، من شواهد معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦، والأضداد لابن الأنباري ص٣٦، وجامع البيان ٣ / ٣٦، ومغني اللبيب ٢ / ٣٩٨ .

(٤) من الطويل، بلا نسبة في مغني اللبيب ٢ / ٣٤٥ ، والمقاصد النحوية ١ / ٣٨٧ ، وهمع الهوامع ١ / ٣١٧ ، والدرر اللوامع ١ / ٢١٣ .

ومنه أيضاً ما حُكي عن بعضهم من جواز: ضَاربناكَ وضَاربني [1]

وعليه: فردُّ كل ما تقدّم من شواهد غير سديد، والأولى حمل ما ورد منها على الشذوذ أوالضرورة، وقد ذكر السيوطي أن هذه النون اللاحقة لاسم الفاعل المضاف للضمير ليست في الأصل تنويناً ، بل هي نون الوقاية ، وقد لحقت اسم الفاعل تشبيها له بالفعل. [2]

كما أن عدّه الهاء اللاحقة لنحو: "الفاعلونه" و " محتضرونه " للسكت، وأنها قد أُجريت فى الوصل مجراها فى الوقف ضعيف أيضاً ؛ لأنه يؤدي إلى وقوع ضرورتين باللفظ،

وقد أشار إلى هذا ابن يعيش، فقال: " والأول أمثل ؛ لأن فيه ضرورة واحدة، وفى هذا ضرورتان ". [3]يقصد بهذا مذهب سيبويه، إذ وصف ما ورد من نحو هذا بالضرورة والشذوذ، أما مذهب المبرد ففيه ما يؤدي إلى وقوع ضرورتين باللفظ، وهما: إلحاق هاء السكت آخر المضاف، وإجراؤها فى الوصل مجراها فى الوقف .

والأولى والأرجح عد هذه النون للوقاية لا للتنوين ، وقد لحقت اسم الفاعل تشبيها له بالفعل.

---

[1] ينظر: شرح المفصل ٢ / ١٢٤، وشرح الكافية ١ / ٢٨٣ .

[2] ينظر: همع الهوامع ١ / ٢١٧ ، .

[3] شرح المفصل ٢ / ١٢٥ .

الاستقبال .

* وفي وقوع خبر "عسَى" مجردا من " انْ " خلاف ، فيه رايان:

احدهما: قصر نحو هذا على الضرورة، وإليه ذهب متقدمو البصريين، كأبي عمرو بن العلاء ، والأصمعي، واختاره الفارسي والأندلسيون. (١)

اما سيبويه فظاهر عبارته يجيز تجرُّد خبر" عسَى " من " انْ " في الاختيار ، دون وصفه بالضرورة، حيث قال: " واعلم ان من العرب من يقول: عسَى يَفعلَ ؛ تشبيهاً بـ كادَ يَفعلُ ". (٢) فأطلق القول بهذا، من دون ان يقيده بالضرورة او الشعر.

وقد اشار الأنباري إلى علة تجرُّد خبر " عسَى " من " انْ " بقوله: " إنما يحذفونها فى بعض اشعارهم ؛ لأجل الاضطرار ؛ تشبيهاً لها بـ " كَادَ ". (٣)

و الرأي الآخر: جواز تجرد خبر " عسَى " من " انْ " فى الاختيار، كما جاز فى الشعر، وإليه ذهب متاخرو النحويين، ووافقهم ابن يعيش.وابن مالك. (٤)

والعلة فى الجواز: هي الحمل والمشابهة، حيث حُملتْ " عسَى " فى تجرد خبرها من " انْ " على " كَادَ " و ".كَرِبَ " إذا أُريدَ قرب خبرها من الحال ؛ لأن بعض المستقبل قد يكون أقرب إلى الحال من بعض،

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ص ٧٨- ٨٠، وأسرار العربية ص ١٠٩ ، وضرائر الشعر ص٦١، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٢٧ ، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٤٠ . .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣ / ١٥٨ .

(٣) أسرار العربية ص١٠٩ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٢١، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٣٢٧، وشرح التسهيل ١ / ٣٩١، والتذييل والتكميل ٤ / ٣٣٦ .

لـــــ " جَوَاد ". [١]

كما نقل ابن منظور أن اللغويين حكوا: طِيَال ، جمعا لطَويل. . [٢]

ونحو هذا يسوِّغ القلب ويجعل ردّ ما تقدم من نحو هـذا القلـب مِـنَ التحكُّم بلا دليل قاطع، وفيه ردٌّ أيضا لِمَا ثَبتَ من صحيح الشواهد.

وقد أحسنَ ابنُ يعيش عندما وَصفَ ما جاء من نحو هذا القلب بالقليل ، فقال " وقالوا: طِوَالٌ ، فصحّحوا العينَ حين كانت متحركةً في طَويل ، وربما قلبوها ياء ..... وهو قليل "[٣].

فلم يُصرِّح - كما هو واضح - بردِّه ، أو بوصفه بوصف غير مناسب، ونهجه هذا جدير بالاتباع .

مسألة: تجرُّد خبر "عسَى" مِن "أنْ".[٤]

قال فى الكامل ١/ ٢٥٤: " و" عسَى " الأجود فيها أن تستعمل بـ " أنْ " كقولك: عسَى زيدٌ أنْ يَقومَ ... ويجوز طرحُ " أنْ " وليس بالوجه الجيّد ".

" عسَى " من أفعال المقاربة، الدالة على رجاء وقوع الخبر، وهي فعل ناسخ للمبتدأ والخبر، إلا أنّ خبرها يقع جملة فعلية فعلهـا مضـارع، مقترناً بـ " أنْ " وذلك لدلالة " عسَى " على رجاء وقوع الخبر، وهـو مستقبلي، فناسـبها وقـوع الخبـر معهـا مقترنـاً بـــ " أن " الدالـة علـى

---

[١] ينظر: شرح الألفية للأشموني ٤ / ١٠٤ .

[٢] ينظر:لسان العرب ، مادة: " ط . و . ل " ٥ / ٢٧٢٥ .

[٣] شرح المفصل ١٠ / ٨٨ .

[٤] ينظر: الكتاب ٣ / ١٢، ١٥٨، والمقتضب ٣ / ٦٩، وضرائر الشعر لابـن عصـفور ص٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢١، والتذييل والتكميل ٤ / ٣٣٧، وأوضح المسالك ١ / ٣١٢ والتصريح ١ / ٢٠٦، وهمع الهوامع ١ / ٤١٦، وحاشية الصبان ١ / ٤٠٧.

وفي وصف المبرد لقلب الواو ياء فى نحو: " طِيَال " بغير الجيِّد نظر ؛ لأنَّ هذا القلب له ما يسوِّغه من القياس، ومن السماع :

* أما القياس: فذكره المبرد نفسه حيث قال: " وإنما قلبت الواو ياء لوقوعها بين كسرة وألف، كقولهم: ثِيابٌ وحِياضٌ وسِياطٌ، والواحِدُ: ثَوبٌ، وحَوضٌ، وسَوطٌ، وهذا جيد ؛ لسكون الواو فى الواحد، فأما فى مثل: طِوالٌ، فإنما يجوز على التشبيه بهذا ". [1]

إذن فمسوِّغه من القياس شَبَهُ ما فيه الواو المتحركة بما فيه الواو الساكنة، لاشتراكهما فى الوقوع بين الكسرة والألف، وهو ما يقوِّى إعلال هذه الواو .

كما أنهما يشتركان أيضا فى صحة اللام، وهو ما يقوى إعلال العين.

* أما مسوغه من السماع: فما جاءمن شواهد عدة ، منها قول الشاعر المتقدم ، ومنها أيضا

قول الشاعر:

لَهم أوجهٌ بِيضٌ حِسانٌ وأدرعٌ ∴ طِيالٌ ومن سِيمَا الملوك نجار [2]

وكلا الشاهدين ورد فى الكامل. [3]

ويحتمله أيضاً قوله تعالى: { الصَّافِنَاتُ الجِيَادُ } [4] على انه جمع

---

[1] الكامل للمبرد ١ / ١٢٢ .

[2] من الطويل، بلا نسبة ، من شواهد الكامل ١ / ١٢٣ .

[3] ينظر: المرجع السابق ١ / ١٢٢، ١٢٣ .

[4] من الآية (٣١) من سورة ص .

وكذا صحة اللام ؛ إذ اللام إذا صحّت قَوِىَ إعلالُ العين. [١]

وقد وجّه ابن يعيش قلب الواو ياءً فى نحو ما تقدم بقوله: " وكان ذلك اخف عليهم ؛ وإذ كان العمل من وجه واحد، والمراد من قولنا: وجه واحد أن الخروج من الكسرة إلى الياء ثم إلى الألف التى تشبه الياء أخف عليهم من الخروج من الكسرة إلى الواو، ولذلك لم يأت فى ابنيتهم خروج من كسرة إلى ضمة لازماً ... فاجتماع هذه الأسباب علة لقلب هذه الواو ياء ". [٢]

كما فسّر سيبويه امتناع قلب الواو ياءً فى " طِوالٍ " ونحوه، فقال: " وأما صَيودٌ وطَويلٌ وأشباه ذلك ؛ فإنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياء: أنّ الحرف الأول متحرك، فلم يكن ليكون إدغام إلا بسكون الأول". [٣]

أما المبرد فذكر أن قلب واو الجمع، المتحركة فى المفرد - كما فى: طَوِيل وطِيَال - غير جيّد، وأن الذى سوّغ هذا القلب وقوع الواو بين كسرة قبلها وألف بعدها، ويوضحه قوله:

" وأنشدني غير واحد: ..... وأنّ أشداءَ الرِّجالِ طِيَالُهَا

وليس هذا بالجيُد، وإنما قلبت الواو ياء، لوقوعها بين كسرة وألف ".

وأما فى المقتضب فمنع هذا القلب، من دون أن يصفه بالجيد أو غيره، فقال: " فإن كانت فى الواحدة متحركة ظهرت فى الجمع، نحو قولك: طَويلٌ وطِوالٌ، وما كان مثله ". [٤]

---

[١] ينظر: الكتاب ٤ / ٤٦٧، وشرح المفصل ١٠ / ٨٨، وشرح الأشموني ٤ / ١٠٤ .

[٢] شرح المفصل ١٠ / ٨٧ .

[٣] الكتاب ٤ / ٣٦٧ .

[٤] المقتضب ١ / ٢٦٩ .

جيد ؛ لسكون الواو فى الواحد، فاما فى مثل: طِوالٌ، فإنما يجوز على التشبيه بهذا، وليس بجيد ؛ لتحرك الواو فى الواحد " .

تقلب الواو ياءً فى عشرة مواضع، منها: [1]

إذا وقعت عيناً لجمع، صحيح اللام، وقبلها كسرة وبعدها الف، وهي فى المفرد معلة أو شبيهة بالمعلة، وذلك نحو: دَارٌ: ودِيارٌ، وقِيمةٌ: وقِيمٌ ، وسَوطٌ: وسِياطٌ، ورَوضٌ: ورياضٌ.

ولمّا كانت الواو فى المفرد معلةً بقلبها الفاً - كما فى نحو: دارٌ وحِيلٌ، وقِيمٌ، إذ الأصل: دَورٌ، وحِولٌ، وقِومٌ - ضَعُفتْ فقلبت ياءً ؛ لانكسار ما قبلها، كما أن الشبيهة بالمعلة - كما فى نحو: رَوضٌ، وحَوضٌ، وسَوطٌ - ضعيفة ايضاً لسكونها ؛ وتسلط الكسرة عليها، وقوّى تسلطها وجود الألف ، وهي قريبة من الياء،

---

[1] هاك المواضع العشرة موجزة:

١- إذا تطرفت الواو بعد كسر تطرفا حقيقيا أو حكميا ، نحو: رَضِيَ ، ورَاضِيَة .

٢- إذا وقعت الواوعيناً لاسم لمصدر، أُعلّت في فعله ، وقبلها كسرة وبعدها الف ، نحو: صِيامٌ وقِيامٌ .

٣- إذا وقعت الواوعيناً لجمع صحيح اللام ، مُعلّة في المفرد أو شبيهة بالمعلة ، نحو: رِياحٌ وثِيابٌ .

٤- إذا وقعت الواو متطرفة ، را بعة فصاعدا ، نحو: أَعطَيتُ ومُرضِيانِ .

٥- إذا وقعت الواو لاماً لـ " فعلى " صفة ، نحو: دُنيَا وعُليَا .

٦- إذا وقعت الواو لاماً لاسم المفعول الذي ماضيه " فعل " نحو: مَقويٌ ومَرضيٌ.

٧- إذا وقعت الواو لاماً لـ " فعول" جمعا ، نحو: عِصيٌ ودُليٌ .

٨- إذا وقعت الواوعيناً لجمع على " فُعّل " بتشديد العين ، صحيح اللام ، نحو: صُوّم ونُوّم .

٩- إذا وقعت الواو ساكنة ، مفردة ، بعد كسر، نحو: مِيزانٌ ومِيقاتٌ .

١٠- إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واتصلا ، والسابق متأصل ذاتاً وسكوناً ، فتقلب الواو ياء ثم يدغما ، نحو: سيِّدٌ وحَيٌّ وطَيٌّ .

ينظر: شرح المفصل ١٠ / ٨٨، وشرح الشافية ١ / ٨٤ ، وهمع الهوامع ٣ / ٤٣٣- ٤٣٤ .

المَبحثُ الثَّـــالثُ :

دراسةٌ تحليليّة للشواهدِ التّي ردّها المبرد لوجهٍ يخالفُ اختيارَه

ويشمل الشواهد الواردة في المسائل التالية :

١- قلب الواو غير المعلة ياءً

٢- تجرد خبر " عَسَى " من " أنْ " .

٣- حذف التنوين للتقاء الساكنين

٤- العطف على اسم" إنّ "بالرفع والنصب

٥- حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه

مسألة : قلب الواو غير المعلة ياء [١]

قال فى الكامل ١ / ١٢٢: (وانشدني غيرُ واحدٍ:

وأنّ أشدَاءَ الرِّجالِ طِيَالُهَـــا [٢]

وليس هذا بالجيد، وإنما قلبت الواو ياء لوقوعها بين كسرة وألف، كقولهم: ثيابٌ، وحِياضٌ، وسِياطٌ، والوَاحدُ: ثَوبٌ، وحَوضٌ وسَوطٌ، وهـذا

---

[١] ينظر: الكتاب ٤ / ٣٦٧، والمقتضب ١ / ٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٨٨، وشرح الشافية للرضى ١ / ٨٤، وارتشاف الضرب ١ / ٢٨٧ – ٢٩٤ ، وشرح الأشموني للألفية ٤ / ١٠٤، وهمع الهوامع ٣ / ٤٣٣ .

[٢] عجز بيت من الطويل، وصدره: تَبيَّنَ لِي أنّ القمَاءةَ ذِلةٌ .....نسب لأنيف بن زبان، فى الحماسة البصرية ١ / ٣٥، ولأثال بن عبدة بن الطيب فى خزانة الأدب ٩ / ٤٨٨، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١ / ٨٨، والتصريح ٢ / ٣٨٩، ولسان العرب مادة (ط . و . ل) ٥ / ٢٧٢٥ .

" رَعدَ " و " ارعدَ " وفى " بَرقَ " و " ابرقَ "، حيث قال: "وكذلك يقال: رَعدت السّماءُ وبَرقَتْ، وأُرعدنَا نحنُ وأُبرِقنَا: إذا دخلنَا فى الرّعدِ والبَرق ". (١)

كما وصف رأي الأصمعي المُنكر لاستعمال: " ارعدَ " و " ابرقَ " بالزعم، فقال :

" قوله: فارعِد، زعم الأصمعي انه خطأ ، وانّ الكميت اخطأ فى قوله:

أرعدْ وابرقْ يا يَزيـ .·. ـدُ فمَا وَعيدُكَ لى بضَائِر ..

وزعم ان هذا البيت الذى يروى للمهلهل مصنوع محدث ". (٢)

ورغم وصفه لراي الأصمعي بالزعم إلا انّه صرّح بضعف لغة " أَرعدَ " و " أَبرقَ " بزنة "افعل"، فقال: " وروَى غيرُ الأصمعي: " ارعدَ " و " ابرقَ" على ضَعف ". (٣)

وظاهر عبارة المبرد يقر بثبوت اللغتين، مع القول بضعف اللغة الثانية بزنة " افعَلَ " وما عليه الجمهور اولى، ولم يَرِدْ لنحو هذا ذِكرٌ فى كتاب المقتضب.

---

(١) الكامل ٣ / ١٢٣٨ .
(٢) المرجع السابق ٣ / ١٢٣٧ .
(٣) المرجع السابق ٣ / ١٢٣٨ .

وإذا حَلَلتُ ودُونَ بَيتِي غَاوةٌ ∴ فابرِقْ بأرضِكَ ما بَدا لكَ وارعِدِ [1]

كما حكى اللغتين أبو زيد الأنصاري عن بني كلاب، وكذا حكاهما أبو عمرو بن العلاء [2]، وأبو عبيدة، حيث نقل صاحب اللسان: " وكان أبو عبيدة يَقول: رعد وأرعَد، وبرق وأبرق بمعنى واحد ". [3]

وكذا نقل الزجاج عن أبي عبيدة: ورَعدت السَّماءُ وأرعدَتْ، أي: جاءتْ برعدٍ، ورَعدَ الرجلُ وأرعدَ: إذا أوعدَ وتهدَّدَ ". [4]

والراي الآخر: إنكار " أَرعدَ " و " أَبرقَ " - بالهمزة - والقول بثبوت "رَعدَ"

و " بَرقَ " فحسب، وإليه ذهب الأصمعي،

حيث ذكر أنَّ استعمال " أرعدَ " و" ابرقَ " خطأ فى اللغة، وأنَّ ما جاء من شواهد تؤيد هذا الاستعمال فبعضها إما مُولدٌ، وأما مَصنوعٌ، وكلاهما ليس حجة فى الاستدلال. [5]

* والأقوى: ما عليه الجمهور من القول بثبوت اللغتين فى المادتين (رَعدَ وأرعد)

و (بَرقَ وأبرق) وذلك لثبوت استعمالهما فى عديد من الشواهد الصحيحة، ولكثرتها يضعف رَدُّها أو وَصفُها بالمصطنعة أو المولّدة.

وقد وافق المبرد ما عليه جمهور اللغويين من القول بثبوت اللغتين فى

---

(1) من الكامل، للتملمس الضبي، فى ديوانه ص ٧٧، من شواهد إصلاح المنطق ١ / ١٩٣ .

(2) ينظر فعلت وأفعلت للزجاج ص٨٠، والأفعال لابن القطاع ٢ / ٤ .

(3) لسان العرب، مادة (ر . ع . د) ٣ / ١٦٧٠ .

(4) فعلت وأفعلت ص٨٠ ، ٨١ .

(5) ينظر: إصلاح المنطق ١ / ١٩٣، وأدب الكاتب ص٣٧٤، ولسان العرب " ر . ع . د " ٣ / ١٦٧٠ .

مع السحاب.

وارعدَ القومُ وابرَقُوا: اصابَهم رعدٌ وبرقٌ، ورَعدت السَّماءُ ترعدُ رَعداً ورُعوداً، وبَرقتْ برقاً وبُروقاً، إذا جاءت برعدٍ وبرق. (١)

وللمادتين: " رَعدَ " و " بَرقَ " - من دون الهمزة - مدلول ، كما انَّ لـ :" أَرعدَ " و" أَبرقَ " بالهمزة مدلولاً مغايراً .

ففي الأولى: دلالة على صوت او ضوء يكونُ مع السحاب.

وفي الثانية: دلالة على التهديد او الوعيد .

وقد وردت في المادتين لغتان:

إحداهما: بلا همزة بزنة " فَعَلَ " حيث اتّفق اللغويونَ في إثباتها .

والأخرى: بزنة " أَفعَلَ " وقد اختلف اللغويون في إثباتها إلى رأيين:

أحدهما: القول بثبوت اللغتين " رَعدَ " و " أَرعدَ " و " بَرقَ " و " أبرَقَ " في الاستعمال العربي، وإليه ذهب جمهور اللغويين (٢) ؛.

وذلك لورود ما يؤيد اللغتين، فمما يؤيد استعمال " أَرعدَ " و " أَبرقَ " قول الكميت المتقدم ذكره ، وكذا قول الشاعر:

إذا جاوزت من ذات عرق ثنية ∴ فقل لأبي قابوس ما شئت فارعد (٣)

وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة " ر . ع . د " ٣ / ١٦٦٩ .

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ١ / ١٩٣، وفعلت وافعلت للزجاج ص٨٠ ، ٨١ .

(٣) من الطويل، بلا نسبة من شواهد الكامل ٣ / ١٢٣٨، وأمالي القالي ١ / ٩٦ .

حيث قال: " فإن قلت: إياكَ وزيدٌ فهو قبيح، وهو على قبحه جائز كجوازه في: قُمْ وزيدٌ ". (١)

ولاشك أن في تصريحه هذا رداً لما ثبتت صحته من كلام العرب شعراً ونثراً، ولما كَثُر وتنوّع من الشواهد ، وهو من التعسف والتحكم بالراي .

مسألة: استعمال "أفعَلَ" من "فَعَلَ" (٢)

قال في الكامل ٣ / ١٢٣٧: " قوله: فَارعِدْ (٣)

زعم الأصمعي انه خطأ، وان الكميت اخطأ في قوله:

أَرعِدْ وابرِقْ يَا يَزيـــــــ ∴ ـــدُ فمَا وَعيدُكَ لي بضَائر (٤)

..... وانه لا يُقالُ إلّا: رَعدَ وبَرقَ: إذا اوعدَ وتَهدّدَ، وكذلك يُقالُ: رَعدتِ السّماءُ وبَرقتْ ... ورُوِيَ غيرُ الأصمعي: ارعدَ وابرِقَ على ضَعف ".

جاء في اللسان: الرّعدُ: صَوتُ السّحاب. والْبَرقُ: ضوءٌ ونورٌ يكونانِ

---

(١) المقتضب ٣ / ٢١٢ .

(٢) ينظر: أمالي القالي ١ / ٩٦، والعقد الفريد ٥ / ٢١٧، وإصلاح المنطق ١ / ١٩٣، وفعلت وأفعلت للزجاج ص٥١، ٨٠، وفعلت وأفعلت للسجستاني ص١٧٢، والأفعال لابن القطاع ٢/ ٤، وجمهرة اللغة ٤ / ٤٢٥، وتهذيب اللغة مادة (ب . ر . ق) ٦ / ١٢١، ولسان العربة مادة
(ر . ع . د) ٣ / ١٦٦٩ ـ ١٦٧٠ .

(٣) جزء من بيت من الطويل، لشاعر من بني تميم، وتمامه:
فَارعدَ من قبلِ اللقاءِ ابنُ مَعْمرٍ ∴ وابرقَ والبَرقُ اليَمانيُّ خَوّانُ
من شواهد الكامل ٣ / ١٢٣٧ .

(٤) من الكامل، للكميت، في ديوانه ص ١٣٢ ، من شواهد أدب الكاتب ص٣٧٤، وسمط اللآلي ص٣٠٠، وإصلاح المنطق ١/ ١٩٣ .

فهرس المراجع والمصادر

١. القرآن الكريم .

٢. إئتلاف النصرة لليمني (عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ت ، ٨٠٢ ه) تحقيق / طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٣. إتحاف فضلاء البشر للدمياطي (شهاب الدين أحمد بن محمد ، ت ١١١٧ه) تحقيق / أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، عام ٢٠٠١ م.

٤. أخبار النحويين البصريين للسيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ت ٣٦٨ه) تحقيق / طه محمد الزيني ، مطبعة الحلبي ، ١٩٥٥ م .

٥. أدب الكاتب لابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري ت ٢٧٦ه) تحقيق / محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢ م .

٦. أسرار العربية للأنباري (أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد ت ٥٧٧ ه) تحقيق / بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت ١٩٩٩ م .

٧. الأشباه والنظائر للسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ ه) تحقيق/عبد العال سالم مكرم ، دار الكتب العمية ، بيروت ،١٩٩٣ م .

٨. إصلاح المنطق لابن السكيت (يعقوب بن إسحاق ت ٢٤٤ ه) تحقيق/عبد السلام هارون ، دار المعارف عام١٩٧٠م.

٩. الأصول في النحو لابن السراج (محمد بن السري بن سهل ت ٣١٦ ه) تحقيق / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ م.

١٠. إعراب القراءات الشواذ للعكبري (عبد الله بن الحسين ت ٦١٦ ه)

جـ – ما رواه من قول امرئ القيس:

أَحارِ ترَى بَرقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلمعِ اليَدَينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

ورواية الديوان: أصَاحِ تَرَى... وبين الروايتن فرق، فالأولى اسم ، والأخرى صفة.

دـ- نسب المبرد بعض الشواهد خطأ إلى غير قائليها ، ومنها قول الشاعر:

أكُلَّ امرِيءٍ تَحسبِينَ امرَأ ونَارٍ تُوقَّدُ باللَّيلِ نَارا

حيث نسبه إلى عديّ بن زيدٍ ، والتّحقيق أنه لأبي داود الإيادي.

سادساً: ثبت من البحث: خطأ مَنْ نَسبَ إلى المبرد مَنعَ إسكان الياء المنصوبة مطلقاً ، والتحقيق أنّ مذهبه كمذهب سيبويه في قصر ما جاء من نحو هذا على الضرورة.

وما ذكر من مآخذ لا يُقلِلُ من مكانة وفضل هذا العالم الكبير، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، فهو لا شكّ عالمٌ لايُشقّ له غُبارٌ، وقُطبٌ من أقطابِ اللغة الكبار.

واللهَ تعالى أسألُ أن يَجعلَ هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم. وأنْ ينفعَ به إنّه سميعٌ مُجيبٌ، وَصلِّ اللّهُمّ وبَارِكْ على سيّدنا محمّدٍ وآلهِ وصَحبهِ والتّابعين.

٥- في حذف همزة الاستفهام بلا دليل عليها: وصفه في الكامل بالخطأ الفاحش ، في أجازه في المقتضب من دون وصف له بنحو هذا .

خامساً: افتقرت عبارة المبرد إلى الدقّة – أحياناً – وبخاصةٍ في المسائل التالية :

١- قصره ما جمع بزنة " فَاعِل " على " فوَاعِل " وصفاً لمذكر عاقل على حرفين

(لفظين) والتحقيق أن ما ورد منه يزيد على هذا ، إذ بلغ عشرة ألفاظ.

٢- قصر التقاء الساكنين للضرورة على وزن المتقارب فحسب ، والتحقيق أنّه يقع فيه وفي غيره ، ومنه وقوعه في ضرب المديد إذا أصابَه القَصر.

٣- كما افتقرت بعض روايات الشواهد عنده إلى الدقة ، ومن هذا:

أ - ما رواه المبرد من قول عروة بن الورد :

وإنْ بَعدُوا لا يأمَنُونَ اقترابَهُ تَشوُّفُ أهلِ الغَائبِ المُنتَظرِ

ورواية الديوان: وإذا بَعُدوا ..... وعلى هذه الرواية لاشاهد في البيت على رفع المضارع في جواب الشرط ، لأن الشرط بـ" إذا " يُرفَعُ معه الجواب ولا يُجزَم .

ب - ما رواه من قول الحطيئة:

أطوّفُ ما أطوّفُ ثمّ آوِي إلى بَـــيتٍ قَعيدتُـــهُ لَكَاعِ

حيث رواه في الكامل: أُطوّفُ ما اطوّفُ ، وفي المقتضب: اجُـوّلُ مـا أُجوّلُ.

الواردة بهذه المسائل .

* والحق: أن ما ردّه المبرد لأيٍّ مِنَ الوجوهِ المتقدمة فمردُّه مُتابعَةُ المبردِ الواَضِحةُ لقواعد وأقيسة البصريين ، فما وافقَها قَبِلَه ، وما خَالفَها حكَمَ بِشذوذهِ ، وقد فَطِنَ ابنُ جنّي إلى هذا عندما رأى اعتراض المبرد على بعض الروايات ، ومنها قول امرئ القيس:

فاليَومَ أشرَبْ غَيرَ مُستَحقبٍ إثمًا مِنَ اللّـهِ ولا وَاغِـلِ

فقد رَواهُ المبرد: فاليومَ أُسقَى ..... مما دعَا ابنَ جنّي إلى الردِّ عليه بقوله: " واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية ، وتحكّمٌ على السماع بالشهوة ". (١)

رابعاً: تردد المبرد في بعض الآراء بين كتابه الكامل والمقتضب، وذلك في التالي:

١- في مسألة: التقاء الساكنين: قصر جواز التقائهما على الضرورة ، وفي المقتضب أجازه متى كان أول الساكنين مدا والثاني حرف إدغام.

٢ - في قلب الواو غير المعلة ياء: أجازه في الكامل مع وصفه بغير الجيد ، في حين أجازه في المقتضب من دون أنْ يَصِفه بشيء من نحو هذا.

٣- في رفع المضارع في جواب الشرط: قصره في الكامل على الضرورة ، وحمله في المقتضب على أحد وجهين: إمّا على الضرورة ، وإمّا على تقدير حذف الفاء من الجواب.

٤- في تجرد خبر " عسَى " من " أنْ ": أجازه في الكامل مع وصفه بغير الجيد ، في حين أجازه في المقتضب من غير وصف له بنحو هذا.

---

(١) الخصائص لابن جني ١ / ٧٥ .

والموصوف ، وتقديم المستثنى على المستثنى منه ، العطف على معمولي عاملين ، إضافة اسم الفاعل المنون للضمير، حذف همزة الاستفهام بلا دليل ، "العطف على ضمير الرفع المتصل من دون فصل ، استعمال " افعَلَ " مِنْ " فَعَلَ) وقد جانبه الصواب في رميها بالعيب أو الخطأ أو غير الجائزة.

والتحقيق أن أكثرها صحيحُ الاستعمال ولا عيبَ فيها إلّا شاهداً وَرَدَ في مسألة: الفصل بين المبتدأ والخبر والصفة والموصوف ، وتقديم المستثنى على المستثنى منه"

أما باقي الشواهد الواردة في ما بقي من مسائل: فالحقُّ أنّه لا عيبَ فيها ولا خطأ ، بل إنّ أكثرها جائز في الاختيار ، لورود ما يؤيدها في الاستعمال ، وهو ما وَضحَ من دراسة هذه الشواهد الواردة بهذه المسائل.

ثالثاً: بالنسبة لِمَا ردّه المبرد لأنّ به وجهاً يخالفُ اختيارَه فقد اتضح فيه التالي:

- بلغ ما ردّه لأنّ به وجهاً يخالف÷ُ اختيارَه: خمسةَ شواهد ، تضمنتها المسائل التالية:

(قلب الواو غير المعلة ياءً ، تجرُّد خبر " عسَى " مِنْ " أنْ " العطف على اسم " إنّ " بالرفع قبل الخبر وبعده ، حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه)

وقد جانبه الصواب في ردِّه الوجه الوارد في أكثر هذه الشواهد ، إلّا شاهداً واحداً وَرَد في مسألة: حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه.

أما باقي الشواهد الواردة في ما بقي من المسائل: فالحقُّ أنه لا ضَعفَ في الوجه المذكور بها ، بل إنّ أكثر ما وَردَ بها من وجوه جائزٌ وقويٌّ ، لورودِ ما يؤيده في الاستعمال ، وهو ما وضح من دراسة هذه الشواهد

خاتـــمة

بعد تطوافٍ ودراسةٍ ماتعةٍ بهذا البحثِ ، والذي جاء عنوانه:

" الشّواهد النّحوية والصّرفية التّي ردّها المبردُ في كِتابهِ الكَاملِ "

" جمعاً ودراسةً تحليلية "

فقد خرج – بفضل الله وتوفيقه - بالنتائج التالية :

اولاً: بالنسبة لما ردّه المبرد فَوصفَه بالضرورة، فقد اتضح فيه التالي:

بلغَ ما ردّه فوصفه بالضرورة: سبعةَ شواهد ، تضمنتها المسائل التالية:

(التقاء الساكنين ، رفع المضارع في جواب الشرط ، إسكان الياء المنصوبة للضرورة ،اقتران خبر " كَادَ " و " كَربَ " بـ " أنْ " العطف على المضمر المجرور من دون إعادة الجار ، استعمال " فُعَل " في غير النداء ، جمع " فَاعِلٍ " على " فَوَاعِل) وقد جانبه الصواب في وصفها بالضرورة . إلا شاهداً وَردَ في مسألة: استعمال " فُعَل " في غير النداء ،

فالحق أنه لا ضرورة في هذه الشواهد ، بل أكثرها جائز في الاختيار ، لورود ما يؤيد هذا في الاستعمال ، وهو ما وضح من دراسة هذه الشواهد الواردة بهذه المسائل .

ثانياً: بالنسبة لما رده المبرد فوصفه بالخطأ أو المعيب، فقد اتضح فيه التالي:

بلغ ما ردّه فوصفه بالخطأ أو العيب: سبعةَ شواهد ، تضمنتها المسائل التالية:

(قصر الممدود ومد المقصور ، الفصل بين المبتدأ والخبر والصفة

مِن نَّبَإِ المُرْسَلِينَ } [1] اي: نبأ من نبأ المرسلين. [2]

وقد وَصفَ المبرد حذف المنعوت غير المخصوص - أي: غير المدلول عليه بدليل - بأنه من الحذف القبيح، فقال :"ويقبح وضع النعت فى موضع المنعوت غير المخصوص " [3] إلا أن عبارته فى هذا جاءت مقتضبة ؛ إذ لم يبين المواضع التى يتخصص فيها المنعوت، ومعها يجوز حذفه.

ونحو هذا ورد فى المقتضب أيضاً، إلّا أنّه زاد ذكر وجه الحذف فقال: " لأنّ الوصف يقع فى موضع الموصوف، إذْ كانَ دالاً عليه، وعلى هذا قول الله عز وجل [4]: " وَإِن مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ".[5]

وزاد فى المقتضب أيضا: ذكرَ عددٍ من الشواهد المتنوعة بلغت خمسة، وقد حذف المنعوت فيها لدلالة النعت عليه. [6]

وقد أصاب المبرد فى وصفه لإحلال النعت محل المنعوت بعد حذفه بلا دليل بالقبيح، فَكلٌ محذوف لابُدّ من دليل يدلُّ عليه، به يصير كالمذكور، وفى وقوع الحذف بلا دليل قبح واضح، لعدم وجود ما يدلُّ على هذا المحذوف.

---

(1) من الآية (٨٤) من سورة الأنعام .

(2) ينظر: التصريح ٢ / ١١٨، وحاشية الصبان ٣ / ٧٠ .

(3) الكامل ٣ / ١٣٨٢ .

(4) من الآية (١٥٩) من سورة النساء

(5) ينظر: المقتضب ٢ / ١٣٥ .

(6) ينظر: المرجع السابق ٢ / ١٣٥ ـ ١٣٧ .

فمن الحذف لمباشرة العامل قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) [1]، والتقدير: دروعاً سابغات.

ومن الحذف لكون المنعوت بعض اسم مجرور بـ " مِنْ " قول الشاعر:

كأنّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أُقيشٍ ∴ يُقَعْقَعُ بَينَ رِجلَيهِ بِشَنٍّ [2]

والتقدير: كأنّك جملٌ من جِمالِ بني أُقيشٍ.

ومن الحذف لكون المنعوت بعض اسم مقدم مجرور بـ " فى " ما جاء في قولهم:

ما فى النّاسِ إلّا شَكرَ وكَفرَ، والتقدير: إلّا رجلٌ شَكرَ أو رَجلٌ كَفَرَ. [3]

فإن لم يتوفر الشرطان امتنع الحذف إلا فى الضرورة، ومنه قول الشاعر:

لَكُمْ مَسجِدَا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى ∴ لَكُم قَبصُهُ مِنْ بَينِ أثرَى واقتَرَا [4]

والتقدير: مِنْ بينِ رجلٍ أثرَى واقترَا.

ويجوز بقلة الحذف فى الاختيار، ومنه قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ

---

(1) من الآية (١١) من سورة سبا .

(2) من الوافر، للنابغة الذبياني، فى ديوانه ص ١٢٦، من شواهد الكتاب ٢ / ٣٤٥، والمقتضب ٢ / ١٣٦، وشرح المفصل ٢ / ٦٠، وحاشية الصبان ٢ / ٧٠ .

(3) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٤٥، والتصريح ٢ / ١١٨ .

(4) من الطويل، للكميت فى ديوانه ص ١٣٢، من شواهد إصلاح المنطق ص ٣٩٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف٢ /٧٢١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢-/ ٥٤٨، والمقاصد النحوية ٤ /٨٤ ، وحاشية الصبان ٣ / ٧٠ .

مسألة: حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه [1]

قال فى الكامل ٣ / ١٣٨٢: " فجاءت امهم حتى وقفت عليهم فقالت:

يا عَينُ جُودِى بِدمعٍ سَرِبْ ∴ علَى فِتيَةٍ مِنْ خِيَارِ العَرَبْ

ومَا لَهم غَيرَ حَينِ النُّفُو ∴ سِ أيُّ أمِيرَى قُرَيشٍ غَلَبْ [2]

هذه الرواية: " سَرِبْ "، وقالوا معناه: جارٍ فى طريقه، من قولهم: انسَرَبَ فى حَاجته، وبيت ذى الرمة يُختَارُ فيه الرَّفعُ: ..... كأنَّهُ مِنْ كُلَى مُفَرِيَةٍ سَرَبْ [3] .

لأنّه اسم، والأول المكسور نعت، ويَقبحُ وضع النعت فى موضع المنعوت غير المخصوص ".

الأصل فى المنعوت والنعت ألا يُستغنَى عن أحدهما ؛ لأنهما كالشئ الواحد من حيث البيان والإيضاح، لكن يجوز حذف أحدهما ، وهو المنعوت بشرطين:

أحدهما: أن يُعلَم هذا المنعوت، فيَدلُّ عليه دليلٌ ،

والآخر: أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل، أو بعض اسم مقدم، مخفوض بـــــ"من" أو " فى ". [4]

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٤٥، والمقتضب ٢ / ١٣٥ ـ ١٣٧، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٩ – ٦٣، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٧ ، ومغني اللبيب ٢ / ٧١٩، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٨ ـ ٣٢١، والتصريح ٢ / ١١٨، وحاشية الصبان ٣ / ٧٠ .

(٢) من الكامل ، لأم كعب بن سور الأزدي ، من شواهد الكامل ٣ / ١٣٨٢ .

(٣) عجز بيت من الوافر ، وصدره: ما بَالُ عَينكَ مِنهَا المَاءُ يَنسَكبُ
لذي الرمة ، في ديوانه ص ٣، من شواهد الكامل ٢ / ١٠٠٩ ، ٣ / ١٣٨٢ .

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٤٩٨، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٨ ـ ٣١٩ .

نصبه، حيث أجازه الكوفيون ومنعه البصريون،

أما المبرد ففضل رفع هذا المعطوف على نصبه مخالفاً بهذا ما عليه الجمهور، حيث قال :

" أراد: فإنّي لَغريبٌ بها وقيّاراً، ولو رَفعَ لكانَ جيّداً، تقول: إنّ زيداً مُنطلقُ وعمراً وعمروٌ" [1].

وفي المقتضب: تحدث عن العطف على اسم " إنّ" بعد تمام الخبر لا قبله ، فأجاز في هذا المعطوف وجهين: الرفع والنصب ، مفضلاً الرفع ، لأنه من وجهين ، حيث قال: " وتقول: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ، وإن شئت: وعمروٌ ، فأمّا الرفع فمن وجهين ، والنصب من وجه واحد". [2]

فالمبرد بهذا خالفَ الجمهور سواء في العطف على اسم " إنّ " قبل تمام الخبر ، أم بعده ، إذ اختارَ رفع المعطوف على نصبه وذلك قبل تمام الخبر ، والبصريون منعوه ، وأوّلوا ما جاء منه ، كما اختار رفع المعطوف بعد تمام الخبر ، والجمهور أجازوا فيه الوجهين على السواء ، وما عليه الجمهور أولى ، وبخاصة في العطف بعد تمام الخبر ، وما عليه الكسائي في العطف قبل تمام الخبر أولى بالترجيح والاتباع .

---

[1] الكامل للمبرد ١ / ٤١٦ .

[2] المقتضب ٤ / ١١١- ١١٢.

ففى كُلّ ما تقدّم من شواهد عطف على اسم " إنّ " بالرفع قبل مجيء الخبر ، لمراعاة موضعه الإعرابي قبل دخول " إنّ ".

* الرأي الثاني: الجواز بشرط خفاء إعراب الاسم ؛ لئلا يتنافر اللفظان، وإليه ذهب أبو زياد الفراء [1]. وأدلة هذا الرأي هي نفسها أدلة الرأي السابق، كما يدل له أيضاً قولُهم: إنّكَ وزيدٌ ذاهبانِ. [2]

* الرأي الثالث: المنع، فلا يُعطفُ بالرفع على اسم " إنّ " المنصوبِ قبل مجيء الخبر، وإليه ذهب جمهور البصريين. [3]

وقد خرّجوا أدلة الكوفيين: فذكروا أنّ فيها تقديماً وتأخيراً، وأن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو المذكور بعده، وخبر " إنّ " هو المحذوف، وأنّ التقدير فى الآية الكريمة :

إنّ الّذينَ آمنُوا والّذينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ باللهِ واليَومِ الآخرفلا خَوفٌ عليهم ولا هُمْ يَحزنُونَ، والصّائبونَ والنّصارَى كَذلكَ، أو عَدّ: " مَنْ آمنَ باللهِ " خبراً لـــ " الصّائبونَ والنّصارَى " وخبر "إنّ " محذوفاً ، وهكذا التقدير فى الشواهد الأخرى. [4]

* والأقوى من هذه الآراء: ما عليه الكسائي من جواز العطف على اسم " إنّ " بالرفع قبل تمام الخبر ،وذلك لقوة أدلة هذا الرأي وكثرة الشواهد المؤيدة له .

* اما تضعيف المبرد لرواية النصب: " وقيّاراً " واختياره رواية الرفع: " وقيّارٌ " ففيه نظر؛ لأنّ نصب المعطوف على اسم " إنّ " بعد تمام الخبر لا إشكال فيه ؛ إذ الخلاف فى جواز رفع هذا المعطوف لا فى

---

(1) ينظر: معاني القرآن ١ / ٣١١، والإنصاف ١ / ١٨٦، والتصريح ١ / ٢٢٨ .
(2) ينظر: الإنصاف ١ / ١٨٦، ومغني اللبيب ٢ / ٥٤٧ .
(3) ينظر: الكتاب ٢ / ١٥٥، وشرح المفصل ٨ / ٦٩، وحاشية الصبان ١/٢٨٧.
(4) ينظر: الإنصاف ١ / ١٨٧ - ١٩١، والتصريح ١ / ٢٢٨، وحاشية الصبان ١ / ٢٨٦ .

أحدهما: أن يُستكمَل الخبر.

والآخر: أن يكون العامل " إنّ " أو " أنّ " أو " لكنّ "

وفى العطف على اسم " إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر خلاف فيه ثلاثة آراء:

أحدها: الجواز مطلقاً، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي. [٢]

واستدل لهذا الرأي بالتالي :

١ - قوله تعالى: { إِنَّ الذِينَ آمَنُوا والذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ } [٣].

٢- وقوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ } [٤] فى قراءة من قرأ بضم تاء " ملائكته ". [٥]

٣- وبقول الشاعر:

فمَنْ يكُ أمسَى بالمَدينةِ رَحلَهُ ∴ فَإنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغرِيبُ

٤- وقول الشاعر:

وإلّا فَاعلمُوا أنّا وأنتُمُ ∴ بُغاةٌ ما بَقِينَا فِى شِقَاقٍ [٦]

---

[١] ينظر: أوضح المسالك ١ / ٣٥٢، والتصريح ١ / ٢٢٨ .

[٢] ينظر: شرح المفصل ٨ / ٦٩، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٨ .

[٣] من الآية (٦٩) من سورة المائدة .

[٤] من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب .

[٥] القراءة برفع التاء فى " مَلائكَته " لأبي عمرو بن العلاء، وقرأ الجمهور بفتحها . ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٣١٦ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٢٣٩ ، وفتح القدير٤/٣٠٠.

[٦] من الوافر، لبشر بن أبى خازم، من شواهد الكتاب ٢ / ١٥٦، والإنصاف ١ / ١٩٠، والتصريح ١ / ٢٢٨، وخزانة الأدب ٤ / ٣١٥ .

مسألة: العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل الخبر [1]

قال في الكامل ١ / ٤١٦: " قولـه: فإنّي وقَياراً بهَا لَغريـبُ [2] أرادَ: فإنّى لَغريبُ بها وقياراً، ولو رَفعَ لكانَ جيّداً، تقول: إن زيداً منطقٌ وعمـراً وعمروٌ، فمَنْ قال: عمراً فإنما ردّه على زيدٍ، ومَنْ قال: عمروٌ فله وجهـان من الإعراب: أحدهما جيّد، والآخر: جائز،

فأما الجيد فأنْ تَحملَ عمراً على الموضع ..... والوجه الآخـر: أن يكون معطوفاً على المضمر في الخبر ".

يعطف على اسم " إنّ " بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده بلا قيـدٍ ، وذلك نحو: إنّ زيداً وعمراً قائمانِ، وإن زيداً قـائمٌ وعمـراً، ومنـه قـول الشاعر:

إنّ الرّبيعَ الجُـودَ والخَـريفَا .·. يَـدا أبِي العَـبّاسِ والصّـيُوفَا [3]

حيث عطف " الخَريفَا " على اسم " إنّ " وهو " الرّبيع " وذلـك قبلَ مجيء الخبر، الذى هو " يَدا أبِي العبّاسِ ".

كما عطف " الصّيوفا " بالنصب على اسم " إنّ " وهـو "الرّبيـع" بعد استكمال الخبر .

أما إنْ عُطفَ بالرفع فيُشترَط لهذا شرطان: [1]

---

[1] ينظر: الكتاب ٢ / ١٥٥، والإنصاف ١ / ١٨٥، وشـرح المفصـل ٨ / ٦٩، وشـرح الكافيـة للرضى ٢ / ٣٢٧، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٢، ومغني اللبيـب ٢ / ٥٤٦، والتصـريح ١ / ٢٢٨، وحاشية الصبان ١ / ٢٨٦ .

[2] عجز بيت من الطويل، وصدره: فَمنْ يَكُ أمسَى بالمَدينةِ رَحلَهُ
لضابئ بن الحارث البرجمي، مـن شـواهد الكتـاب ١ / ٧٥، وشـرح المفصـل ٨ / ٦٨، ومغني اللبيب ٢ / ٥٤٧، وحاشية الصبان ١ / ٢٨٦ .

[3] من الرجز ، لرؤبة في ديوانه ص ١٧٩، من شواهد الكتاب ٢ / ١٤٥، والمقتضب ٤ / ١١١، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٦١ .

كما وصف حذف التنوين عند التقاء الساكنين بغير الوجه فقال :" وقوله:

أو مِنْ بَنِى خَلَفِ الخُضرِ

فإنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وليس بالوجه "[٢] .

وقد ذكر الوجه في هذا في المقتضب فقال:" فالمختار والوجه في التنوين التحريك، لالتقاء الساكنين ،وأن الحذف إنما يكون في حروف المدّ واللين خاصة .[٣]

كما أوردَ في المقتضب والكامل عدداً من الشواهد ، وفيها حُذِفَ التنوين لالتقاء الساكنين ، ورُغمَ هذا وصف الحذف بغير الوجه تارة ، وقصره على الضرورة تارة أخرى .

وفي قوله: " وليس بالوجه " نظر ، فقد ذكر الجرمي أنّ حذف التنوين مطلقاً لغة ، وعليه: فالصحيح جواز حذف التنوين إذا إلتقى مع ساكن بعده ، قياساً على جواز الحذف مع أحرف المد واللين ، لالتقائهما في كثير من الأحكام ، والشواهد الدالة على صحة هذا متنوعة وكثيرة ،فلا وجه لوصفها بغير الوجه ، أو قصرها على الضرورة ، لكثرتها [٤]

ولورود هذا في الاختيار أيضا ، وذلك فيما تقدّم من قراءة أبي عمرو ، وعمارة بن عقيل .

(١) ينظر المقتضب ٣/ ٣١٥.
(٢) المرجع السابق ٣/ ٣١١.
(٣) ينظر الكامل ١/٣٢٧ - ٣٢٨، والمقتضب ٢/٣١١-٣١٣ .
(٤) ينظر بعضها في الإنصاف ٢ / ٦٦٤ – ٦٦٦ ، وشرح المفصل ٩ / ٣٧ ، ١٢١ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٧٦ ، ١١/ ٣٧٧ .

أحدهما: جواز الحذف في الضرورة والاختيار ، وذلك قياساً على جوازه مع أحرف المد واللين ، ولوروده في شواهد عديدة ومتنوعة:

منها قوله تعالى:" اللَهُ أَحَدُ اللَهُ الصَمَدُ "(١) وقوله تعالى:" وَلَا اللَيْلُ سَابِقُ النَهَارِ " (٢) وذلك في قراءة بضم الدال في " أحَد " والقاف في " سَابِق " بلا تنوين (٣)

ومنها ايضاً قول الشاعر :

عَمروُ الَذي هَشمَ الثَريدَ لِقَومهِ .·. وَرِجَالُ مكَةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ (٤)

بحذف التنوين في " عمرو " تخلصًا من التقاء الساكنين .

وإليه ذهب ابو عمرو بن العلاء (٥) ، ووافقه الجرمي ، إذ ذَكرَ أنَض حذف التنوين مطلقاً لغة. (٦)

الراي الآخر: جواز الحذف للضرورة بكثرة ، وفي غيرها بقلة ، وإليه ذهب الجمهور. (٧)

وقد اختاره المبرد ،حيث قال: " لأن حق التنوين أن يُحرَكَ لالتقاء الساكنين ، إلا أن يضطَر شاعرٌ على ما ذكرت لك ".(١)

•

(١) من الآية (١) والآية (٢) من سورة الإخلاص .
(٢) من الآية (٤٠) من سورة يس .
(٣) قرا بتنوين " احد " عامة قرا الأمصار ، وقرا بغير تنوين: ابو عمرو وابن ابي اسحاق ، وزيد بن علي ، كما قرا بتنوين" سابق" نافع وابن عامر ويعقوب ، وقرا بغير تنوين اكثر القراء . ينظر تفسير الطبري ٣٠ / ٤١٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣١٤/٢ ، ٧٥٨، والبحر المحيط ٥٣٠/٨.
(٤) من الكامل ، لعبد الله بن الزبعري ، من شواهد نوادر ابي زيد ص١٧٦، و الكامل ٣٢٨/١ ، والمقتضب ٢/ ٣١١ ، والمنصف ٢٣١/٢.
(٥) ينظر المقتضب ٣١٣/٢ ، وضرورة الشعر ص ١٠٤، والمساعد ٣ / ٣٣٦ ..
(٦) ينظر همع الهوامع ٣ / ٣٧٢ .
(٧) ينظر الكتاب ١٥٢/٤، وشرح المفصل ١٢١/٩ ، وهمع الهوامع ٣٧٢/٣.

١١٢. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن ت ٤٧١ ه) تحقيق د/ كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد .

١١٣. المقتضب للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩٩ه .

١١٤. الملخص لابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد الإشبيلي ت ٥٩٩ه) تحقيق د / علي سلطان الحكمي ، بلا طبعة.

١١٥. المنصف لابن جني (عثمان بن جني ت ٣٩٢ه) تحقيق /عبد الله وإبراهيم أمين ، مطبعة الحلبي.

١١٦. النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ه) دار الكتب المصرية، وزارة الثقافة .

١١٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧ ه) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر.

١١٨. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (سعيد بن أوس الأنصاري ت ٢١٥ ه) ،تحقيق / سعيد خوري ، دار الكتاب العربي ،١٩٦٧ م .

١١٩. همع الهوامع للسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ه) تحقيق د / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م .

١٢٠. وفيات الأعيان لابن خلكان (أحمد بن محمد بن خلكان ت ٦٨١ ه) تحقيق د/ إحسان عباس، دار التراث، القاهرة ،١٣٩٠ه .

١٠٢. مسائل خلافية في النحو للعكبري (عبد الله بن الحسين ت ٦١٦ ه) تحقيق د/ عبد الفتاح سليم، المطبعة الإسلامية .

١٠٣. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار المدني ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

١٠٤. معاني القرآن للأخفش (سعيد بن مسعدة ٢١٥ه) تحقيق / عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت .

١٠٥. معاني القرآن للزجاج (إبراهيم بن السري ت ٣١١ه) تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

١٠٦. معاني القرآن للفراء (يحيى بن زياد ت ٢٠٧ ه) تحقيق / محمد على النجار، دار السرور، مصر .

١٠٧. معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩ م .

١٠٨. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ١٩٥٨ م .

١٠٩. مغني اللبيب لابن هشام (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١ ه) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٨٧م.

١١٠. المفصل في علم الإعراب للزمخشري (محمود بن عمر ت ٥٣٨ ه) دار الجيل ، بيروت.

١١١. المقاصد النحوية للعيني (محمود بن احمد العيني ت ٧٦٢ه) تحقيق / محمد باسل عيون، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٩٢. الكامل في اللغة والأدب للمبرد (أبو العباس محمد يزيد ت ٢٨٥ ه) تحقيق / محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ،١٩٨٦ م.

٩٣. الكتاب لسيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠ ه) تحقيق / عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت .

٩٤. لسان العرب لابن منظور(جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١ه) دار المعارف، مصر .

٩٥. ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف د/ فتحي بيومي، شركة المروة، الكويت .

٩٦. مجاز القرآن لأبي عبيدة (معمر بن المثنى ت ٢١٠ ه) تحقيق / فؤاد سزكين م،كتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٧٠ م.

٩٧. مجمع البيان للطبرسي (الفضل بن الحسين ٥٤٨ ه) منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦١ م.

٩٨. المحتسب لابن جني (عثمان بن جني ت ٣٩٢ه) تحقيق / على النجدي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر ١٣٨٦هـ .

٩٩. مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه (الحسين بن أحمد ت ٣٧٠ ه) عنى بنشره / براجستراسر، مكتبة المتنبي .

١٠٠. مرآة الجنان لليافعي (عبد الله بن أسعد ٧٦٨ ه) دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م.

١٠١. المسائل الحلبيات للفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت ٣٧٧ ه) ،تحقيق / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧ م.

٨٢. ضرورة الشعر للسيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت ٣٦٨هـ) تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ م.

٨٣. طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي(محمد بن الحسين ت ٣٧٩هـ) مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٤٥ م.

٨٤. ظاهرة التنوين في العربية / عبد الرحمن إسماعيل ، مطبعة الأمانة ، مصر، ١٩٨٥م .

٨٥. عدة السالك إلى أوضح المسالك، للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر .

٨٦. العقد الفريد لابن عبد ربه (أحمد بن محمد بن عبد ربه ت ٣٢٨ هـ) تحقيق / أحمد أمين وآخرين ، لجنة الأليف والترجمة ، القاهرة.

٨٧. عمدة الحافظ لابن مالك ، تحقيق/ عدنان الدوري ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٧ م .

٨٨. فتح القدير للشوكاني (محمد بن علي ١٢٥٠ هـ) راجعه / هشام البخاري ، المكتبة العصرية ، بيروت.

٨٩. الفهرست لابن النديم (محمد بن إسحاق بن النديم ت ٤٣٨ هـ) دار المعرفة، بيروت .

٩٠. الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي (علي بن عبد الله بن الحسين ت ٥٧٤٦هـ) تحقيق / الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

٩١. الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، ١٩٨٢ م .

٧٢. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وآخرين، دار هجر، ١٩٩٠م .

٧٣. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (أحمد بن محمد بن الحسن ت ٤٢١ه) تحقيق / أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٥٣ م.

٧٤. شرح عمدة الحافظ لابن مالك، تحقيق / عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد ،١٩٧٧ م .

٧٥. شرح شواهد المغني للسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكرت ٩١١ه) مطبوعات دار مكتبة الحياة ، بيروت.

٧٦. شرح الكافية للرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي ت ٦٨٦ه) مطبعة الحلبي .

٧٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، ١٩٨٢ م .

٧٨. شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت ٣٢٨ ه) تحقيق / عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ،١٩٨٠ م .

٧٩. شرح المفصل لابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣ه) مطبعة مكتبة المتنبي، القاهرة .

٨٠. صحيح الإمام البخاري (محمد بن إسماعيل البخاري ت ١٩٤ ه) تحقيق / مصطفى البنا ، دار ابن كثير ، بيروت. الثالثة ، ١٤٠٧ هـ.

٨١. ضرائر الشعر لابن عصفور(علي بن مؤمن ت ٦٦٩ ه) تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس عام ١٩٨٠م .

٦٢. السلسلة الضعيفة للألباني (محمد ناصر الدين الألباني دار المعارف ، الرياض.

٦٣. سمط اللآلي لأبي عبيد البكري (ت ٥٤٨٧) تحقيق / عبد العزيز الميمني ،لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٣٦م .

٦٤. سير أعلام النبلاء للذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان ت ٥٧٤٨) تحقيق / محب الدين عمر، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م .

٦٥. الشافية لابن الحاجب (عثمان بن عمر ت ٥٦٤٦) تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٢ م .

٦٦. شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت ٥١٠٨٩) المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت .

٦٧. شرح الألفية للأشموني (نور الدين علي بن محمد ت ٥٩٠٠) تحقيق / حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٨ م .

٦٨. شرح أبيات سيبويه للسيرافي (يوسف بن الحسن بن عبد الله ٣٨٥ ه) دار المأمون للتراث ، بيروت ، ١٩٧٩ م.

٦٩. شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكري (٢٧٥ ه) تحقيق / عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة العروبة. القاهرة .

٧٠. شرح الألفية لابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ت ٧٦٩ ه) تحقيق / محمد محيي الدين، دار الفكر، بيروت ،١٩٧٤ م .

٧١. شرح الألفية لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد مالك ت ٥٦٨٦) تحقيق د/ عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت .

الجيل ، بيروت.

٥٢. ديوان عمر بن أبي ربيعة (ت ٥٢٣ه) دار صادر، بيروت .

٥٣. ديوان الفرزدق (هشام بن غالب ت ١١٠ ه) دار صادر ، بيروت .

٥٤. ديوان الكميت بن زيد (ت ٥١٢٦ه) تحقيق / محمد نبيل طرفي ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠ م.

٥٥. ديوان المتنبي (أحمد بن الحسين ت ٣٥٤ ه) تحقيق وشرح / عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٨٠ م.

٥٦. ديوان امرئ القيس بن حجر(ت ٤٩٧ م) المركز الثقافي اللبناني ، بيروت .

٥٧. ديوان المتلمس (جرير بن عبد العزى الضبي ت ٥٦٩ م) تحقيق د / محمد التونجي ، دار صادر، بيروت.

٥٨. ديوان النمر بن تولب العكلي (ت ٦٣٥ م) تحقيق./ / محمد نبيل طرفي ، دار صادر ، بيروت .

٥٩. ارتشاف الضرب، لأبى حيان، تحقيق د/ مصطفى النماس، مطبعة المدني، ١٩٨٩م.

٦٠. رصف المباني للمالقي (أحمد بن عبد النور ت ٧٠٢ ه) تحقيق / احمد الخراط، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ م .

٦١. السبعة في القراءات لابن مجاهد (ابو بكر بن عبد النور ت ٥٣٢٤) تحقيق د/ شوقي ضيف ، دار المعارف ، ١٩٧٩ ه .

٤١. ديوان ابي النجم العجلي (١٣٠ ه) تحقيق وشرح / علاء الدين اغا ، النادي الأدبي ، الرياض.

٤٢. ديوان الأخطل (غياث بن غوث ١٩ ه) تحقيق: إيليا سليم الحاوي ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٤٣. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس ت ٥٧) تحقيق: د / يوسف شكري ، دار الجيل ، بيروت .

٤٤. ديوان أوس بن حجر(ت ٦٢٠ م) تحقيق د/ محمد يوسف نجم ، دار صادر، بيروت.

٤٥. ديوان جريربن عطية الخطفي (ت ٢٨ ه) تحقيق د/ يوسف عيد، دار الجيل، بيروت ، ٢٠٠٥ م .

٤٦. ديوان حسان بن ثابت (ت ٥٤ه) بتصحيح / عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت ١٩٦٦م .

٤٧. ديوان الحطيئة (جرول بن أوس ت ٤٥ه) تحقيق / نعمان أمين طه ، مطبعة الحلبي.

٤٨. ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة ت ١١٧ه) بتصحيح / كارل هنري ، المكتب الإسلامي للطباعة ، بيروت ، ١٩٦٤ م.

٤٩. ديوان رؤبة بن العجاج (ت ١٤٥ه) تحقيق / وليم بن الورد ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٠ م.

٥٠. ديوان زهير بن ابى سلمى المزني (ت ٦٠٩ م) دار صادر، بيروت .

٥١. ديوان عروة بن الورد (ت٥٩٤ م) تحقيق د / سعدي ضناوي ، دار

تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ،١٩٩٦م .

٣١. الجنى الداني للمراادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله ، ت ٧٤٩ ه) تحقيق د / فخر الدين قباوة ، دار الآفاق ، بيروت ،١٩٨٣م.

٣٢. حاشية الشيخ يس على التصريح، مطبعة عيسى الحلبي .

٣٣. حاشية الصبان على الأشموني، مطبعة عيسى الحلبي .

٣٤. حجة القراءات لأبي زرعة (عبد الرحمن محمد بن زنجلة) تحقيق / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢م .

٣٥. خزانة الأدب للبغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣ ه) تحقيق / محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ١٩٨١م .

٣٦. الخصائص لابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢ ه) تحقيق / محمد على النجار، دار الهدى، بيروت .

٣٧. .الدرر اللوامع للشنقيطي (أحمد بن الأمين ت ١٣٣١ه) تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، ط: عالم الكتب ٢٠٠١م .

٣٨. الدر المصون للسمين الحلبي (أحمد بن يوسف ت ٧٥٦ه) تحقيق د / أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق.

٣٩. الدعاء للطبراني (سليمان بن أحمد اللخمي ت ٣٦٠ ه) تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣ هـ.

٤٠. دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني ت٤٧١ه) تحقيق / محمود محمد شاكر ، مطبعة الخانجي ، القاهرة.

٢٠. بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق / محمد ابو الفضل ، دار الفكر، بيروت ، ٢٠٠٦ م.

٢١. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٨٥ م .

٢٢. التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، تحقيق / عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان ٢٠٠٠م .

٢٣. التذييل والتكميل لأبى حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م .

٢٤. تسهيل الفوائد لابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك ت ٦٧٢ ه) تحقيق / محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٢٥. التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، ت ٩٠٥ ه ، مطبعة عيسى الحلبي .

٣٠. التعريفات للجرجاني (علي بن محمد الجرجاني ت ٨١٦ ه) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

٣١. تفسير الطبري (محمد بن جرير ت ٣١٠ ه) تحقيق / محمود شاكر ، دار إحياء التراث ، بيروت ٢٠٠٥ م .

٢٨. الجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد ، ت ٦٧١ه) دار الكتاب العربي ،١٩٦٧ م.

٢٩. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٠ ه) تحقيق د / فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ م.

٣٠. الجمل في النحو للزجاجي (عبد الرحمن بن ابي إسحاق ت ٣٣٧ ه)

تحقيق / محمد السيد أحمد ، ط: عالم الكتب ، بيروت .

١١. إعراب القرآن للنحاس (احمد بن محمد بن إسماعيل ٦٨٦ ه) تحقيق د / زهير غازي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥.

١٢. الأعلام لـ (لخير الدين الزركلي) دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

١٣. الأمالي لأبي علي القالي (إسماعيل بن القاسم ٢٨٨ ه) الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٦م.

١٤. الأمالي الشجرية ، لابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد ت ٥٤٢ ه) تحقيق / محمد محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، مصر.

١٥. إنباه الرواة للقفطي (علي بن يوسف) حقيق / محمد ابو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد ت ٥٧٧ ه / محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت .

١٧. أوضح المسالك لابن هشام (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١ ه) تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٤ م .

١٨. البحر المحيط ، لأبي حيان (اثير الدين محمد بن يوسف ت ٧٤٥ ه) تحقيق / عادل محمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧ م .

١٩. بغية الإيضاح ، د / عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب ، مصر، عام ٢٠٠٥.

ولازمه، وذهب الأكثرون إلى ذكر دلالة هذه الأسماء على الجزاء دون الإشارة إلى اسم الكناية، ولا علاقة للاسم بلازمه، ولكن يمكن قياسه عليهما وإدخالها ضمن نماذج الكناية عن الجزاء وعلى هذا سيكون ترتيب البحث كالتالي :

الفصل الأول : آيات دلالة أسماء الله الحسنى على الجزاء

المبحث الأول: الكناية عن المجازاة

المبحث الثاني: دلالة اللفظ على لازمه

المبحث الثالث: دلالة اللفظ على الجزاء

الفصل الثاني : بناء الجملة في آيات الجزاء

تمهيد:

لما كانت الكناية (لفظ اريد به لازم معناه)[1] فالمراد بالكناية عن المجازاة – حسب ما يتصل بالبحث - ذكر اسم من أسماء الله الحسنى الدالة على علمه تعالى بأحوال عباده بأطنهم وظاهرهم، مثل اسماء العليم والخبير والبصير ونحوها من الأسماء وإرادة لازم معناه من الجزاء عليها . وقد يكون الاسم دالاً على الكناية عن المجازاة او تسبيحاً لله تعالى، او تعليلا للجزاء بعد ذكره والذي يحدد ذلك هو السياق الذي جاء فيه.

و سيتحدث هذا البحث عن القسم الخاص بالكناية عن المجازاة فقط . وتعود اهمية هذا النوع البلاغي إلى كونه منهجاً ربانياً سامياً في بناء شخصية الإنسان عامةً، والمسلم خاصةً بتربية رقابة ذاتية داخله حين يدرك علم الله المحاسب بما ياتيه من افعال وما يضمره من نيات، فيتخذ قراره وموقفه على حسب ما يحب ان يؤتى إليه .كما تتضح في هذا الأسلوب إحدى خصائص الإعجاز البلاغي في القرآن حين تشير بعض الأسماء في الوقت ذاته إلى الوعد والوعيد، فيكون بلسماً لقلوب المحسنين وتخويفاً لقلوب المسيئين .

وهي تذكر بما أورده الخطابي من مزج الأسلوب القرآني بين الفخامة والعذوبة وهما كالضدين لا يجتمعان حين قال " فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبو كل واحد منهما على الآخر فضيلة خص بها القران "[2] .

و للإشارة إلى إفادة أسماء الله الحسنى الدالة على العلم على المجازاة اختلفت طرق المفسرين، فصرح بعضهم باسم الكناية عن الجزاء، وأشار بعضهم إلى الكناية دون ذكر اسمها بذكر العلاقة بين اللفظ

---

[1] عبد المتعال الصعيدي : بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ج ٣ ص ١٥٦

[2] حمد بن محمد الخطابي : بيان إعجاز القرآن ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٦